



جمهورية العراق

وزارة التخطيط

دائرة التنمية الإقليمية والمحلية

فجوات التنمية المكانية

وفقا للمعايير التخطيطية للبنى الفنية
مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات

بغداد

2020





جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة التنمية الإقليمية والمحلية

فجوات التنمية المكانية وفقاً للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات

بغداد - أيلول

2020

كلمة الوزير

تسعى خطط التنمية الشاملة والمتعاقبة بكل مراحلها الى رفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لما يواجهه العراق من عقبات بسبب الازمات المتعاقبة أثر ذلك في تحقيق الاهداف التنموية الشاملة وخلق فوارق بين مكان وآخر في عموم البلاد.

من أجل الوقوف على الواقع التنموي في العراق وتحديد الاحتياجات والعجز في الخدمات وتحقيق التنمية الشاملة (الاقتصادية، الاجتماعية)؛ تقوم وزارة التخطيط بالعديد من المهام التي حددها قانون وزارة التخطيط رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٩ وتعليمات تشكيلات ومهام دوائر واقسام الوزارة رقم ١ لسنة ٢٠١٢ إذ أشارت المادة (٣- أ) "اقترح وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف القطاعات لتحقيق التنمية الشاملة، والفقرة الرابعة "تقويم مسيرة التنمية الاجتماعية والقطاعية والمكانية بصورة دورية وعرض النتائج على مجلس الوزراء، والفقرة الثامنة "دعم التنمية المحلية وجهود المحافظات في ميدان التنمية بما يؤهلها لتولي مسؤولية التخطيط والتنفيذ لمشاريعها ذات الطبيعة المحلية بكفاءة عالية"، والفقرة السابعة عشرة "وضع التصورات المستقبلية عن الواقع العراقي في جميع الميادين ورسم البرامج الخاصة بذلك من خلال اعتماد تقنيات الدراسات المستقبلية وأساليب التقدير الاحصائي المعروفة".

انطلاقاً من ذلك قامت وزارة التخطيط - دائرة التنمية الإقليمية والمحلية بدراسة الواقع الخدمي والاقتصادي على مستوى العراق وتحديد الفجوات التنموية للتنمية المكانية في المحافظات من خلال تقرير يجسد ذلك مع احتساب الاحتياجات على وفق المعايير التخطيطية ليكون أداة بيد متخذي القرار ومنفذي الخطط التنموية في الوزارات والمحافظات.

آملين الاستفادة من مخرجاته في وضع السياسات والاستراتيجيات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في كل محافظات بلدنا العزيز.

والله ولي التوفيق.

أ.د. خالد بتال النجم

وزير التخطيط

تشرين الأول ٢٠٢٠

تقديم

انطلاقاً من أهمية وضرورة اعتماد الأساليب التخطيطية مدخلاً أو أداة لمعالجة المشاكل والفجوات القائمة في الأنشطة الاقتصادية والخدمات، من خلال تحليل واقع الحال الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والبيئي في العراق بالاعتماد على مؤشرات وعوامل عدة تبين مدى التفاوت التنموي بين المحافظات بمؤشراتها كافة (القطاعات الاقتصادية-الخدمات)، وصولاً الى توضيح هذه الفجوة لتحقيق التوازن في ميادين التنمية المختلفة في البلاد.

تسعى دائرة التنمية الإقليمية والمحلية من خلال رؤيتها واهدافها الى بلورة تنمية مكانية مستدامة تتكافأ فيها فرص الحصول على الخدمات والبنى الأساسية (الفوقية والتحتية) في عموم المحافظات وتقليل فجوة التنمية بين المحافظات من جهة، وبين الحضر والريف من جهة أخرى، من خلال الاستثمار الافضل للموارد الطبيعية اعتماداً على الكفاءة الاقتصادية (الإنتاجية) والعدالة الاجتماعية في استغلال الإمكانيات الموجودة في مناطق البلد بصورة عامة.

ان هدف وزارة التخطيط يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في العراق من خلال توفير قاعدة البيانات وتنفيذ المهام التي اشار اليها قانون الوزارة رقم 19 لسنة 2009، وانطلاقاً من مهام دائرة التنمية الإقليمية والمحلية المنصوص عليها في تعليمات تشكيلات ومهام دوائر وأقسام الوزارة رقم 1 لسنة 2012 المادة 3، ولكون دائرتنا مهتمة بالبعد المكاني للتنمية (التخطيط الحضري والإقليمي) الذي يمثل أهمية كبيرة وركيزة أساسية لتأشير مستوى التفاوت المكاني للتنمية بين (المحافظات) وبين (الحضر والريف) سيولد رؤية تخطيطية واضحة لمتخذي القرارات التنموية أنياً ومستقبلاً.

ولتحقيق هذا الهدف فقد جاء هذا الجهد المتميز ليؤطر ويؤشر واحدة من اهم الأمور التي وجب على وزارتنا ودائرتنا الاهتمام بها الا وهي قياس (فجوات التنمية) ببعدها المكاني، لمعرفة العجز في الخدمات والقطاعات التي تكون أساساً لمنطلقات التنمية للبلد بصورة شاملة، وبيان الأولوية في تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والخدمات (الفوقية والتحتية) في سبيل أن تكون هناك رؤية دقيقة وواقعية لوضع الحلول لها وفقاً للمعايير التخطيطية والأسس العلمية.

كما نأمل أن يسهم هذا العمل في إيجاد منهج وألية جديدة يعتمد عليها في وضع الأولويات للخطط والمشاريع لكافة قطاعات التنمية، ولجميع محافظاتنا العزيزة خدمة لبلدنا الحبيب (العراق).

الدكتور المهندس

محمد محسن السيد

مدير عام دائرة التنمية الإقليمية والمحلية

2020

فريق اعداد التقرير

د. محمد محسن السيد المشرف العام

مدير عام دائرة التنمية الإقليمية والمحلية

أعضاء فريق العمل التخطيطي

- 1- د. سوسن جبار إبراهيم رئيساً
- 2- عمار عبد العظيم شكر عضواً
- 3- قيصر إسماعيل جبير عضواً
- 4- حبيب سعدون عبيس عضواً
- 5- وجدان عبد المطلب مهدي عضواً
- 6- محمد حسن سبع عضواً

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
2	اولاً: البطالة
4	ثانياً: الفقر
6	ثالثاً: العجز السكني
8	رابعاً: خدمة المياه الصالحة للشرب
12	خامساً: خدمة الصرف الصحي
15	سادساً: خدمة جمع النفايات
18	سابعاً: خدمة تجهيز الكهرباء
21	ثامناً: الخدمات الصحية
26	تاسعاً: الخدمات التعليمية
36	عاشراً: النشاط الصناعي
49	أحد عشر: شبكة طرق النقل البرية
52	اثنا عشر: النشاط الزراعي
57	ثلاثة عشر: النشاط السياحي

الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معدل البطالة حسب الافراد (رجل، امرأة) بعمر (15) سنة فأكثر حسب المحافظات لعام 2018	3
2	التوزيع المكاني لنسبة الفقر في العراق حسب المحافظات لعام 2018	5
3	التوزيع المكاني لنسب العجز السكني حسب المحافظات لعام 2018	7
4	التوزيع المكاني لمتوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة الصالحة للشرب (لتر/ يوم) للسكان المخدمين فقط حسب المحافظات لعام 2018	10
5	التوزيع المكاني للعجز والفائض في مياه الشرب حسب المعيار القياسي لمعدل نصيب الفرد / لتر / يوم لعام 2018	12
6	التوزيع المكاني لنسب السكان الحضر غير المخدمين بخدمة شبكات المجاري (العادمة والمشاركة) حسب المحافظات لعام 2018	14
7	التوزيع المكاني لنسب السكان الحضر الغير مخدمين بخدمة شبكات الامطار (الامطار والمشاركة) حسب المحافظات لعام 2018	14
8	التوزيع المكاني لنسب السكان الحضر غير المخدمين بخدمة جمع النفايات حسب المحافظات عام 2018	16
9	التوزيع المكاني للعجز في خدمة تجهيز الكهرباء حسب المحافظات لعام 2018	19
10	التوزيع المكاني للطاقة الكهربائية المباعة وفق اصناف الاستهلاك (ميكاواط / ساعة) حسب المحافظات لعام 2018	21
11	التوزيع المكاني للعجز في اعداد المستشفيات حسب المحافظات لعام 2018	24
12	التوزيع المكاني للعجز في أعداد المراكز الصحية حسب المحافظات لعام 2018	24
13	التوزيع المكاني للعجز في أعداد الأسرة في المستشفيات حسب المحافظات لعام 2018	25
14	التوزيع المكاني للعجز والفائض في أعداد الأطباء حسب المحافظات لعام 2018	25
15	التوزيع المكاني للعجز في أعداد دور الحضانة حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019	27
16	التوزيع المكاني للعجز في مؤشر الخدمة التعليمية (رياض الاطفال) حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019	28
17	التوزيع المكاني للعجز في مؤشر عدد أبنية رياض الاطفال حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019	30

الصفحة	العنوان	الرقم
31	التوزيع المكاني للعجز والفائض في اعداد المدارس الابتدائية حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019	18
33	التوزيع المكاني للعجز في عدد أبنية المدارس الابتدائية حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019	19
34	التوزيع المكاني للفائض في أعداد المدارس الثانوية حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019	20
36	التوزيع المكاني للعجز في مؤشر عدد أبنية المدارس الثانوية حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019	21
39	التوزيع المكاني لنسب المنشآت الصناعية الكبيرة والعاملين فيها حسب المحافظات لعام 2018	22
39	التوزيع المكاني للأهمية الصناعية % للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام 2018	23
40	التوزيع المكاني للميزة النسبية للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام 2018	24
40	التوزيع المكاني للكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام 2018	25
43	التوزيع المكاني لنسب أعداد المنشآت الصناعية المتوسطة ونسب أعداد العاملين فيها حسب المحافظات لعام 2018	26
43	التوزيع المكاني للأهمية الصناعية % للمنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2018	27
44	التوزيع المكاني للميزة النسبية للمنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2018	28
44	التوزيع المكاني للكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2018	29
47	التوزيع المكاني لنسب المنشآت الصناعية الصغيرة ونسب العاملين فيها حسب المحافظات لعام 2018	30
47	التوزيع المكاني للأهمية الصناعية % للمنشآت الصناعية الصغيرة حسب المحافظات لعام 2018	31
48	التوزيع المكاني للميزة النسبية للمنشآت الصناعية الصغيرة حسب المحافظات لعام 2018	32
48	التوزيع المكاني للكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية الصغيرة حسب المحافظات لعام 2018	33
51	التوزيع المكاني لفجوة حصة الفرد من الطرق م/نسمة حسب المحافظات لعام 2018	34
55	التوزيع المكاني للمساحات الصالحة للزراعة والمزروعة فعلا (دونم) حسب المحافظات لعام 2018	35
56	التوزيع المكاني للعجز والفائض في عدد الساحبات والحاصدات حسب المحافظات لعام 2018	36

الصفحة	العنوان	الرقم
56	التوزيع المكاني للعجز في الأسمدة (طن) حسب المحافظات لعام 2018	37
59	التوزيع المكاني للفنادق ومجمعات الايواء السياحي % حسب المحافظات لعام 2018	38
59	التوزيع المكاني للمشتغلين بالقطاع السياحي % حسب المحافظات لعام 2018	39
60	التوزيع المكاني لنزلاء الفنادق ومجمعات الايواء السياحي % حسب المحافظات لعام 2018	40

الجدول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التوزيع المكاني لمعدل البطالة حسب المحافظات لعام 2018	2
2	التوزيع المكاني لنسب الفقر في العراق حسب المحافظات لعام 2018	4
3	التوزيع المكاني للعجز السكاني حسب للمحافظات لعام 2018	7
4	التوزيع المكاني للسكان ومتوسط نصيب الفرد (لتر/ يوم) للمخدومين فقط بخدمة المياه الصالحة للشرب حسب المحافظات لعام 2018	9
5	التوزيع المكاني للعجز او الفجوة في خدمة مياه الشرب حسب المحافظات في العراق لسنة 2018	11
6	التوزيع المكاني لسكان الحضر والمخدومين وغير المخدومين بخدمة شبكات المجاري (العامدة والمشاركة) وشبكات الامطار (الامطار والمشاركة) حسب المحافظات لعام 2018	13
7	التوزيع المكاني لسكان (الحضر) المخدومين وغير المخدومين بخدمة جمع النفايات حسب المحافظات لعام 2018	16
8	التوزيع المكاني لكمية الطاقة الكهربائية المنتجة والمباعة والضائعات ونصيب الفرد والعجز في التجهيز حسب المحافظات لعام 2018	19
9	التوزيع المكاني حسب توزيع الطاقة الكهربائية المباعه وفق اصناف الاستهلاك (ميكا واط. ساعة) للمحافظات لعام 2018	20
10	التوزيع المكاني للعجز في المؤشرات الصحية الأساسية حسب المحافظات لعام 2018	23
11	التوزيع المكاني للعجز في مؤشر الخدمة التعليمية (دور الحضانه) حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019	27
12	التوزيع المكاني للعجز في مؤشر الخدمة التعليمية (رياض الاطفال) حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019	28
13	التوزيع المكاني للعجز في عدد أبنية رياض الاطفال، وعدد الابنية غير الصالحة حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019	29
14	التوزيع المكاني للعجز والفائض في عدد المدارس الابتدائية حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019	31
15	التوزيع المكاني للعجز في عدد أبنية المدارس الابتدائية غير الصالحة منها حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019	32
16	التوزيع المكاني للعجز في المدارس الثانوية حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019	34

الصفحة	العنوان	الرقم
35	التوزيع المكاني للعجز في عدد أبنية المدارس الثانوية، وغير الصالحة منها حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019	17
38	التوزيع المكاني لمؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام 2018	18
42	التوزيع المكاني لمؤشرات المنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2018	19
46	التوزيع المكاني لمؤشرات المنشآت الصناعية الصغيرة حسب المحافظات لعام 2018	20
51	التوزيع المكاني للعجز في خدمة الطرق المبلطة بأنواعها حسب المحافظات لعام 2018	21
53	التوزيع المكاني لمؤشرات القطاع الزراعي والعجز حسب المحافظات لعام 2018	22
58	التوزيع المكاني لمؤشرات القطاع السياحي حسب المحافظات لعام 2018	23

المقدمة

التنمية عبارة عن تغييرات شاملة ومتواصلة للموارد البشرية والمادية في مختلف المجالات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهذه التغييرات تسير في اتجاه محدد لتحقيق غايات لأهداف مرسومة مسبقاً، وبهذا تكون التنمية عملية تغيير مقصودة ومنظمة، ورافقت هذه العملية طيلة مسيرتها في الدول النامية بشكل واضح "فجوة التنمية"، والتي تعرف بانها الثغرات أو القصور الذي يحدث خلال عملية التنمية الشاملة سواءً على المستوى القطاعي أو المكاني.

أن الاهتمام بقطاعات اقتصادية أو خدمية في اماكن معينة على حساب أماكن أخرى بأنشطتها الاقتصادية والخدمات، فإن ذلك يؤدي الى فجوة او خلل في التنمية عموماً. أي تركيز جهود التنمية في بعض الأنشطة الاقتصادية أو الخدمية على حساب أخرى، وهذا يمكن ان يعود الى طبيعة النشاط نفسه أو الى السياسات الاقتصادية المتبعة والاجراءات الحكومية التي تنتهجها الدولة في وقت معين، فضلاً عن طبيعة المكان الذي يمكن ان تكون إمكاناته ضعيفة او معدومة بحيث ينتج عن ذلك فارق واضح في مجال معين بينه وبين مكان آخر فتظهر فيه الفجوة.

لقد اخذت تلك الفوارق او الفجوات في مستوى التنمية بين المحافظات اهتماماً واسعاً من قبل المخططين والباحثين على حدٍ سواء، الأمر الذي يؤدي على نحو الى تباين في مستويات التنمية المكانية، فهناك مناطق ذات مؤشرات تنموية وخدمية عالية بينما الأخرى ذات مؤشرات متوسطة وواضحة، لذا فإن الآثار المحتملة للفوارق في التنمية عموماً يمكن تلخيصها بالآتي:

1. وجود موارد اقتصادية غير مستغلة في المناطق الاقل تطورا مما يحرم تلك المناطق من فرص استخدامها في التنمية.
2. ارتفاع تكاليف الاستثمار والانتاج في المناطق الاقل تطورا نتيجة عدم توفر البنى الارتكازية الاساسية حيث يتم التركيز على تلك الخدمات عند إقامة أي من المشاريع الاستثمارية مما يشكل كلف اضافية على تلك المشاريع.
3. التركيز على اتجاهات او نظريات جاهزة للتنمية مثل نظرية النمو المتوازن التي تركز على الصناعات الاستهلاكية والاستراتيجية التي تتطلب استثمارات ضخمة غالباً مما تعجز البلدان النامية عن توفيرها، علماً ان نظرية النمو المتوازن قد تطبق في المراحل المتقدمة لعملية التنمية، اما في المراحل الاولى فمن المستحسن تركيز الموارد المتاحة في المجالات التي تجعل الاقتصاد الوطني أكثر مرونة مما يزيد من درجة استجابته لتوسيع السوق والطلب.
4. عدم التكامل التنموي بين مناطق البلد الواحد فضلاً عن عدم التكامل للمنطقة الواحدة فيما بينها، وهذا ما يسبب وجود ارتباطات خارجية للمناطق والمحافظات المتطورة، وبالتالي يزيد من التبعية الاقتصادية والتجارية الخارجية لها، ويزيد من درجة انخفاض المستوى الاقتصادي. وأن تعزيز مبدأ الكفاءة الاقتصادية (الإنتاجية) والعدالة الاجتماعية في توزيع عوائد النمو والتنمية بين المحافظات العراقية، سيؤدي بالتالي الى الحد أو التخفيف من العجز أو الفوارق في ميادين التنمية بين المحافظات.

وفي ضوء ما تقدم اعد هذا التقرير بهدف تشخيص تلك الفجوات أو الفوارق، التي تسهل على صانعي القرار رسم السياسات والاجراءات التي تحقق التوازن بين المحافظات ومناطقها وفقاً للاحتياج وحسب الأولويات التي تحددها مقدار تلك الفجوات ومدى تناولها بمستوياتها المختلفة بين قطاعات التنمية المختلفة اذ يعتقد ان ذلك يؤدي الى ردم هذه الفجوات او حتى تقليل الفروقات بينها الى اقصى حد ممكن على المدى الزمني الذي تحدده الموارد المالية التي يتعامل معها صناع القرار في بلدنا.

أولاً: البطالة

ان العمالة الكاملة كما تعتقد النظرية الاقتصادية هي حالة غير موجودة في الواقع، إذ تعتبر العمالة غير الكاملة هي الوضع الطبيعي والسائد. لذلك تعد ظاهرة البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، إذ من الصعب الوصول الى التوظيف الكامل لجميع افراد القوى العاملة كما اعتقد أصحاب النظرية الكلاسيكية، وقد اشارت فيما بعد النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها لصعوبة تحقيق ذلك.

تعد البطالة واحدة من ابرز الامراض التي تعاني منها معظم اقتصادات العالم ودرجات متباينة، إذ تشكل ضغطاً على الدولة لاتخاذ إجراءات معينة من سياسات وبرامج لدرء العواقب السلبية لهذا المرض الخطير، وتأخذ البطالة اشكالاً وتصنيفات متعددة، فمنها ما يعرف بالبطالة السافرة و آخر يعرف بالبطالة المقنعة، ويندرج تحت كل عنوان من هذين العنوانين الرئيسيين أنواع أخرى اكثر تفصيلاً ، لكن عموماً عرفت منظمة العمل الدولية (ILO) العاطل عن العمل "هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده، ووفقاً لذلك التعريف يعتبر الفرد عاطلاً عن العمل اذا توفرت فيه الشروط التالية :

1. ان يكون الفرد قد بلغ سناً معين 15 سنة فأكثر.
2. ان يكون الفرد بدون عمل سواء ان كان عملاً بأجر او عملاً ذاتياً في مؤسسته او مزرعته الخاصة.
3. ان يكون راغباً في العمل وقادراً عليه ومتاحاً للقيام به خلال أسبوع.

في العراق كما في بقية أجزاء العالم فإن ارتفاع معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان ممن هم في سن العمل من شأنه ان يعكس درجة كفاءة الاقتصاد في توليد فرص العمل، لكن الواقع الحالي في بلدنا الممتد بين ارث الماضي ومشكلات الحاضر افرز كثيراً من التحديات انعكس بشكل ملحوظ على فاعلية السياسات والبرامج التي تستهدف رفع كفاءة الاقتصاد في توليد فرص العمل تلك، ويلاحظ من تحليل الجدول (1) ما يلي:

1. بلغ معدل البطالة الكلية في العراق عام 2018 نسبة (13.8%)، وتركزت في محافظات "الانبار وميسان ونيوى" وبنسبة (32.4%، 20.4%، 19.2%) على التوالي، الشكل (1).
2. بلغت نسبة البطالة عند الرجل (10.9%)، وعند المرأة بلغت (31.0%).

جدول (1): التوزيع المكاني لمعدل البطالة

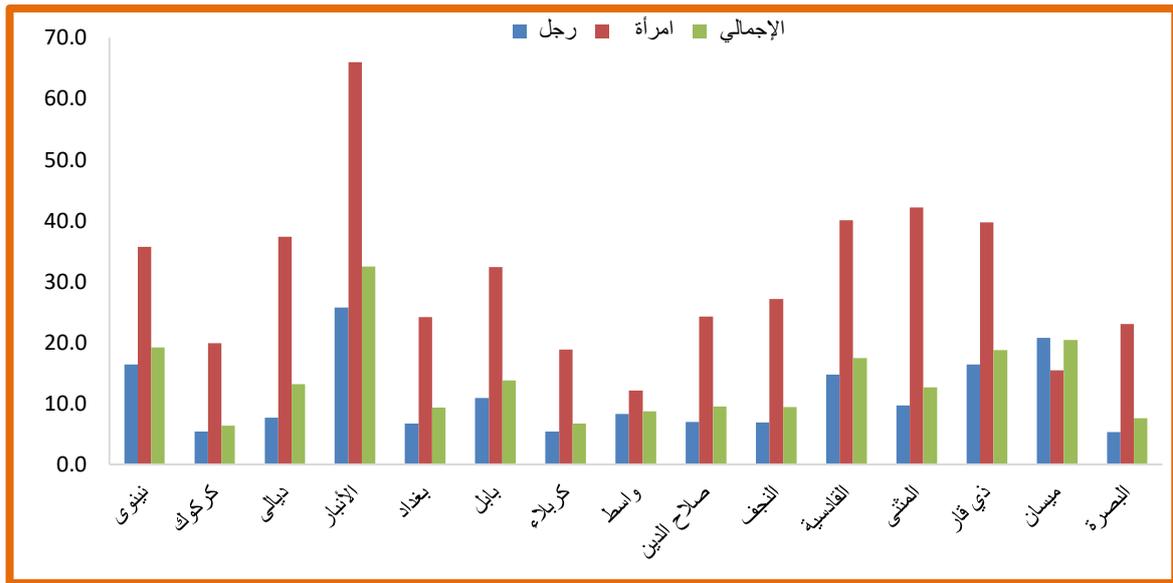
حسب المحافظات لعام 2018

المحافظة	معدل البطالة (%)	
	رجل	امراة
نيوى	16.4	35.7
كركوك	5.4	19.8
ديالى	7.7	37.3
الأنبار	25.7	66.0
بغداد	6.7	24.2
بابل	10.9	32.4
كربلاء	5.4	18.8
واسط	8.3	12.1
صلاح الدين	7.0	24.3
النجف	6.9	27.2
القادسية	14.7	40.1
المنشى	9.6	42.1
ذي قار	16.4	39.7
ميسان	20.8	15.5
البصرة	5.3	23.1
الإجمالي	10.9	31.0

المصدر/ الجهاز المركز للإحصاء، بيانات 2018.

3. تركزت البطالة فيما يخص الرجل في محافظات "الانبار، ميسان، نينوى، ذي قار" وبنسبة (25.7%)، وبنسبة (20.8%، 16.4%، 16.4%) على التوالي. اما بطالة المرأة فقد تركزت في محافظات "الانبار والمثنى والقادسية" وبنسبة (66.0%، 42.1%، 40.1%) على التوالي
4. ان الاولويات التخطيطية في معالجة البطالة، ستكون حسب ترتيب المحافظات بمعدلات البطالة لعام 2018، وبذلك ستكون محافظات "الانبار، ميسان، نينوى، ذي قار، القادسية" ذات اولوية اولى في البرامج التنموية والتخفيف من البطالة، كونها ذات معدلات بطالة عالية، ومن ثم محافظات "بابل، ديالى، المثنى، صلاح الدين، النجف، بغداد" كأولوية ثانية، و ثم محافظات "واسط، البصرة، كربلاء، كركوك" كأولوية ثالثة.

شكل (1): معدل البطالة حسب الافراد (رجل، امرأة) بعمر (15) سنة فأكثر حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (1).

ويُقترح لمعالجة البطالة في العراق ما يأتي:

1. زيادة معدل الانفاق الحكومي في الجوانب الاستثمارية، بالأخص في القطاعين الزراعي والصناعي لما لهذين القطاعين من ارتباطات امامية وخلفية كبيرة مع بقية القطاعات الاقتصادية، مع الاخذ بنظر الاعتبار مراعاة الجوانب المكانية في توجيه تلك الاستثمارات، علاوة على التركيز على الأنشطة ذات الاستخدام الكثيف لعنصر العمل.
2. تشجيع المستثمر المحلي من خلال (حماية المنتج المحلي، التوسع في الائتمان المصرفي، الحوافز والاعفاءات الضريبية) مع تأمين بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب لنقل استثماراتهم للسوق العراقية من خلال حزمة حوافز ضريبية واعفاءات كمركية.
3. التوسع في البرامج التدريبية والتطويرية لتنمية مهارات العاطلين عن العمل لزوجهم بسرعة في سوق العمل من خلال (تطوير مراكز التدريب المهني وزيادة اعدادها).
4. تعزيز كفاءة البيئة القانونية لتشجيع القطاع الخاص من خلال (تشريع قانون الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص، تشجيع القطاع غير المنظم للدخول في القطاع المنظم).
5. زيادة فاعلية البيئة المؤسسية من خلال (تفعيل مكاتب التشغيل باعتبارها المصدر الرئيس لمعلومات سوق العمل).

ثانياً: الفقر

ان الفقر ظاهرة واسعة الانتشار، تعرفها دول العالم المختلفة المتقدمة منها والنامية، وان كان ذلك يحصل بمديات مختلفة، ولمفهوم الفقر ابعاد بعضها اقتصادي وبعضها الاخر اجتماعي وسياسي وثقافي بكل ما تتضمنه من ظواهر كالبطالة وسوء التغذية والجوع والامية والامراض والوفيات والعنف والجريمة وزيادة نسبة التحضر في الدول النامية، وبالتالي فان الفقر ما هو الا انعكاس للعلاقة بين السكان ومتطلباتهم من الغذاء والحاجات الأساسية، إذ تحصل هذه الظاهرة اذا ما تعذر على السكان الحصول على الحد الأدنى من هذه المتطلبات، وان كان تحديد هذا الحد يختلف من دولة لأخرى.

شهد العراق على امتداد أربعة عقود خلت من تاريخه المعاصر تطورات خطيرة تمثلت بحروب، وحصار اقتصادي دولي، واحتلال عسكري أجنبي، وانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي، القت بضلالها القاتمة على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي وكان من نتائجها السلبية انتشار ظاهرة الفقر بالعراق.

ومن تحليل الجدول (2) يتبين الآتي:

1. بلغ نسبة الفقر في العراق لعام 2018 (20.5%) من اجمالي السكان، وتركزت في محافظات "المثنى، القادسية، ميسان" وبنسبة (52.1%، 47.7%، 45.4%) على التوالي، وأدنى نسبة كانت في محافظة كركوك ب(7.6%)، الشكل (2).

جدول(2): التوزيع المكاني لنسب الفقر في العراق
حسب المحافظات لعام 2018

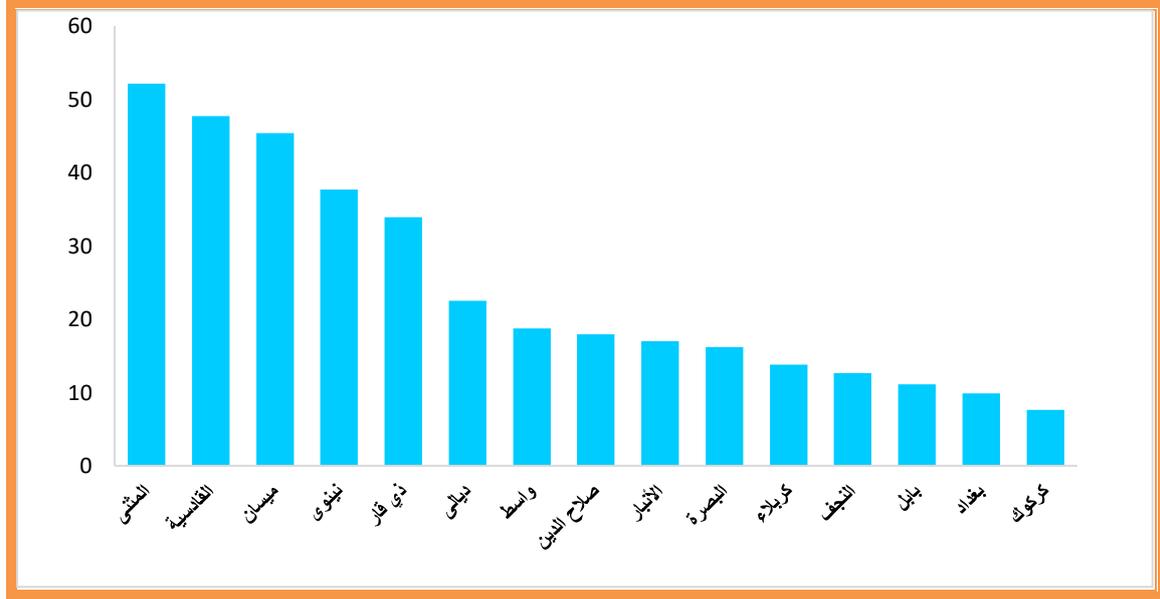
المحافظة	الفقر %
نينوى	37.7
كركوك	7.6
ديالى	22.5
الأنبار	17.0
بغداد	9.9
بابل	11.1
كربلاء	13.8
واسط	18.7
صلاح الدين	17.9
النجف	12.6
القادسية	47.7
المثنى	52.1
ذي قار	33.9
ميسان	45.4
البصرة	16.2
العراق	20.5

المصدر/ الجهاز المركز للإحصاء، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق، 2018.

2. ان الاولويات التخطيطية في معالجة الفقر، ستكون حسب ترتيب المحافظات بنسب الفقر لعام 2018، أذ ستكون محافظات "المثنى، القادسية، ميسان، نينوى، ذي قار" ذات اولوية اولى في البرامج التنموية

والتخفيف من الفقر، كونها ذات معدلات فقر عالية، ومن ثم محافظات "ديالى، واسط، صلاح الدين، الانبار، البصرة" كأولوية ثانية، و ثم محافظات "كربلاء، النجف، بابل، بغداد، كركوك" كأولوية ثالثة.

شكل (2): التوزيع المكاني لنسب الفقر في العراق حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (2).

ويقترح للتخفيف من ظاهرة الفقر بالآتي:

1. تحسين مستوى الدخل:
 - ❖ تحفيز خريجي المعاهد والكليات الزراعية والبيطرية والاعداديات الزراعية على انشاء مشاريع وشركات زراعية توفر فرص عمل في الريف.
 - ❖ شمول أوسع للفقراء ببرامج الإقراض لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل.
 - ❖ توفير فرص عمل لشباب المناطق الحضرية الفقيرة (رجال، نساء) في برامج المراكز المجتمعية.
2. تمكين المرأة: انشاء مشاريع ذات أنشطة متكاملة (إنتاجية وخدمية) لتشغيل النساء الفقيرات في الريف.
3. برامج الدعم:
 - ❖ ان تعمل الحكومة على تهيئة برامج توظيف خاصة لفترة 100 يوم من السنة على اقل تقدير للعمال غير الماهرة كعمالة مضمونة في كل سنة مالية لكل أسرة فقيرة في الحضر والريف.
 - ❖ إطلاق عدة برامج لدعم الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على التصدير من خلال مؤسسات وزارة التجارة.
 - ❖ وضع آلية دائمة (صندوق) لتمويل الشمول بشبكات الأمان الاجتماعي للمتضررين من جراء الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.
 - ❖ دعم برامج حاضنات الاعمال لتوفير التدريب والتمويل والخدمات لدعم المشاريع الصغيرة للفقراء لا سيما النساء وبحسب الميزة النسبية للمنطقة الحضرية.

❖ تقديم حزمة من الحوافز تتمثل بتخفيض رسوم التراخيص لمشاريع الاعمال المنزلية واعفائها من كافة رسوم التراخيص والشهادات، وكذلك اعفائها من تقديم الإقرار الضريبي للسنتين الأوليتين.

4. تحسين الوضع الصحي: من خلال تأهيل وتجهيز مراكز او بيوت صحية او عيادات متنقلة في المناطق الفقيرة، وتدريب القابلات في المناطق الفقيرة.
5. تحسين الوضع التعليمي: العمل على بناء وتأهيل المدارس، وتطبيق برامج محو الامية، علاوة على فتح اقسام وورش فنية في مدارس المناطق الفقيرة (بالتركيز على مدارس البنات).
6. التدريب والتأهيل: زج الشباب ببرامج تدريب وتطوير لدمجهم بصورة أسرع بسوق العمل.
7. السكن الملائم: توفير مجمعات سكنية واطئة الكلفة تستخدم الطاقة الشمسية، وإعادة تأهيل وتسوية وضع تجمعات السكن العشوائي.
8. اصلاح نظام البطاقة التموينية وربطها ببيانات المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً: العجز السكني

يعد السكن من الاحتياجات الضرورية التي يجب تأمينها للمواطن، ويعد العجز السكني من المشاكل التي تعاني منها الدول بشكل عام فضلاً عن الدول النامية وخاصة العراق وفي جميع محافظات العراق وخاصة محافظة بغداد، إضافة الى العمليات الارهابية وما لحق بها من عمليات التحرير التي دمرت الكثير من المنازل وخاصة في محافظتي نينوى والانبار مما ادى الى زيادة تفاقم مشكلة العجز السكني.

لقد بادرت وزارة التخطيط وضمن خطط التنمية الوطنية بوضع اهداف رئيسية لمعالجة ازمة العجز السكني، كما بادرت وزارة الاعمار والسكان وضمن سياسات الاسكان الوطنية بوضع خطة لمعالجة هذه المشكلة وعلى عدة مستويات للتخفيف من مشاكل هذه الازمة لتوفير سكن لائق للمواطنين.

ويلاحظ من خلال الجدول (3) والخاص بواقع السكن في العراق ما يأتي:

1. بلغ عدد الاسر لعام 2018 (5,009,695) أسرة لمجمل المحافظات.
2. تبين أن عدد الوحدات السكنية لعام 2018 (2,743,164) وحدة سكنية لجميع المحافظات.
3. ان مقدار العجز الكلي في العراق من الوحدات السكنية عام 2018 هو حوالي (2,266,531) وحدة سكنية، بموجب المنهجية المستخدمة في التقدير.
4. تركز العجز السكني في محافظات "بغداد، نينوى، البصرة، كركوك، بابل" وبأهمية نسبية بلغت (23.9%، 12.3%، 8.4%، 47%، 7.1%، 6.4%) على التوالي، الشكل (3).
5. اما الدور السكنية في المحافظات المتضررة من الإرهاب وعمليات التحرير فبلغ مجموعها (58,167) وحدة سكنية متضررة حسب مسح تقييم الاضرار لعام 2017، وأن أكثر محافظة متضررة كانت في محافظة نينوى بنسبة (62.1%) ثم محافظة الانبار بـ (20.4%) ثم تليها محافظات صلاح الدين وكركوك وديالى وبابل وبغداد، ويمكن من خلال خطط خاصة ان تكون هنالك معالجات مثل صندوق إعادة اعمار المدن المحررة والمنح وغيرها.

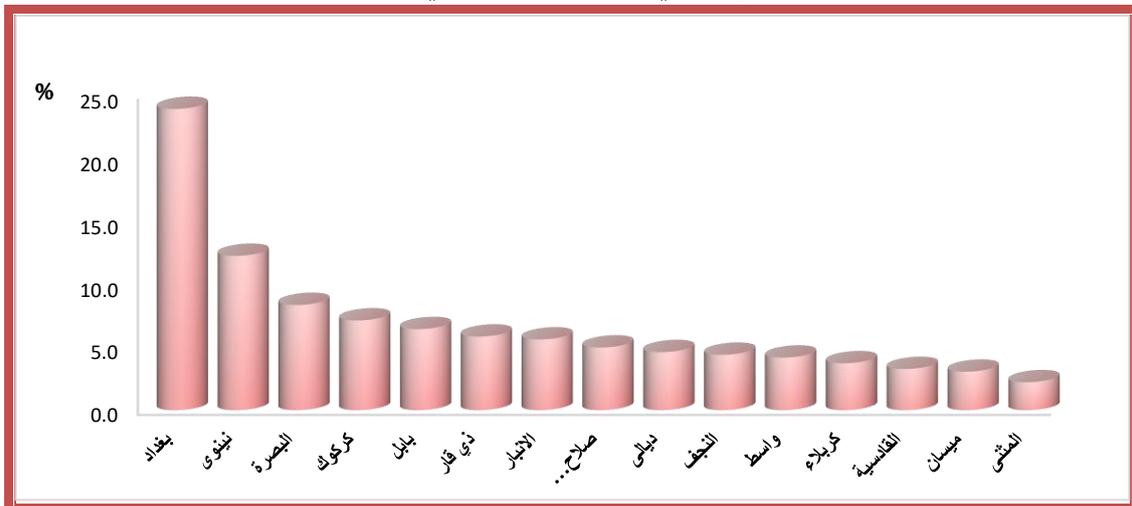
جدول (3): التوزيع المكاني للعجز السكني
حسب المحافظات لعام 2018

العجز %	العجز السكني عام 2018	عدد الدور السكنية المتضررة بنسبة 40% فأكثر بعمليات الإرهاب والتحرير 2017	عدد الاسر لعام 2018	عدد الوحدات السكنية لعام 2018	المحافظة
12.3	277,731	36,450	562,594	284,863	نينوى
7.1	161,573	2,250	311,477	149,904	كركوك
4.6	104,536	1,615	252,658	148,122	ديالى
5.6	127,313	11,843	256,390	129,077	الانبار
23.9	542,101	114	1,263,881	721,780	بغداد
6.4	145,915	161	326,747	180,833	بابل
3.7	84,505		196,253	111,749	كربلاء
4.2	94,672		209,851	115,179	واسط
5.0	112,812	5,734	242,069	129,257	صلاح الدين
4.4	99,735		228,508	128,773	النجف
3.3	74,166		181,838	107,671	القادسية
2.2	50,303		112,172	61,869	المثنى
5.8	132,550		289,388	156,838	ذي قار
3.1	69,259		157,379	88,120	ميسان
8.4	189,365		418,488	229,123	البصرة
100	2,266,531	58,167	5,009,695	2,743,164	المجموع

المصدر/ تم احتساب العجز السكني بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للأحصاء لعام 2018.

6. ان الاولويات التخطيطية لمعالجة مشكلة العجز السكني تتطلب ان تكون الاولوية الاولى "بغداد، نينوى، البصرة، كركوك، بابل" في مشاريع الاسكان وتعليمات فرز الاراضي السكنية، ومن ثم محافظات "ذي قار، الانبار، صلاح الدين، ديالى، النجف" كأولوية ثانية، و ثم محافظات "واسط، كربلاء، القادسية، ميسان، المثنى" كأولوية ثالثة.

شكل (3): التوزيع المكاني لنسب العجز السكني حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (3).

ويُتّرح لمعالجة أزمة السكن وتطوير القطاع السكني في البلد بما يأتي:

1. العمل على اكمال المشاريع السكنية قيد التنفيذ والمتوقفة لتأمين سكن لائق وفق الخطط التنموية لتخفيض درجة الاكتظاظ السكاني ومعدلات الاشغال، ومنها مدينة بسماية في بغداد ومجمع الجوهرة السكني في جنوب بغداد وكذلك مدينة الحبانة الجديدة في محافظة الانبار ومدينة السندباد في محافظة البصرة ومدينة الزبيدية في محافظة واسط الجديدة ومدينة الثرثار التي تضمنها الإطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق.
2. العمل على تقليص التفاوت المكاني في العجز السكني بين المحافظات.
3. تشجيع المستثمرين للمشاركة في تنفيذ مشاريع المدن الجديدة بالعراق ووفق استراتيجية تنمية المحافظات اعلاه، وأيضا اشراك المواطنين في هذه المشاريع لتوفير فرص العمل للتخفيف من ظاهرة البطالة في المحافظات.
4. التعاون بين الوزارات والهيئات المسؤولة لإدارة الاراضي مثل امانة بغداد وكذلك المحافظات ودوائر التخطيط العمراني لتسهيل فرز الارضي وتوزيعها بأسعار رمزية للمواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة والهشة.
5. العمل على انشاء مساكن في قطع الاراضي السابقة الذكر بأسعار معقولة وبالتقسيم المريح بالتعاون مع المصارف الاهلية والحكومية وفق آليات توضع من قبل صانعي القرار.

رابعاً: خدمة المياه الصالحة للشرب

ان من الضروريات الاساسية لحياة الانسان هو توفير المياه الصالحة للشرب، ومن اهم معايير جودة المياه الصالحة للشرب هو خلوها من الملوثات المتعددة الكيميائية والفيزيائية. وحسب المعايير الوطنية والدولية، تعاني محطات المياه المنتشرة في العراق من الضعف والتراجع في أدائها بسبب نقص الادوات الحديثة والمواد المستخدمة للتصفية نتيجة لقلّة التخصيصات المالية، فضلا عن قدم بعضها ومعاناة هذه المحطات من مشكلة الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي الضروري لضمان عمل هذه المحطات.

ان التغير المناخي وسياسات بعض الدول المشتركة مع العراق بمصادر المياه ادى الى التغير في نوعية المياه ورداءتها وتراجع حصة العراق من المياه غير من الصفات البايولوجية والكيميائية والطبيعية كاللون والطعم والرائحة وخير دليل على ذلك محافظات العراق الجنوبية وخاصة محافظة البصرة، ومن تحليل الجدول (4) يتبين ما يلي:

- ❖ بلغت النسبة المئوية للسكان المخدومين بخدمة شبكات مياه الشرب في العراق عام 2018، حوالي (83%).
- ❖ على مستوى المحافظات يتبين أن أعلى النسب للسكان المخدومين بمياه الشرب تركزت في محافظات "النجف و كربلاء" وبنسبة (93%) لكل منهما ومن ثم محافظة ميسان (92%)، ثم كركوك والبصرة بـ (90%) لكل منهما.
- ❖ بلغت النسبة للسكان الحضر المخدومين (92%)، وفي الريف كانت النسبة (63%)، وان اعلى نسبة للسكان الحضر المخدومين كانت في محافظات (ديالى والنجف) بـ (100%، 98%) لكل منها ثم نينوى و كربلاء بـ (96%) لكل منهما، و اقل نسبة في محافظة صلاح الدين (75%). اما في الريف فحصلت محافظة البصرة على اعلى النسب (90%)، و اقلها في محافظة ذي قار بنسبة (23%).

جدول (4): التوزيع الكافي للسكان ومتوسط نصيب الفرد (لتر/ يوم) للمخدومين فقط بخدمات المياه الصالحة للشرب حسب المحافظات لعام 2018

المحافظة	عدد السكان			عدد السكان المخدومين			% السكان المخدومين			معدل كميات المياه المحبزة (الباعثة) الصالحة للشرب (م ³ /يوم)			متوسط نصيب الفرد (لتر/يوم)		
	إجمالي	ريف	حضر	إجمالي	ريف	حضر	إجمالي	ريف	حضر	إجمالي	ريف	حضر	إجمالي	ريف	حضر
فنيوي	3729998	1468069	2261929	3228462	1057010	3228462	87	72	96	1071005	321301	749704	304	304	345
كركوك	1597876	416770	1181106	1432537	345919	1432537	90	83	92	403484	40348	363136	117	117	334
ديالى	1637226	831689	805537	1429304	623767	1429304	87	75	100	256954	64238	192716	103	103	239
الانبار	1771656	885541	886115	1417383	619879	1417383	80	70	90	430946	189616	241330	306	306	303
بغداد	8126755	1016521	7110234	7069966	406608	7069966	87	40	94	3361237	184261	3176976	475	453	477
بابل	2065042	1068157	996885	1331587	534079	1331587	64	50	80	570937	228375	342562	428	428	430
كربلاء	1218732	403860	814872	1129597	347320	1129597	93	86	96	292286	116914	175372	337	337	224
واسط	1378723	548940	829783	1227446	439152	1227446	89	80	95	799358	215827	583531	491	491	740
صلاح الدين	1595235	875894	719341	916140	376634	916140	57	43	75	90780	30865	59915	82	82	111
النجف	1471592	420626	1050966	1374860	344913	1374860	93	82	98	491920	137738	354182	399	399	344
القادسية	1291047	551447	739601	953885	347412	953885	74	63	82	293490	114461	179029	329	329	295
الثنى	814371	444538	369833	622546	293395	622546	76	66	89	176758	35352	141406	120	120	430
ذي قار	2095172	750362	1344810	1329120	172883	1329120	63	23	86	597259	83616	513643	484	484	444
ميسان	1112673	290820	821853	1023153	258830	1023153	92	89	93	586303	205206	381097	793	793	499
البيصرة	2908491	546368	2362123	2617642	491731	2617642	90	90	90	1131424	192342	939082	391	391	442
الإجمالي	32814590	10519602	22294988	27103628	6659232	27103628	83	63	92	10554141	2160460	8393681	324	324	411

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات 2018.

شكل (4): التوزيع المكاني لمتوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة الصالحة للشرب (لتر/ يوم) للسكان المخدمين فقط حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (4).

❖ وبحسب مؤشر (متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب) للمحافظات ستكون وفق ثلاث مجموعات وحسب متوسطها، إذ اعتمد فريق العمل المعيار التخطيطي (250/لتر/ فرد/ يوم)، وعلى اثر ذلك نبين الاتي من خلال جدول (5):

1. بلغ عدد السكان المخدمين بالمياه الصالحة للشرب (27,103,628) نسمة وغير المخدمين (5,710,962) نسمة.
2. بلغ متوسط نصيب الفرد العراقي من المياه الصالحة للشرب حوالي (284 لتر/ يوم/ فرد)، وتباينت المحافظات فيما بينها بهذا المؤشر ما بين (57 - 580) لتر/ يوم/ فرد، إذ كانت المتوسط الأدنى لمحافظة صلاح الدين والمتوسط الأعلى لمحافظة واسط.
3. يشير المعدل العام الى ان هناك زيادة تقدر ب (34) لتر/ يوم/ فرد، لكن الفروقات بين المحافظات تظهر وجود عجز كبير في محافظات عدة كما هو مبين بالشكل (5)، وان الاخذ بهذا المعدل يؤدي الى التضليل في اتخاذ القرار على اعتبار ان هنالك فروق او تباينات كبيرة بين المحافظات، فبعضها فيها زيادة بكمية مياه الشرب والأخرى فيها عجز كبير، فنجد ان المحافظات (صلاح الدين، ديالى، المثنى، القادسية، كربلاء، الانبار)، تعيش حالة العجز في هذا المؤشر، وبالتالي تأتي بالمرتبة الأولى في الأولويات، اما المجموعة الثانية من المحافظات والتي لا تبعد كثيرا عن المعدل المعيار التخطيطي وهي (كركوك، بابل، ذي قار، نينوى)، كأولوية ثانية. اما المجموعة الثالثة من المحافظات والتي تحتوي على فائض واضح ضمت محافظات (النجف، البصرة، بغداد، ميسان، واسط) تأتي بالاولوية الثالثة من حيث معالجة الفروق بين وحداتها الإدارية فضلا عن التغيرات المستقبلية بحجم السكان ومستوى الخدمة وما سينتج من متوسط نصيب للفرد مقارنة بالمعيار التخطيطي للمؤشر، الشكل (5).

جدول (5): التوزيع المكاني للعجز أو الفجوة في خدمة مياه الشرب حسب المحافظات في العراق لسنة 2018

المحافظة	عدد السكان	عدد السكان المخدومين	عدد السكان غير المخدومين	معدل كميات المياه المجهزة (البلغم) الصالحة للشرب (م ³ /يوم)	متوسط نصيب الفرد لتر /يوم	% السكان المخدومين	% السكان غير المخدومين	المعيار القياسي لمياه الشرب للفرد لتر / يوم	العجز في مياه الشرب حسب المعيار القياسي لمياه نصيب الفرد / لتر /يوم +
نينوى	3729998	3228462	501536	1071005	287	87	13	250	37
كركوك	1597876	1432537	165339	403484	253	90	10	250	3
ديالى	1637226	1429304	207922	256954	157	87	13	250	-93
الانبار	1771656	1417383	354273	430946	243	80	20	250	-7
بغداد	8126755	7069966	1056789	3361237	414	87	13	250	164
بابل	2065042	1331587	733455	570937	276	64	36	250	26
كربلاء	1218732	1129597	89135	292286	240	93	7	250	-10
واسط	1378723	1227446	151277	799358	580	89	11	250	330
صلاح الدين	1595235	916140	679095	90780	57	57	43	250	-193
النجف	1471592	1374860	96732	491920	334	93	7	250	84
القادسية	1291048	953885	337163	293490	227	74	26	250	-23
الثنى	814371	622546	191825	176758	217	76	24	250	-33
ذي قار	2095172	1329120	766052	597259	285	63	37	250	35
ميسان	1112673	1023153	89520	586303	527	92	8	250	277
المصرة	2908491	2617642	290849	1131424	389	90	10	250	139
الإجمالي	32814590	27103628	5710962	10554141	284	83	17	250	34

المصدر / من عمل الفريق التخطيطي وبالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء 2018.
في عمود العجز القيم السالبة تعني "عجز" والقيم الموجبة تعني "فائض".

شكل (5): التوزيع المكاني للعجز والفائض في مياه الشرب حسب المعيار القياسي
لمعدل نصيب الفرد / لتر / يوم لعام 2018



المصدر/ جدول (5).

ويُتَرحَ لتَحصِين خَدمَة تَجهيز المِياه الصّالِحَة للشرب:

1. العمل على تحسين جودة المياه الصالحة للشرب من خلال معالجتها وحسب الحدود والمواصفات الوطنية والعالمية من خلال رفع كفاءة المختبرات وتطويرها في جميع مواقع الانتاج.
2. ضمان تجهيز المياه الصالحة للشرب على وفق المواصفات العالمية بما يتوافق مع حصة استهلاك الفرد من الماء الصافي مع مراعاة النمو السكاني وبما لا يقل عن 250 لتر / يوم للشخص الواحد.
3. تطوير وتحسين الشبكات الخاصة بنقل المياه الصالحة للشرب وخاصة الشبكات القديمة لضمان عدم هدر المياه بسبب قدم الشبكة.
4. تقليل الهدر في استخدام المياه الصالحة للشرب من خلال نشر الوعي بين المواطنين، والعمل على تجهيز مقاييس حديثة.
5. تطبيق القوانين على الاشخاص المتجاوزين على الشبكات العامة.
6. امداد المناطق غير المخدومة والتي تعاني من الشحة بالمياه الصالحة للشرب وخاصة المحافظات التي شهدت نسبة عجز عالية مع انشاء محطات جيدة لمعالجة تلوث المياه لا سيما في محافظة البصرة.

خامسا: خدمة الصرف الصحي

تعد مشاريع الصرف الصحي من اهم مشاريع البنى التحتية للمدن ومن اهم مقومات البيئة النظيفة والمستدامة وهي على مساس مباشر مع الانسان والبيئة المحيطة به اذ يتسبب سوء نوعية المياه وما تحتويه من ملوثات متعددة ومتنوعة من مخاطر على الصحة البشرية والأمن الغذائي وغيرهما من خدمات النظام الإيكولوجي ووظائفه، وتعتبر خدمات الصرف الصحي عن تطور المدن وتقدمها وتعتبر مؤشر مهم لرفاهية مواطنيها تحتوي مياه الصرف الصحي المنزلية غير المعالجة على مسببات الأمراض والمواد العضوية، في حين قد تحتوي مياه الصرف الصحي المنشآت الصناعية وغيرها على أنواع مختلفة من المواد بما فيها المعادن الثقيلة. وان المعالجة الصحيحة تحد تلوث المياه وتزيد من فرص الاستخدام وإعادة الاستخدام الآمن لمصادر المياه في زيادة موارد المياه العذبة، وبخاصة في المناطق التي تعاني شحاً في فيها، ويشير الجدول (6) الى ما يلي:

1. بلغت نسبة السكان الحضر المخدمين بشبكات المجاري "العادمة والمشاركة" (34%) في عام 2018، وتركزوا هؤلاء السكان المخدمين في كل من محافظات "بغداد، ميسان، النجف، ذي قار، كربلاء" وبنسب بلغت (73%، 72%، 60%، 39%، 37%) على التوالي.
2. بلغت نسبة السكان الحضر غير المخدمين بشبكات المجاري (66%) في عام 2018، وتركزت نسبتهم في محافظات "نينوى وديالى" وبنسبة (98%) لكل منهما، ثم جاءت كركوك بـ (96%)، تلتها محافظة بابل (94%)، ومن ثم محافظات (صلاح الدين والقادسية وواسط) بنسبة (88%) لكل منها. ما يستلزم اعطائها الاولوية في مشاريع انشاء وتوسيع محطات وشبكات المجاري وشبكات الامطار، الشكل (6).

جدول (6): التوزيع المكاني لسكان الحضر المخدمين وغير المخدمين بخدمة شبكات المجاري (العادمة والمشاركة) وشبكات الامطار (الامطار والمشاركة) حسب المحافظات لعام 2018

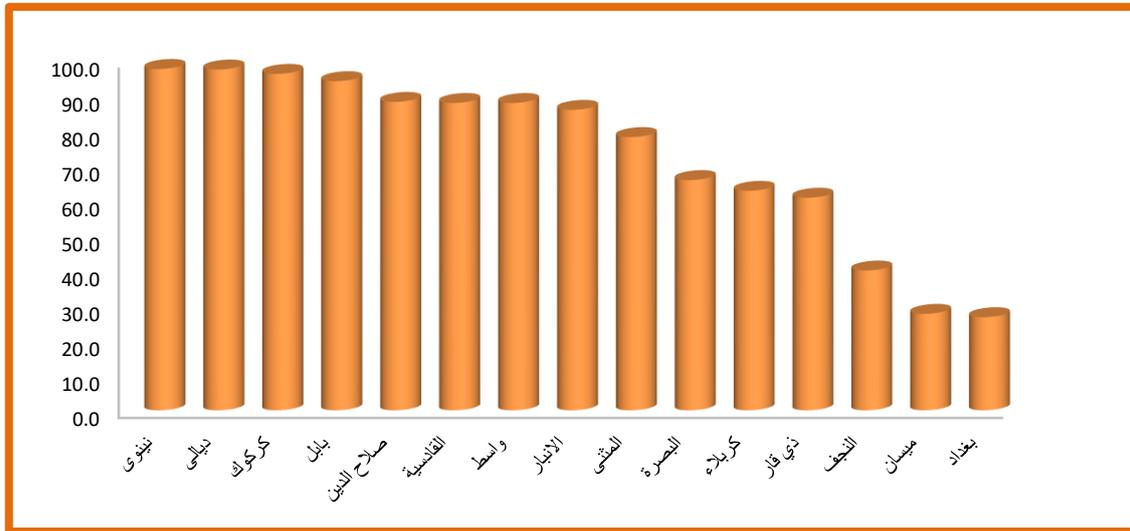
المحافظة	عدد السكان	عدد السكان الحضر المخدمين بخدمة شبكات المجاري (العادمة والمشاركة)	% السكان الحضر المخدمين بخدمة شبكات المجاري (العادمة والمشاركة)	عدد السكان (الحضر) المخدمين بخدمة شبكات الامطار (المشاركة والمشاركة)	% السكان الحضر غير المخدمين بخدمة شبكات الامطار (المشاركة والمشاركة)	% السكان (الحضر) غير المخدمين بخدمة شبكات مياه الامطار (المشاركة والمشاركة)
نينوى	3729998	85790	2	634100	98	72
كركوك	1597876	59055	4	708664	96	40
ديالى	1637226	40277	2	233606	98	71
الانبار	1771656	248112	14	708892	86	20
بغداد	8126755	5960476	73	6439919	27	9
بابل	2065042	119626	6	62804	94	94
كربلاء	1218732	453069	37	472626	63	42
واسط	1378723	165957	12	248935	88	70
صلاح الدين	1595235	187029	12	165448	88	77
النجف	1471592	882811	60	777715	40	26
القادسية	1291048	155316	12	125732	88	83
المتن	814371	177520	22	184917	78	50
ذي قار	2095172	820334	39	578268	61	57
ميسان	1112673	805416	72	805416	28	2
البصرة	2908491	992092	34	1110198	66	53
الإجمالي	32814590	11152880	34	13257240	66	41

المصدر/ من اعداد فريق العمل بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2018.

3. بلغت نسبة السكان (الحضر) المخدمين بشبكات "الامطار والمشاركة" (59%) في عام 2018، وتركزت نسبتهم في محافظات "ميسان وبغداد والانبار والنجف وكركوك وكربلاء" وبنسبة (98%، 91%، 80%، 74%، 60%، 58%) على الترتيب.
4. بلغت نسبة السكان (الحضر) غير المخدمين (41%) وتركزوا في محافظات "بابل والقادسية وصلاح الدين ونينوى وديالى وواسط" وبنسبة (94%، 83%، 77%، 72%، 71%، 70%) على التوالي، كما هو موضح بالشكل (7).
5. ان ترتيب الاولوية التخطيطية لمشاريع شبكات المجاري (العادمة والمشاركة)، يتطلب ان تكون محافظات "نينوى وديالى وكركوك وبابل وصلاح الدين والقادسية وواسط والانبار والمتن" ضمن الاولوية الاولى ومن ثم محافظات "البصرة وكربلاء وذي قار" كأولوية ثانية، و ثم محافظات "النجف وميسان وبغداد" كأولوية ثالثة، في برامج تنفيذ مشاريع شبكات المجاري (العادمة والمشاركة).

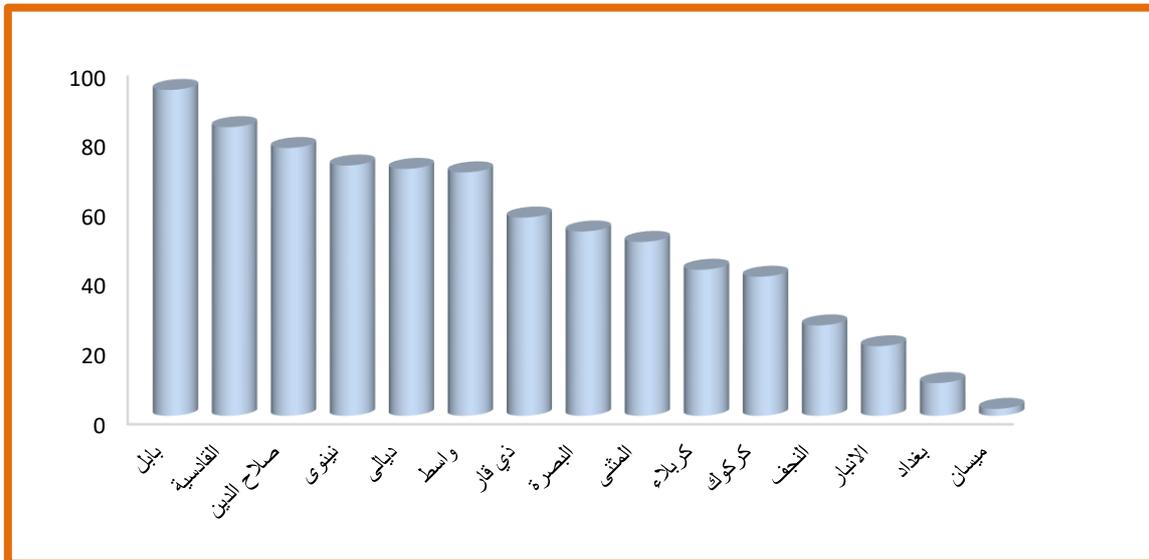
6. الأولوية التخطيطية لمشاريع شبكات مياه الامطار (الامطار والمشاركة)، يتوجب أن تكون الأولوية الأولى لمحافظة (بابل والقادسية وصلاح الدين ونيوى وديالى وواسط)، ومن ثم محافظات (وذي قار والبصرة والمثنى وكربلاء وكركوك) كأولوية ثانية، والأولوية الثالثة تضم (النجف والانبار وبغداد وميسان)، بالمشاريع الخاصة بهذه الخدمة.

شكل (6): التوزيع المكاني لنسب السكان الحضر غير المخدمين بخدمات شبكات المجاري (العامدة والمشاركة) حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (6).

شكل (7): التوزيع المكاني لنسب السكان الحضر غير المخدمين بخدمات شبكات (الامطار والمشاركة) حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (6).

وندرج في اناه مقترحات لتطوير خدمات الصرف الصحي في البلد وكما يأتي:

1. خفض نسبة مياه الصرف الصحي غير المعالجة.
2. جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها بحسب المعايير الوطنية، وللقيام بذلك، يجب توافر تقنيات المعالجة المنزلية داخل الموقع وخارجه، مع القيام بتشغيلها وصيانتها بصورة صحيحة.
3. رصد مصادر توليد مياه الصرف الصحي الصناعية وتنظيمها من خلال تصاريح التصريف سواء إلى المجاري و/أو إلى البيئة اذ تؤدي إزالة الملوثات الخطيرة من المصدر والمعالجة الآمنة لها إلى زيادة فرص إعادة الاستخدام الآمن للمياه في مجالات محددة، كما تُساهم في إعمال حقوق الإنسان في مجال المياه والصرف الصحي، وبخاصة الحق في عدم التأثير سلباً بمياه الصرف الصحي المُدارة بطريقة غير آمنة.
4. محاسبة المخالفين لتطبيق القوانين الخاصة بمعالجة مياه الصرف الصحي وخاصة اصحاب المعامل والورش وكذلك المنشآت الصناعية ووفق قانون المياه والانهار لسنة 1967.
5. تطوير المحطات الحالية وانشاء محطات جديدة ووفق المعايير والمواصفات العالمية وتفعيل الاستثمار في هذا القطاع المهم والحيوي.

سادسا: خدمة جمع النفايات

تعرف النفايات بأنها جميع أنواع المخلفات أو الفضلات الخطرة وغير الخطرة والتي يجري التخلص منها، أو المطلوب التخلص منها. وتشمل النفايات البلدية الصلبة، ونفايات الصرف الصحي، والنفايات الخطرة، ونفايات البناء والهدم، والنفايات الصناعية، والنفايات العضوية، والنفايات البحرية ونفايات الزيوت.

تعتبر إدارة النفايات من بين أكبر التحديات التي تواجه العراق ومن أهم القضايا ذات الصلة بالبيئة، وذلك لتأثيرها الكبير المباشر على البيئة وصحة الإنسان. لقد تفاقمت هذه المشكلة في العقود الأخيرة نتيجة الزيادة الكبيرة في كمية النفايات المتولدة والتغير في تركيبها ومكوناتها. وبينما يمثل النمو السكاني والاقتصادي المستمر الذي لا يقابله استجابة توفير الخدمات لهذا النمو المستمر من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة كمية النفايات في العراق، فهناك عوامل أخرى ربما لا تقل أهمية وتتمثل في أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتدني مستوى الوعي لدى شرائح واسعة من المجتمع.

ومن تحليل الجدول (7) يتبين ما يلي:

- ❖ بلغت نسبة السكان (الحضر) المخدومين بخدمة جمع النفايات (89%) للعام 2018، وتركزت في محافظات "النجف وكركوك ونيوى وميسان والمثنى" بنسبة (99%، 98%، 98%، 95%، 94%) على الترتيب.
- ❖ تبين من خلال تحليل البيانات للسكان (الحضر) غير المخدومين بخدمة جمع النفايات بأن نسبتهم كانت (11%)، وأن محافظات (صلاح الدين وذي قار والقادسية وديالى والانبار) كانت في مقدمة المحافظات بنسبة (47%، 25%، 24%، 19%) بالترتيب.

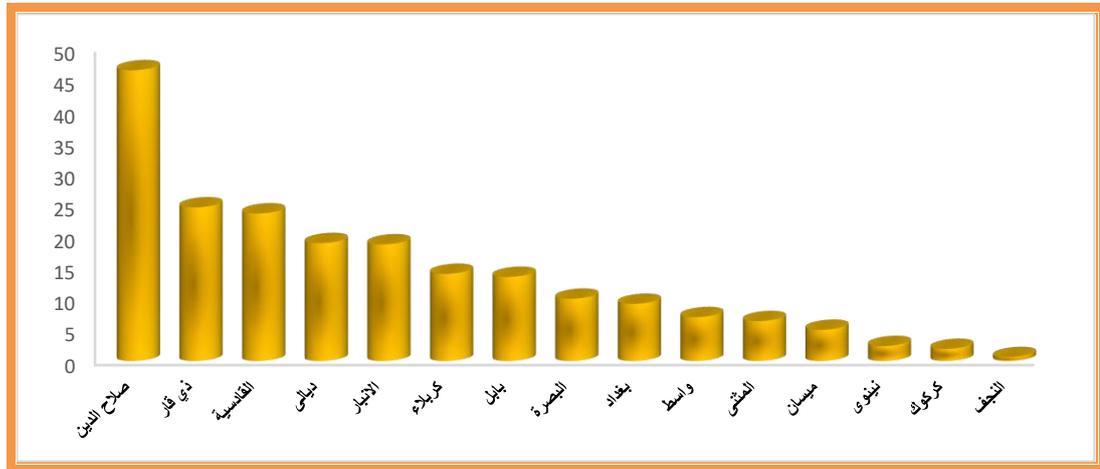
جدول (7): التوزيع المكاني لسكان (الحضر) المخدمين وغير المخدمين
بخدمة جمع النفايات حسب المحافظات لعام 2018

المحافظة	عدد السكان	عدد سكان الحضر المخدمين بخدمات جمع النفايات	% السكان الحضر المخدمين بخدمات جمع النفايات	% السكان الحضر غير المخدمين بخدمات جمع النفايات
نينوى	3729998	2207456	98	2
كركوك	1597876	1158134	98	2
ديالى	1637226	653365	81	19
الانبار	1771656	720468	81	19
بغداد	8126755	6458667	91	9
بابل	2065042	862445	87	13
كربلاء	1218732	701057	86	14
واسط	1378723	771377	93	7
صلاح الدين	1595235	384244	53	47
النجف	1471592	1044284	99	1
القادسية	1291048	564733	76	24
المثنى	814371	346178	94	6
ذي قار	2095172	1013738	75	25
ميسان	1112673	780760	95	5
البصرة	2908491	2126385	90	10
الإجمالي	32814590	19793291	89	11

المصدر/ اعداد فريق العمل باعتماد، بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2018.

❖ ان ترتيب الاولويات التخطيطية للسكان (الحضر) على اساس نسبة السكان غير المخدمين (فجوة الخدمة) لعام 2018، وفق ما يلي، بالأولوية الأولى محافظات "صلاح الدين"، والثانية ضمت محافظات "ذي قار والقادسية وديالى والانبار"، والأولوية الثالثة جاءت فيها محافظات "كربلاء وبابل والبصرة وبغداد وواسط والمثنى وميسان ونينوى وكركوك والنجف"، شكل (8).

شكل (8): التوزيع المكاني لنسب السكان الحضر غير المخدمين
بخدمة جمع النفايات حسب المحافظات عام 2018



المصدر/ جدول (7).

ويمكن ان نضع بعض المقترحات لتطوير خدمات جمع النفايات في البلاد وكما يأتي:

من اهم السياسات الحديثة التي تتبعها الدول المتقدمة لإدارة النفايات هو "نظام التسلسل الهرمي" لإدارة النفايات، ان هذا النظام يعطي رؤية أوسع لإدارة النفايات ولجميع الجوانب البيئية ويضمن هنا الخيار الذي يتم اعتماده تحقيق فوائد بيئية شاملة مقارنة بالخيارات الأخرى، كما يعني أن اجراءات معالجة النفايات يجب أن تتوافق مع المبادرات البيئية الأخرى، اذ من الضروري الاستثمار بشكل أكبر في مجال الابتكار بالاستثمارات، لجعل النفايات أحد الموارد كمصدر لمواد أولية أو ثانوية أو كمصدر للطاقة. كما أنه من الضروري الأخذ في الاعتبار نظام التسلسل الهرمي للإدارة المتكاملة للنفايات لضمان إدارة النفايات بطريقة مستدامة لتعود بالفائدة على البيئة والمجتمع والاقتصاد ويتضمن النظام عدة اهداف اساسية وغايات تهدف الى ادارة النفايات بشكل مستدام وهي:

1. منع النفايات وتقليلها من خلال:

- ❖ منع النفايات وتقليلها من خلال تطوير وصياغة الإطار التشريعي لتطبيق مفاهيم الإدارة المتكاملة للنفايات.
- ❖ تطوير التكنولوجيا النظيفة وتعميم استخدامها.
- ❖ تطوير نظم مناسبة لإدارة النفايات.
- ❖ التوسع في إعادة استخدام النفايات الخطرة بعد معالجتها كلما أمكن ذلك.
- ❖ تحسين العمليات الصناعية بحيث تنتج نفايات أقل من خلال برامج الإنتاج الأنظف، مع التزام المنشأة بالإجراءات المحددة لذلك من قبل السلطة المختصة.
- ❖ تشجيع المنشآت التجارية على تقليل استخدام الأكياس البلاستيكية واستخدام حاويات خاصة بالأطعمة ومواد التغليف الأخرى التي يمكن التخلص منها في أنشطتهم.
- ❖ تقليل استخدام الورق عن طريق تشجيع استخدام المراسلات والأرشفة الإلكترونية في المؤسسات والمعاهد والمنشآت.
- ❖ تجنب استخدام التغليف وأكياس التسوق غير الضرورية من خلال تفعيل مبدأ مسؤولية المنتج والمورد ومبدأ الملوث يدفع.
- ❖ تكثيف حملات التوعية والتثقيف لأفراد المجتمع وأصحاب المنشآت حول خفض من توليد النفايات من مصادر تولدها من خلال تعميم الممارسات البيئية.

2. إعادة استخدام النفايات

أ. تشجيع الأفراد على إعادة استخدام النفايات بدلاً من التخلص منها، للمساهمة في تقليل تكاليف جمع ونقل ومعالجة النفايات أو التخلص منها، وزيادة الفوائد البيئية من خلال تقليل التكلفة والآثار البيئية لجمع النفايات ونقلها ومعالجتها والتخلص منها، مع ضرورة قيام السلطة المختصة بما يأتي:

- ❖ إلزام المنشأة بإعادة استخدام أنواع معينة من النفايات المتولدة لديها إذا كان ذلك أقل ضرراً على البيئة من التخلص منها.
- ❖ إلزام المنشأة الحكومية والاهلية بإعادة استخدام بعض أنواع ومعالجة بعض أنواع النفايات الأخرى التي تحتاج معالجة خاصة بشكل منفصل عند التخلص منها، وتشجيع إنشاء مصانع إعادة التدوير لاسترداد الحد الأقصى من النفايات القابلة لإعادة التدوير.

3. فصل النفايات

- ❖ تثقيف وتوعية الأفراد بأهمية فصل نفاياتهم المنزلية من المصدر إلى نفايات قابلة لإعادة التدوير ونفايات غير قابلة لإعادة التدوير ونفايات خطرة، أو حسب خطة إدارة النفايات المعدة من قبل الجهات الحكومية المشرفة.
- ❖ وضع قوانين جديدة تشترط فصل النفايات في المشاريع السكنية من خلال ربطها بموافقة برخصة البناء وهي من الأدوات الناجحة الملزمة لمطوري المجمعات والمشاريع السكنية للالتزام بها.

سابعاً: خدمة تجهيز الكهرباء

تعد الطاقة الكهربائية إحدى دعائم تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان، وان تطور القطاعات الاقتصادية يعتمد بصورة اساسية على تطوير خدمة الكهرباء. وتدخل المنظومة الكهربائية في صميم عملية التنمية فهي من اهم القطاعات التي تركز حولها جميع القطاعات الصناعية والطبية والعلمية والتعليمية وغيرها. وتعتبر الطاقة الكهربائية المصدر الاساسي للانارة والتهوية والتدفئة في المساكن فضلا عن تشغيل الاجهزة الكهربائية المختلفة والتي باتت كثيرة في ظل التطور التكنولوجي، ويعتبر مقدار ما يستهلكه الفرد من الطاقة الكهربائية دليل على مستوى الرفاهية والتطور في الدول.

يشهد العراق ازمة في خدمة الكهرباء وذلك بسبب الخلل الحاصل بين العرض والطلب حيث ان ما يتم توفيره من طاقة كهربائية لا يتلاءم مع الطلب المتزايد على هذه الخدمة والذي يتأثر بعدة عوامل. ولعل أبرز مشاكل توفير الطاقة الكهربائية هي اعتماد مصدر وحيد لتوليد الكهرباء وهو الوقود الاحفوري في حين بدأت الدول تلجأ الى حلول بديلة ومستدامة لتوفير الطاقة الكهربائية وسد النقص الحاصل في هذه الخدمة.

وينتج عن سوء خدمات توقيع محطات توليد الطاقة الكهربائية العديد من المشاكل منها المشاكل البيئية المتمثلة بالتلوث ومشاكل الانتاج المتمثلة ببعث مصادر الوقود والتبريد لها أثر كبير في كميات الانتاج فضلا عن مشاكل التوزيع والتي تتمثل في شبكة توزيع الكهرباء التي أدت الى هدر قدر كبير بالطاقة لحين وصولها الى المستهلك.

ومن تحليل الجدول (8) يتبين ما يأتي:

1. بلغ نصيب الفرد من الكهرباء (كيلو واط/ ساعة) المجهزة فعلا حوالي (0.138) (كيلو واط ساعة).
2. بلغ حجم ضائعات الطاقة الكهربائية حوالي (55,845,302) ميكا واط/ ساعة لعام 2018، وتركزت الضائعات في محافظات "بغداد، البصرة، صلاح الدين، واسط، ذي قار" وبنسبة (30.1%)، (17.1%)، (7.1%)، (5.8%)، (5.6%) على التوالي.
3. تبين أن نصيب الفرد من الكهرباء (كيلو واط/ ساعة) حسب المعيار القياسي والبالغ (3.548) (كيلو واط/ ساعة) فيه عجز كبير يزيد عن 90% ولجميع المحافظات، والفروق النسبية بينها ليستكبيرة فجميعها كان العجز فيها اكبر من (3) كيلو واط ساعة، وان العجز في الكهرباء قد بلغ بالاجمالي على مستوى المحافظات (3.410) كيلو واط/ ساعة وبالتالي أن الأولوية هي عامة ولجميع المحافظات دون استثناء، الشكل (9).

جدول (8): التوزيع المكاني لكمية الطاقة الكهربائية المنتجة والمباعة والضائعات ونصيب الفرد والعجز في

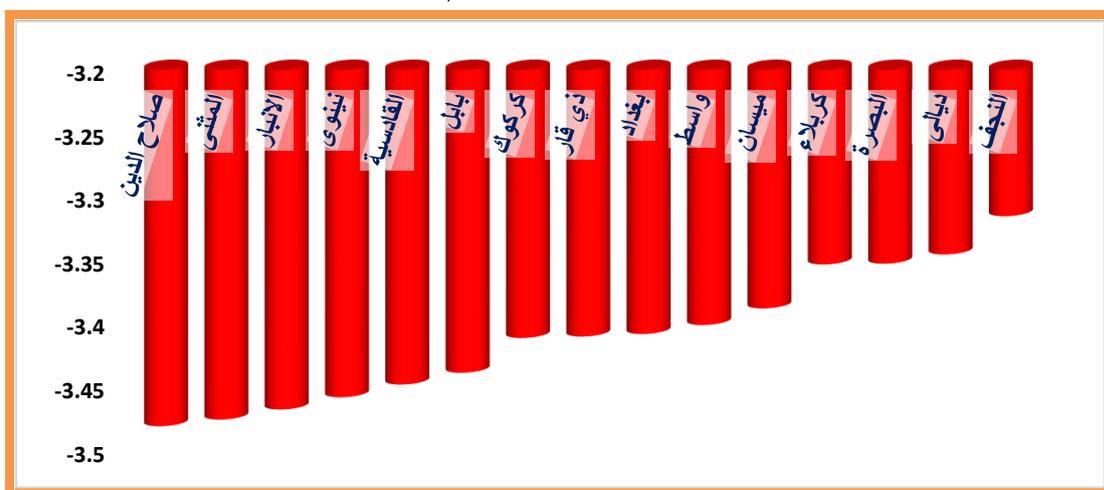
التجهيز حسب المحافظات لعام 2018

المحافظة	عدد السكان	اجمالي مبيعات الطاقة الكهربائية (ميكا واط ساعة)	كمية الطاقة الكهربائية المستلمة من مديريات النقل (ميكا واط ساعة)	ضائعات الطاقة الكهربائية (ميكا واط ساعة)	نصيب الفرد من الكهرباء (كيلو واط ساعة) للمجهزة فعلا	المعيار القياسي لحاجة الفرد من الكهرباء / كيلو واط / للفرد	العجز في خدمة الكهرباء (كيلو واط ساعة)
نينوى	3729998	2960160	4883782	1923622	0.091	3.548	-3.457
كركوك	1597876	1921427	3579881	1658453	0.137	3.548	-3.411
ديالى	1637226	2910924	4610492	1699566	0.203	3.548	-3.345
الانبار	1771656	1257064	3159418	1902355	0.081	3.548	-3.467
بغداد	8126755	9991941	26788754	16796813	0.140	3.548	-3.408
بابل	2065042	1987730	4777046	2789316	0.110	3.548	-3.438
كربلاء	1218732	2083224	4339613	2256389	0.195	3.548	-3.353
واسط	1378723	1780817	4372524	3234868	0.147	3.548	-3.401
صلاح الدين	1595235	947217	4910132	3962915	0.068	3.548	-3.480
التنجف	1471592	3004512	4767698	1763194	0.233	3.548	-3.315
القادسية	1291048	1137656	3212199	1431436	0.101	3.548	-3.447
المنشي	814371	521055	2040850	1539996	0.073	3.548	-3.475
ذي قار	2095172	2539901	5680884	3140983	0.138	3.548	-3.410
ميسان	1112673	1564430	3792067	2227638	0.161	3.548	-3.387
البصرة	2908491	4985935	14503693	9517758	0.196	3.548	-3.352
الإجمالي	32814590	39593993	95419033	55845302	0.138	3.548	-3.410

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات 2018.

شكل (9): التوزيع المكاني للعجز في خدمة تجهيز الكهرباء

حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (8).

وفيما يخص توزيع الطاقة الكهربائية المباعة حسب أصناف الاستهلاك (ميكا واط/ساعة) لكل محافظة لعام 2018، فيبينها الجدول (9)، كالاتي:

1. جاءت محافظات (المتنى، بابل، القادسية، ميسان، ذي قار) أولاً، ثم محافظات (النجف، الانبار، ديالى، نينوى، واسط، بغداد، صلاح الدين) ثانياً، وثالثاً (كربلاء، البصرة، كركوك) بالاستهلاك المنزلي.
2. للاستهلاك التجاري حصلت محافظات (بغداد، كربلاء) بالمراتب الأولى، ومحافظات (النجف، ديالى، المتنى، كركوك، نينوى، القادسية، البصرة) بالمجموعة الثانية بالاستهلاك التجاري، والثالثة ضمت محافظات (ديالى، ذي قار، صلاح الدين، الانبار، واسط، ميسان).
3. يُلاحظ بأن محافظات (كربلاء، صلاح الدين، بغداد، النجف) في مقدمة المحافظات بالاستهلاك الحكومي للطاقة الكهربائية، والمجموعة الثانية احتوت محافظات (الانبار، نينوى، ميسان، كركوك)، والمجموعة الثالثة (ذي قار، القادسية، المتنى، البصرة، بابل، واسط، ديالى).
4. من تحليل الجدول أعلاه نجد أن محافظات (واسط) أولاً بالاستهلاك الزراعي، والمجموعة الثانية (صلاح الدين، كركوك، المتنى، القادسية، نينوى)، ومحافظات (ديالى، الانبار، بابل، بغداد، ميسان، كربلاء، النجف، البصرة، ذي قار) ثالثاً.
5. اما الاستهلاك الصناعي فحصلت محافظات (البصرة، كركوك) على المقدمة عن بقية المحافظات، ومحافظات (نينوى، ديالى، صلاح الدين، كربلاء، الانبار، بغداد، بابل) ثانياً حسب الترتيب، وثالثاً محافظات (القادسية، ذي قار، المتنى، النجف، واسط، ميسان).

جدول (9): التوزيع المكاني حسب توزيع الطاقة الكهربائية المباعة وفق اصناف الاستهلاك (ميكا واط. ساعة) للمحافظات لعام 2018

المحافظة	المنزلي %	التجاري %	الحكومي %	الزراعي %	الصناعي %	المتجاوزين %	المجموع %
نينوى	58.3	3.4	16.4	1.8	14.7	5.3	2960160
كركوك	41.5	3.8	14.6	3.3	22.5	14.3	1921427
ديالى	64.7	2.8	5.4	1.2	12.0	14.0	2910924
الانبار	825788	2.2	17.5	1.2	8.5	4.9	1257064
بغداد	5596091	12.1	20.5	0.8	8.3	2.2	9991941
بابل	1549550	4.7	6.7	1.1	7.0	2.6	1987730
كربلاء	967938	8.4	33.3	0.6	8.7	2.5	2083224
واسط	1018909	2.2	5.8	6.2	2.9	25.6	1780817
صلاح الدين	522239	2.6	23.2	3.4	10.0	5.7	947217
النجف	1999750	66.6	5.4	19.4	0.5	3.7	3004512
القادسية	873002	76.7	3.4	7.8	1.9	4.4	1137656
المتنى	410154	78.7	4.3	7.3	2.5	4.7	521055
ذي قار	1875378	73.8	2.6	9.1	0.1	9.4	2539901
ميسان	1185843	75.8	1.8	15.5	0.7	4.2	1564430
البصرة	2113770	42.4	3.3	7.2	0.3	11.0	4985935
الاجمالي	23345053	59.0	14.9	1.3	12.1	7.0	39593993

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات 2018.

6. بالنسبة المتجاوزين واستهلاكهم للطاقة الكهربائية فكانت محافظات (واسط) أولاً، ثم بالمجموعة الثانية محافظات (كركوك، ديالى، البصرة، ذي قار)، وثالثاً ضمت محافظات (صلاح الدين، نينوى، الانبار، القادسية، ميسان، النجف، بابل، المتنى، كربلاء، بغداد)، الشكل (10).

وتعرف الخدمة الصحية على انها مجموعة البرامج والانشطة الصحية التي تهدف الى وقاية المجتمع من المشكلات في حال حدوثها، وان تطور النظام الصحي في بلد ما ألا هو دليل على تطور البلد نفسه، اذ تعتبر الصحة من مؤشرات التطور الحضاري.

وينبغي ان تؤمن الخدمة الصحية لكل السكان لذلك تكون الخدمات الصحية على مستويات مختلفة وباشكال مختلفة من الرعاية الصحية الاولية ورعاية الطفل والمراكز الصحية والمستشفيات وغيرها وبحسب مرتبة المدينة في التسلسل الهرمي للمستقرات البشرية.

ويجب ان يكون هنالك تخطيط مكاني لموقع الخدمة الصحية الذي يؤمن سهولة الوصول والمساحة الكافية وحصّة الفرد، وحسب المعيار التخطيطي المتبع والذي يحدد مسافة الوصول الى المركز الصحي 800 متر، ومن الجدول (10) يتبين ما يلي:

1. حدد المعيار التخطيطي المحلي ضرورة وجود مستشفى واحد لكل (50) ألف نسمة من السكان، بينما بلغ عدد المستشفيات خلال عام 2018 حوالي (286) مستشفى حكومية واهلية، وهو مؤشر لضعف كفاءة الخدمات الصحية في العراق، ولجميع المحافظات، وبموجب هذا المعيار يبلغ مقدار النقص (العجز) في اعداد المستشفيات حوالي (370) مستشفى عام وخاص. وتركزت الاحتياجات منها في محافظات "بغداد، نينوى"، وبالمجموعة الثانية ضمت محافظات "البصرة، ذي قار، كركوك، ديالى، الانبار، صلاح الدين، واسط، بابل"، والثالثة محافظات "القادسية، ميسان، النجف، كربلاء، المثنى"، الشكل (11).
2. حدد المعيار التخطيطي المحلي ضرورة وجود مركز صحي واحد لكل (10 الاف) نسمة من السكان، وان المتوفر منها حوالي (1,868) مركزا صحيا خلال عام 2018، وبموجب هذا المعيار فان العراق بحاجة الى حوالي (1,413) مركزا صحيا (رئيسا وفرعيا). وتركزت الاحتياجات منها في محافظة "بغداد" أولا، وثانيا مجموعة المحافظات "نينوى، البصرة"، والمجموعة الثالثة ضمت "بابل، النجف، واسط، كربلاء، ديالى، القادسية، ذي قار صلاح الدين، ميسان، كركوك، المثنى، الانبار"، الشكل (12).

جدول (10): التوزيع المكاني للعجز في المؤشرات الصحية الأساسية حسب المحافظات لعام 2018

المحافظة	السكان	عدد المشتفيات						عدد البراكز الصحية						عدد الأسرة						عدد الأطباء		
		حكومي	اطلي	الجموع	العدد حسب العيار	العجز	العدد الحالي	العدد حسب العيار	العجز	العدد الحالي	العدد حسب العيار	العجز	العدد حسب العيار	العدد حسب العيار	معدل طبيب لكل (1000 نسمة)	العدد حسب العيار	معدل	العدد الحالي				
فيثوي	3729998	16	2	18	75	-57	182	373	-191	1197	75	1272	7460	-6188	2722	0.7	3730	-1008				
كركوك	1597876	8	2	10	32	-22	135	160	-25	1091	63	1154	3196	-2042	1096	0.7	1598	-502				
ديالى	1637226	9	3	12	33	-21	104	164	-60	1233	60	1293	3274	-1981	1055	0.6	1637	-582				
الانبار	1771656	12	3	15	35	-20	183	177	6	835	110	945	3543	-2598	1166	0.7	1772	-606				
بغداد	8126755	49	47	96	163	-67	251	813	-562	10277	1843	12120	16254	-4134	8584	1.1	8127	457				
بابل	2065042	18	5	23	41	-18	121	207	-86	2610	150	2760	4130	-1370	2192	1.1	2065	127				
كربلاء	1218732	9	4	13	24	-11	62	122	-60	1246	427	1673	2437	-764	1282	1.1	1219	63				
واسط	1378723	8	1	9	28	-19	77	138	-61	1434	50	1484	2757	-1273	919	0.7	1379	-460				
صلاح الدين	1595235	11	2	13	32	-19	125	160	-35	849	45	894	3190	-2296	965	0.6	1595	-630				
النجف	1471592	14	4	18	29	-11	84	147	-63	1720	118	1838	2943	-1105	1449	1.0	1472	-23				
القادسية	1291048	9	3	12	26	-14	84	129	-45	1187	60	1247	2582	-1335	1042	0.8	1291	-249				
المنجى	814371	5	1	6	16	-10	70	81	-11	1065	46	1111	1629	-518	525	0.6	814	-289				
ذي قار	2095172	9	3	12	42	-30	165	210	-45	1666	170	1836	4190	-2354	1229	0.6	2095	-866				
ميسان	1112673	9	1	10	22	-12	82	111	-29	1072	100	1172	2225	-1053	633	0.6	1113	-480				
البصرة	2908491	14	5	19	58	-39	143	291	-148	3410	187	3597	5817	-2220	2516	0.9	2908	-392				
الجموع	32814590	200	86	286	656	-370	1868	3281	-1413	30892	3504	34396	65629	-31233	27375	0.8	32815	-5440				

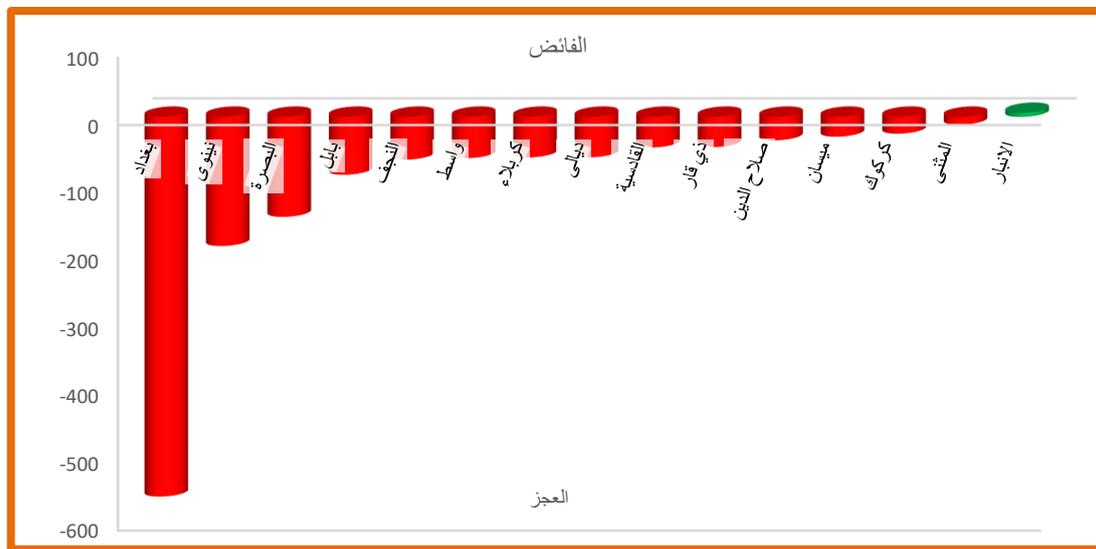
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات 2018
 في عمود العجز القيم السالبة تعني "عجز" والقيم الموجبة تعني "فائض".

شكل (11): التوزيع المكاني للعجز في أعداد المستشفيات حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (10).

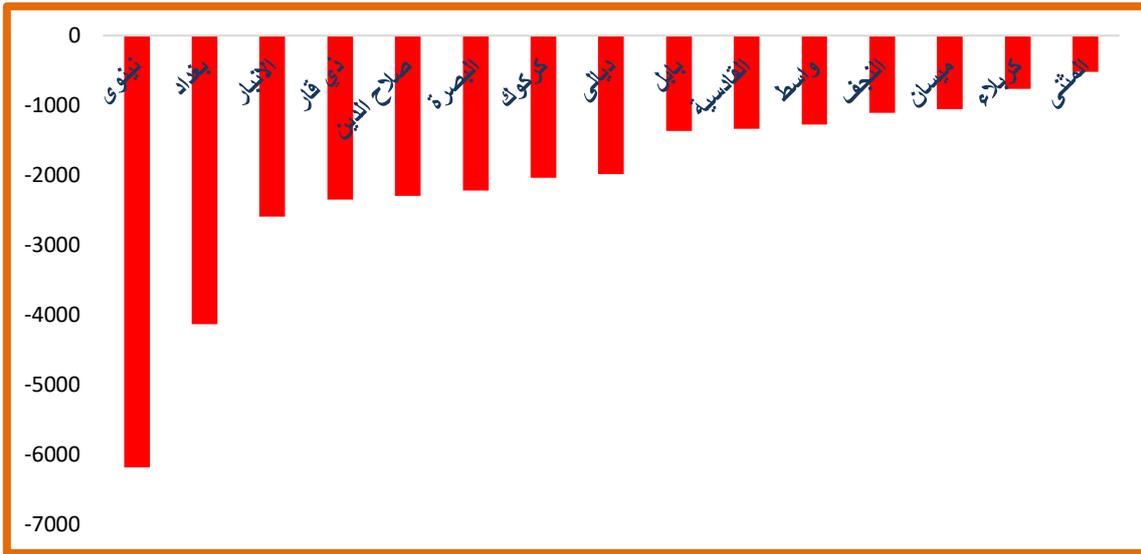
شكل (12): التوزيع المكاني لأعداد المراكز الصحية حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (10).

3. يوضح معيار عدد الاسرة في المستشفيات مقابل عدد السكان والبالغ (500) نسمة لكل سرير، بينما بلغ عدد الاسرة في عام 2018 حوالي (34,396) سريرا، والمطلوب هو (65,629) سريرا، ولسد النقص أو العجز يحتاج العراق الى (31,233) سريرا، مما يشير الى ضعف كفاءة الخدمات الصحية بموجب هذا المعيار، وهو ناتج بالدرجة الأساس من ارتفاع اعداد السكان مقابل بقاء البنى التحتية الصحية على ما هو عليه من حيث العدد والحجم والمستوى لفترة طويلة. وجاءت المحافظات حسب فجوات هذا المؤشر واحتياجاتها منه بالمقدمة محافظات "نينوى، بغداد"، وثانيا محافظات "الأنبار، ذي قار، صلاح الدين البصرة، كركوك، ديالى" وثالثا "بابل، القادسية، واسط، النجف، ميسان، كربلاء، المثنى"، الشكل (13).

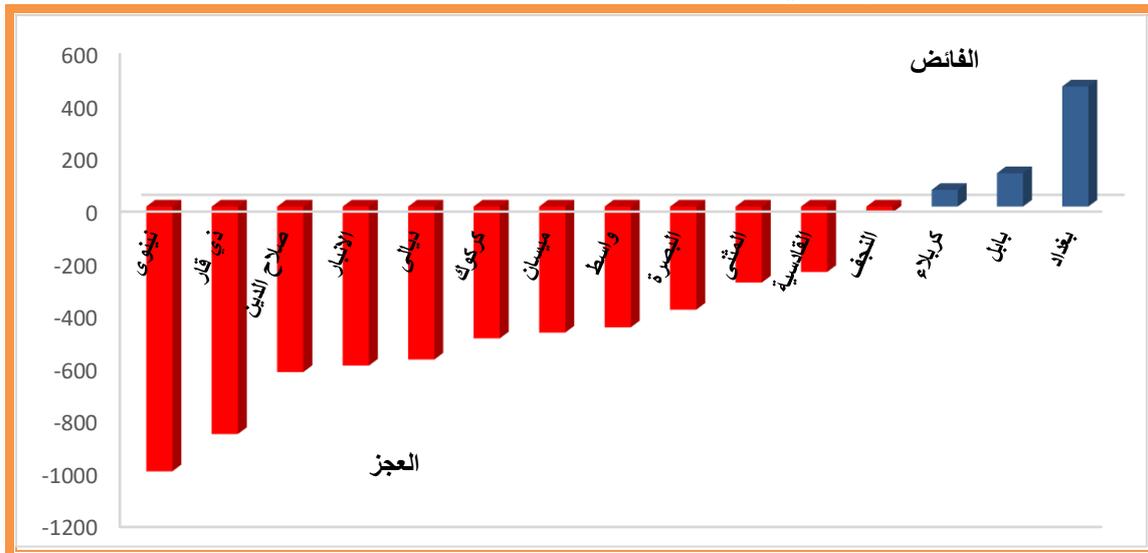
الشكل (13): التوزيع المكاني للعجز في أعداد الاسرة في المستشفيات حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (10).

4. بلغ عدد الاطباء عام 2018 حوالي (27,375) طبياً (اختصاص وغير اختصاص) وحسب المعيار الوطني "طبيب واحد لكل الف نسمة من السكان" فان المفروض ان يتوفر منهم حوالي (32,815) طبيباً، وهذا مؤشر على تردي الخدمات الصحية وضعف كفاءتها، وعلى هذا الاساس تقدر احتياجات العراق من الاطباء حوالي (5,440) طبيباً (اختصاص بدرجة كبيرة) لسد الاحتياجات من هذه الخدمة الصحية، وتركزت الاحتياجات في محافظتي "نينوى، وذي قار" وبالمجموعة الثانية بالاحتياجات كانت في محافظات " صلاح الدين، الأنبار، ديالى، كركوك، ميسان، واسط" وبالثلثة محافظات " البصرة، المثنى، القادسية، النجف" طبيباً (اختصاص)، الشكل (14).

شكل (14): التوزيع المكاني للعجز والفائض في أعداد الأطباء حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (10).

ويقترح لمعالجة الواقع الصحي في البلد بما يأتي:

- 1- انشاء المستشفيات والمراكز الصحية الجديدة بشكل يوازي الزيادة في الاعداد السكانية وبحسب العجز المقدر في هذه الخدمة.
- 2- العمل على تحسين نوعية الخدمة الصحية المقدمة للمواطن.
- 3- العمل على الصيانة الدورية لخدمات البنى التحتية للمؤسسات الصحية.
- 4- تفعيل دور التوعية الصحية وخصوصا في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.
- 5- توفير الاجهزة المتطورة والحديثة والتي تسهل تشخيص الامراض.
- 6- العمل على انشاء مستشفيات تخصصية في مناطق الكثافات العالية.
- 7- تفعيل دور التعاون بين القطاعين العام والخاص.

تاسعا: الخدمات التعليمية

يعد التعليم من المؤشرات الاساسية الدالة على تطور الامم وقوة مجتمعاتها والتي تبرز من خلال افرادها المتعلمين، وهو حق اساسي من حقوق الانسان ومن الاهداف الاساسية للتنمية المستدامة لانه يعمل على الانماء الكامل للشخصية الانسانية ويمكن الفرد من الاسهام بفعالية في المجتمع.

ان العراق من الدول التي تقر باهمية التعليم وقد صادق على العديد من القوانين الدولية التي تعتبر التعليم حق من حقوق الانسان ويبرز هذا الاهتمام من خلال قانون التعليم الالزامي العراقي النافذ رقم 118 لسنة 1976 والذي يضمن حق التعليم المجاني الالزامي لكل طفل.

ان الخدمة التعليمية هي عملية تنمية للمجتمع واعداد قوى عاملة مؤهلة وكفاءة تلبي احتياجات الخطط الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تساهم في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ومن ثم النهوض والنجاح في شتى المجالات.

تتمثل الخدمات التعليمية بمؤسسات التعليم والتي تشمل رياض الاطفال ثم التعليم العام الذي يشمل (المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية او المدارس الثانوية) والمدارس المهنية وصولا الى مؤسسات التعليم الجامعي ويكون التعليم إلزاميا في مرحلة الابتدائية كونها قاعدة اساسية لبناء الاجيال.

ولغرض الوقوف على مدى كفاءة توزيع الخدمات التعليمية مكانيا وطبيعة ادائها وذلك عن طريق مقارنة مؤشراتنا الحالية بالمعايير التخطيطية المحلية المعتمدة المذكورة في الجدول (11) وكالاتي:

اولاً: دور الحضانات

حدد المعيار التخطيطي المحلي دار حضانتة واحدة لكل (5000) نسمة من السكان، ولكن الموجود الفعلي منها هو (771) دار حضانتة، وبالتالي فان العراق بحاجة الى (5,749) دار حضانتة. وقد الفجوة واضحة في كل المحافظات في مؤشر دور الحضانتة الا انها كانت كبيرة جدا في محافظات "بغداد، نينوى، البصرة" بواقع (1201، 693، 541) على التوالي، للعام الدراسي 2018 – 2019.

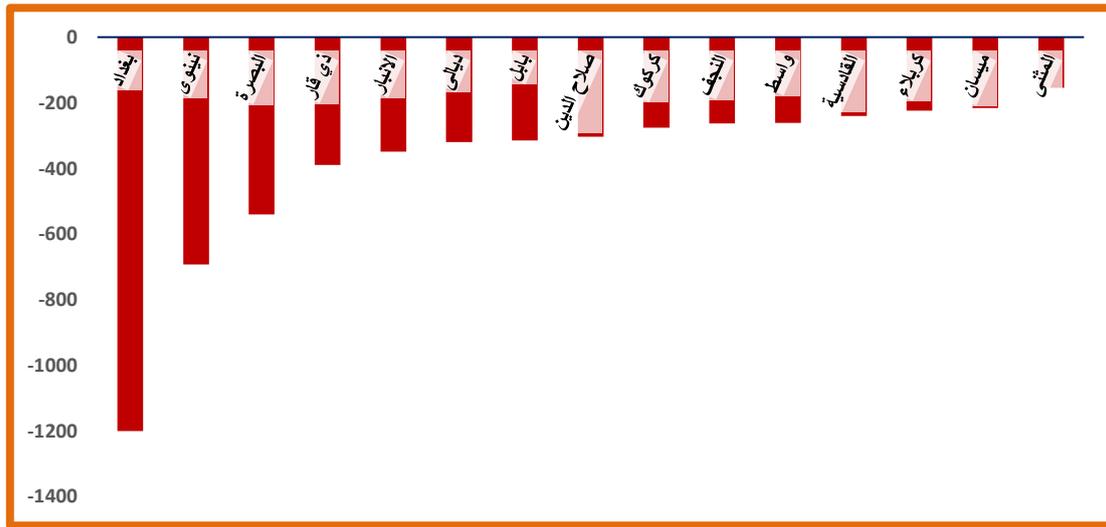
وستكون الأولويات حسب المحافظات "بغداد، نينوى، البصرة، " كمجموعة أولى، ومن ثم محافظات " ذي قار، الأنبار، ديالى، بابل، صلاح الدين، " ثانيا، والثالثة ضمت محافظات " كركوك، النجف، واسط، القادسية، كربلاء، ميسان، المثنى"، الشكل (15).

جدول (11): التوزيع المكاني للعجز في مؤشر الخدمة التعليمية (دور الحضانات)
حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019

المحافظة	عدد دور الحضانات الموجودة حالياً	عدد دور الحضانة حسب المعيار التخطيطي (واحد دار حضانة لكل 5000 نسمة)	العجز
نينوى	47	740	-693
كركوك	41	318	-277
ديالى	5	324	-319
الانبار	2	351	-349
بغداد	418	1619	-1201
بابل	94	409	-315
كربلاء	18	242	-224
واسط	12	274	-262
صلاح الدين	12	316	-304
النجف	29	293	-264
القادسية	16	256	-240
المثنى	7	161	-154
ذي قار	27	416	-389
ميسان	5	221	-216
البصرة	38	579	-541
المجموع	771	6520	-5749

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات العام الدراسي 2018 - 2019

شكل (15): التوزيع المكاني للعجز في اعداد دور الحضانات حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019



المصدر/ جدول (11).

ثانياً: رياض الاطفال

حدد المعيار التخطيطي المحلي روضة اطفال واحدة لكل (5000) نسمة من السكان وعليه نجد ان العراق بحاجة الى (6,520) روضة اطفال، بينما المتوفر منها هو (1,259) روضة للعام الدراسي 2018 - 2019، لذلك فان مقدار الفجوة فيها هو (5,261) روضة، وقد كانت الفجوة ظاهرة في كل المحافظات الا انها كانت بارزة في محافظات "بغداد، نينوى، البصرة" بواقع (1,274، 658، 433) روضة اطفال بالتتابع، جدول (12).

جدول (12): التوزيع المكاني للعجز في مؤشر الخدمة التعليمية (رياض الأطفال)

حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019

المحافظة	عدد رياض الأطفال (الحكومية والأهلية) الموجودة حالياً	عدد الرياض حسب المعيار التخطيطي (واحد رياض أطفال لكل 5000 نسمة)	العجز
نينوى	82	740	-658
كركوك	97	318	-221
ديالى	56	324	-268
الأنبار	52	351	-299
بغداد	345	1619	-1274
بابل	90	409	-319
كربلاء	65	242	-177
واسط	56	274	-218
صلاح الدين	54	316	-262
النجف	56	293	-237
القادسية	48	256	-208
المثنى	24	161	-137
ذي قار	53	416	-363
ميسان	35	221	-186
البصرة	146	579	-433
المجموع	1259	6520	-5261

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات العام الدراسي 2018 - 2019.

وان ترتيب الاولويات التخطيطية يكون لمحافظة "بغداد" كأولوية اولى بحسب ترتيب ومقدار العجز أو الضجوة من رياض الأطفال، وان يكون لها الاولوية في انشاء رياض الأطفال، وان تكون فرصا استثمارية للقطاع الخاص، ومن ثم محافظات "، نينوى، البصرة، " كأولوية ثانية، و ثم بقية المحافظات "ذي قار، بابل، الأنبار، ديالى، صلاح الدين، النجف، كركوك، واسط، القادسية، ميسان، كربلاء، المثنى" كأولوية ثالثة، الشكل (16).

شكل (16): التوزيع المكاني للعجز في مؤشر الخدمة التعليمية (رياض الأطفال)

حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019



المصدر/ جدول (12).

ومن تحليل الجدول (13) على مستوى أبنية رياض الأطفال واعدادها حسب التوزيع المكاني للمحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019، يشير الى ما يأتي:

1. أن مجموع أستقلالية رياض الأطفال (الأصلية) بلغت أعدادها (1,226) روضة أصلية، وتركزت أعدادها في محافظات (بغداد، البصرة، كركوك) وكونت نسب بلغت (27.5%، 11.4%، 7.5%) وتليهم بقية المحافظات بنسب متسلسلة.

جدول (13): التوزيع المكاني للعجز في عدد أبنية رياض الأطفال، وعدد الأبنية غير الصالحة حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019.

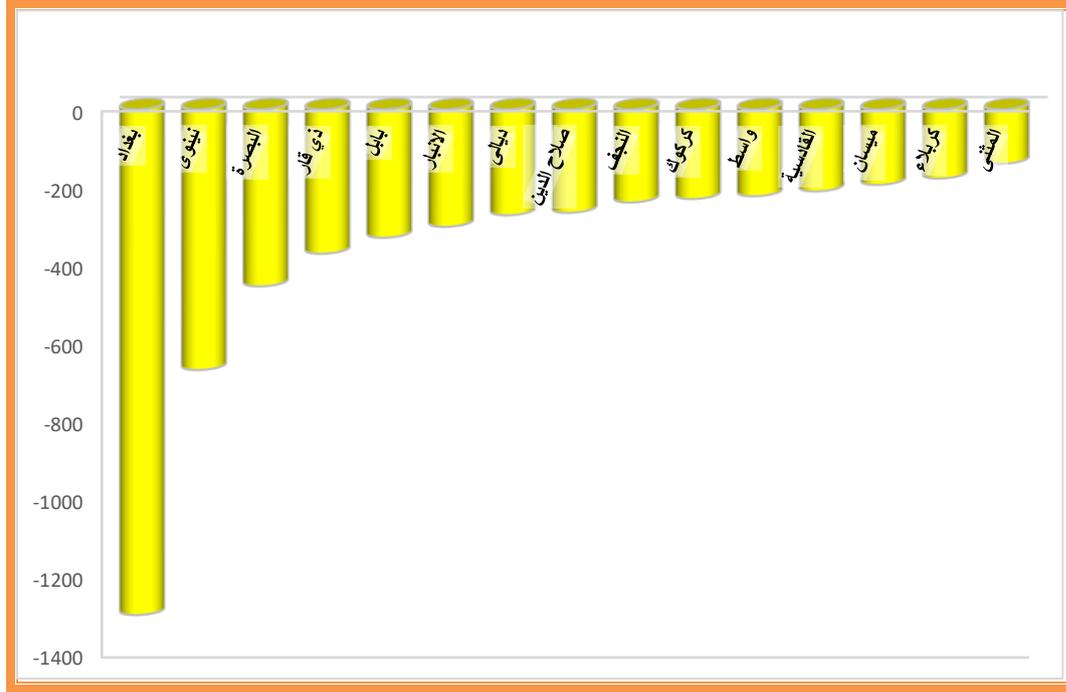
المحافظة	استقلالية المدارس			عدد أبنية المدارس غير الصالحة	العجز في ابنية المدارس	%
	اصليّة	%	ضعيف			
نينوى	75	6.1	7	3	-668	12.5
كركوك	92	7.5	5	4	-230	4.3
ديالى	56	4.6	0	3	-271	5.1
الانبار	50	4.1	2	0	-301	5.6
بغداد	337	27.5	8	14	-1296	24.2
بابل	88	7.2	2	8	-329	6.1
كربلاء	65	5.3	0	0	-177	3.3
واسط	56	4.6	0	5	-223	4.1
صلاح الدين	53	4.3	1	2	-265	4.9
النجف	56	4.6	0	2	-239	4.4
القادسية	48	3.9	0	2	-210	3.9
المثنى	24	2.0	0	2	-139	2.6
ذي قار	51	4.2	2	5	-370	6.9
ميسان	35	2.9	0	7	-193	3.6
البصرة	140	11.4	6	15	-454	8.5
المجموع	1226	100.0	33	72	-5366	100.0

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات العام الدراسي 2018 – 2019.

2. رياض الأطفال (الضعيف) وصل مجموع أعدادها (33) روضة ضعيف، وحصلت محافظات (بغداد، نينوى، البصرة، كركوك) على أعلى الأعداد كونت بنسب بلغت (24.2%، 21.2%، 18.2%، 15.2%) وتليها في الترتيب بقية المحافظات بنسب متباينة.
3. وجد أن ابنية رياض الأطفال غير الصالحة على المستوى الوطني (72) روضة، وقد كانت في مقدمة المحافظات التي وجد فيها أكثر الأبنية غير الصالحة هي (البصرة، بغداد، بابل، ميسان) وبسبب بلغت (20.8%، 19.4%، 11.1%، 9.7%) لكل منها ومن ثم بقية المحافظات بنسب متسلسلة، وان اقل عدد بأبنية رياض الأطفال غير الصالحة كانت في محافظات (صلاح الدين والنجف والقادسية والمثنى) ب (2.8%) لكل منها، وان محافظتي (الانبار وكربلاء) لا توجد فيهما أبنية غير صالحة لرياض الأطفال.
4. فيما يخص العجز في اعداد أبنية رياض الأطفال بلغ (5,366) بالاجمالي، وقد تصدرت محافظات (بغداد، نينوى، البصرة، ذي قار) وبنسبة (24.2%، 12.5%، 8.5%، 6.9%) وتلتها بقية المحافظات بنسب متدرجة،

وكانت أقل نسبة في العجز لأبنية رياض الاطفال غير الصالحة في محافظة المثنى (2.6%)، انظر شكل (17).

شكل (17): التوزيع المكاني للعجز في مؤشر عدد أبنية رياض الاطفال حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019



المصدر/ جدول (13).

5. ان الأولويات التخطيطية ستكون وفق العجز في أعداد ابنية رياض الاطفال، أذ جاءت محافظات (بغداد)، بالمجموعة الأولى، والثانية ضمت محافظات (نينوى، البصرة) ومحافظات (ذي قار، بابل الانبار، ديالى، صلاح الدين، النجف، كركوك، واسط، القادسية، ميسان، كربلاء، المثنى) بالمجموعة الثالثة.

ثالثاً: التعليم الابتدائي

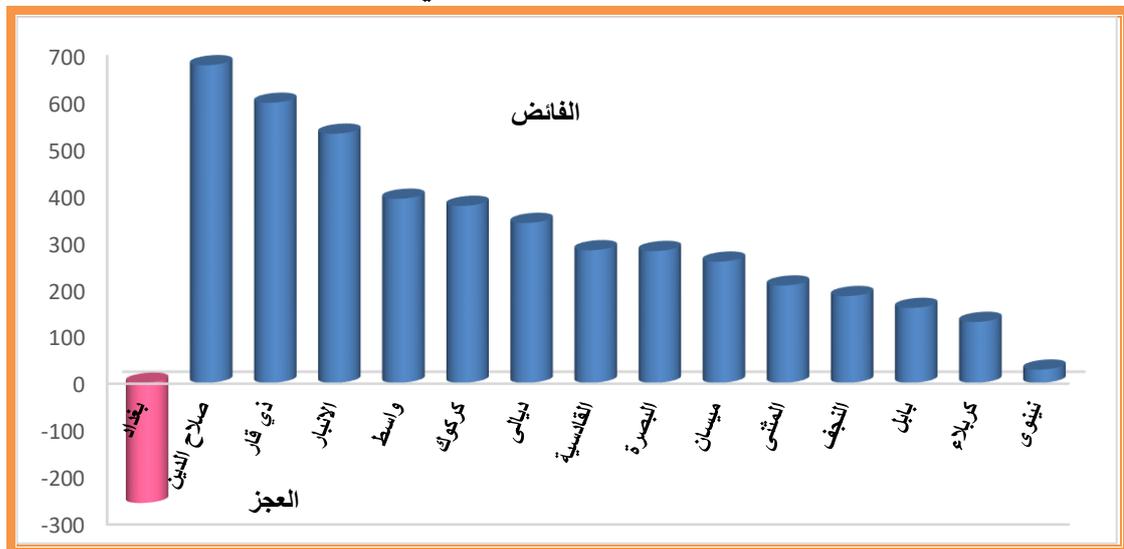
لقد حدد المعيار التخطيطي المحلي بمدرسة ابتدائية واحدة لكل (2,500) نسمة من السكان، اي ان البلد يحتاج حوالي (13,039) مدرسة، وبمقارنته هذا المعيار مع المتوفر الفعلي البالغ (17,235) مدرسة ابتدائية (كمؤسسة) في العام الدراسي 2018 - 2019، وعلى هذا الأساس فان الفائض من المدارس الابتدائية بلغ (4,196) مدرسة، وعند النظر الى واقع المحافظات فقد تبين ان هنالك عجز وجد فقط في محافظة بغداد أذ بلغ فيها (256) مدرسة، وبالتالي فان الاحتياج سوف يكون لمحافظة بغداد فقط والاولوية لها كما هو مبين في الجدول (14).

جدول (14): التوزيع المكاني للعجز والفائض في عدد المدارس الابتدائية
حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019

العجز	عدد المدارس حسب المعيار	عدد المدارس الفعلي	المحافظة
28	1481	1509	نينوى
378	635	1013	كركوك
341	649	990	ديالى
532	702	1234	الانبار
-256	3238	2982	بغداد
160	818	978	بابل
130	484	614	كربلاء
393	547	940	واسط
678	632	1310	صلاح الدين
185	585	770	النجف
283	512	795	القادسية
207	323	530	المتن
598	832	1430	ذي قار
259	442	701	ميسان
281	1158	1439	البصرة
4196	13039	17235	المجموع

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات العام الدراسي 2018 - 2019.
❖ في عمود العجز القيم السالبة تعني "عجز" والقيم الموجبة تعني "فائض".

شكل (18): التوزيع المكاني للعجز والفائض في اعداد المدارس الابتدائية
حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019



المصدر/ جدول (14).

اما بالنسبة للعجز على مستوى ابنية المدارس الابتدائية واعدادها حسب التوزيع المكاني للمحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019 فيشير الجدول (15)، ما يأتي:

1- أن مجموع استقلالية المدارس (الأصلية) بلغت أعدادها (12,564) مدرسة اصلية، وتركزت أعدادها في محافظات (بغداد، نينوى، ذي قار) وبنسبة (17.8%، 8.9%، 8.1%) وتليهم بقية المحافظات بنسب متدرجة.

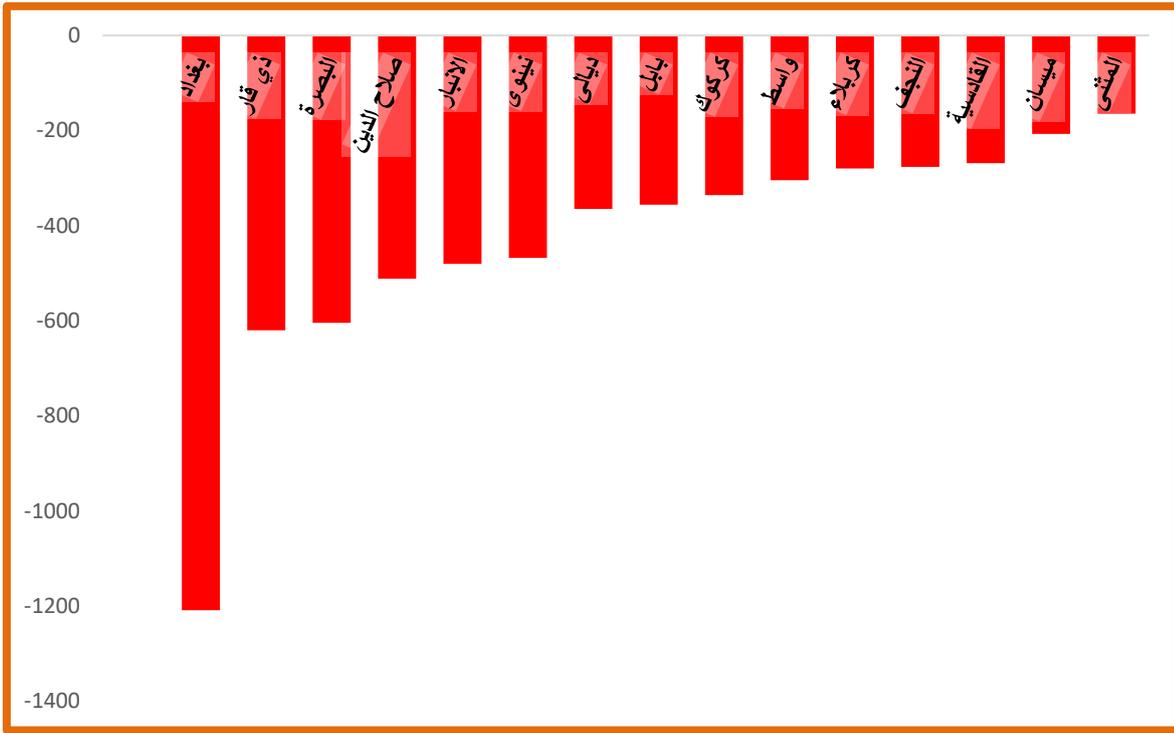
جدول (15): التوزيع المكاني للعجز في عدد ابنية المدارس الابتدائية غير الصالحة منها حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019

المحافظة	عدد المدارس	استقلالية المدارس				العجز في ابنية المدارس	%
		اصليّة	%	ضعيف	%		
نينوى	1509	1118	8.9	391	8.4	-468	7.6
كركوك	1013	725	5.8	288	6.2	-336	5.4
ديالى	990	791	6.3	199	4.3	-365	5.9
الانبار	1234	842	6.7	392	8.4	-480	7.7
بغداد	2982	2242	17.8	740	15.8	-1209	19.5
بابل	978	693	5.5	285	6.1	-356	5.7
كربلاء	614	366	2.9	248	5.3	-280	4.5
واسط	940	721	5.7	219	4.7	-304	4.9
صلاح الدين	1310	974	7.8	336	7.2	-512	8.3
النجف	770	526	4.2	244	5.2	-276	4.5
القادسية	795	607	4.8	188	4.0	-269	4.3
المنجى	530	427	3.4	103	2.2	-164	2.6
ذي قار	1430	1023	8.1	407	8.7	-620	10.0
ميسان	701	537	4.3	164	3.5	-207	3.3
البصرة	1439	972	7.7	467	10.0	-604	9.8
المجموع	17235	12564	100.0	4671	100.0	-6194	100.0

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات العام الدراسي 2018 – 2019.

- 2- المدارس (الضعيف) وصل مجموع أعدادها (4,671) مدرسة ضعيف، وحصلت محافظات (بغداد، البصرة، ذي قار) على أعلى الأعداد وبنسبة (15.8%، 10.0%، 8.7%) وتليها في الترتيب بقية المحافظات بنسب متباينة.
- 3- وجد أن ابنية المدارس الابتدائية غير الصالحة على المستوى الوطني (1,523) مدرسة، وقد كانت في مقدمة المحافظات التي وجد فيها أكثر ابنية المدارس الابتدائية غير الصالحة هي (بغداد وذي قار، صلاح الدين، ديالى، البصرة) وبنسب بلغت (14.0%، 11.6%، 10.9%، 9.0%) لكل منها ومن ثم بقية المحافظات بنسب متسلسلة، وان اقل عدد بالابنية المدرسية الابتدائية غير الصالحة كانت في محافظتي (كربلاء والنجف) ب (2.1%) لكل منهما.
- 4- فيما يخص العجز في اعداد ابنية المدارس الابتدائية بلغ (6,194) بالاجمالي، وقد تصدرت محافظات كل من (بغداد، ذي قار، البصرة) وبنسب بلغت (20.5%، 10%، 9.8%) وتلتها بقية المحافظات بنسب متدرجة، وكانت أقل نسبة في العجز لأبنية المدارس في محافظة المنجى (2.6%)، الشكل (19).

شكل (19): التوزيع المكاني للعجز في عدد أبنية المدارس الابتدائية حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019



المصدر/ جدول (15).

5- ان الأولويات التخطيطية ستكون وفق العجز في أعداد ابنية المدارس الابتدائية، أذ جاءت محافظة بغداد) بالمجموعة الأولى، والثانية ضمت محافظات (ذي قار، البصرة صلاح الدين، الانبار، نينوى)، ومحافظات (ديالى، بابل، كركوك، واسط، كربلاء، النجف، القادسية، ميسان، المثنى) بالمجموعة الثالثة.

رابعاً: التعليم الثانوي

يقصد بالتعليم الثانوي المراحل (المتوسطة والاعدادية) وبالاعتماد على المعيار التخطيطي المحلي والذي حدد مدرسة ثانوية لكل (10,000) نسمة من السكان، نجد ان الاحتياج منها حوالي (3,260) مدرسة ثانوية، وان المتوفر الفعلي منها هو (8,139) مدرسة للعام الدراسي 2018-2019، وبالتالي فان الفائض من المدارس الثانوية بلغ (4,879) مدرسة، كما هو مبين في الجدول (16).

وان ترتيب الاولويات التخطيطية سيكون للمستقبل تبعاً للزيادة المتوقعة لسكان بدءاً من المحافظة بأقل فائض الى اعلى محافظة بالفائض، فضلاً عن أولويات معالجة سوء التوزيع للمدارس داخل كل محافظة.

وفيما يخص ابنية المدارس الثانوية وغير الصالح منها واعادتها حسب التوزيع المكاني للمحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019، فيشير الجدول (17)، ما يأتي:

1- وجد ان أستقلالية المدارس (الأصلية) أعدادها قد بلغت (4,411) مدرسة أصلية، وكانت في مقدمة المحافظات بأكثر عدد في محافظات (بغداد، نينوى، البصرة) بنسب بلغت (24.5%، 8.5%، 8.4%) وتليها بقية المحافظات بنسب متدرجة.

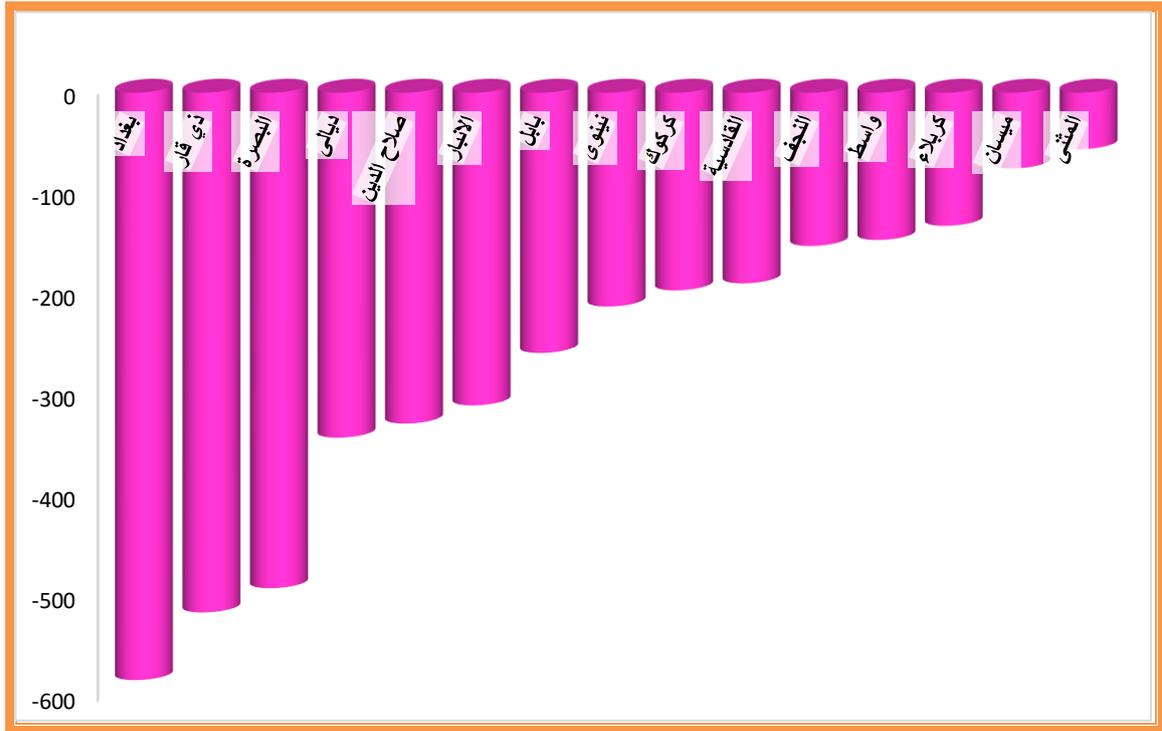
جدول (17): التوزيع المكاني للعجز في عدد أبنية المدارس الثانوية وغير الصالحة منها حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 – 2019

المحافظة	عدد المدارس	استقلالية المدارس				العجز في ابنية المدارس	%
		اصلية	%	ضعيف	%		
نينوى	573	373	8.5	200	5.4	-212	4.7
كركوك	471	283	6.4	188	5.0	-196	3.1
ديالى	541	236	5.4	305	8.2	-342	14.5
الانبار	609	311	7.1	298	8.0	-310	4.7
بغداد	1626	1082	24.5	544	14.6	-582	14.8
بابل	445	200	4.5	245	6.6	-258	5.1
كربلاء	272	145	3.3	127	3.4	-132	2.0
واسط	349	218	4.9	131	3.5	-146	5.9
صلاح الدين	588	293	6.6	295	7.9	-328	12.9
النجف	376	226	5.1	150	4.0	-152	0.8
القادسية	371	190	4.3	181	4.9	-189	3.1
المنشي	173	122	2.8	51	1.4	-56	2.0
ذي قار	738	245	5.6	493	13.2	-515	8.6
ميسان	189	116	2.6	73	2.0	-75	0.8
البصرة	818	371	8.4	447	12.0	-491	17.2
المجموع	8139	4411	100.0	3728	100.0	-3984	100.0

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات العام الدراسي 2018 – 2019.

- 2- اما المدارس الضيف على مباني مدارس أخرى فكانت أعدادها (3,728) مدرسة، وان أعلى المحافظات عددا بهذا المؤشر كانت في (بغداد، ذي قار، البصرة)، وبنسبة (14.6%، 13.2%، 12.0%) تلتها بقية المحافظات.
- 3- أن عدد أبنية المدارس الثانوية غير الصالحة بلغ مجموعها (256) مدرسة، وتركزت نسبها في محافظات (البصرة، بغداد، ديالى، صلاح الدين)، وب (17.2%، 14.8%، 14.5%، 12.9%) لكل منها، وتليها بقية المحافظات، وان أقل عدد بالابنية المدرسية الثانوية غير الصالحة كانت في محافظاتي (النجف وميسان) وبنسبة (0.8%) لكل منها.
- 4- بلغ العجز الإجمالي في أعداد أبنية المدارس الثانوية (3,984) وقد تركز في محافظات (بغداد، ذي قار، البصرة) ثم بقية المحافظات بنسبة متباينة، وان أقل نسبة في العجز كانت في محافظة المنشي ب (1.4%)، الشكل (21).

شكل (21): التوزيع المكاني للعجز في مؤشر عدد أبنية المدارس الثانوية حسب المحافظات للعام الدراسي 2018 - 2019



المصدر/ جدول (17).

5- تكون الاولويات التخطيطية في مؤشر العجز لأعداد أبنية المدارس الثانوية مجموعة محافظات في مقدمتها (بغداد، ذي قار، البصرة)، كأولوية أولى، والثانية محافظات (ديالى، صلاح الدين، الأنبار، بابل)، ومحافظات (نينوى، كركوك، القادسية، النجف، واسط، كربلاء، ميسان، المثنى) بالاولوية الثالثة.

ويقترح لتطوير قطاع التعليم، بما يلي:

1. فك الاختناقات وظاهرة الازدواجية الحاصلة في المدارس.
2. سد النقص الحاصل من هذه الخدمة من خلال توفير مدارس على اساس العجز المقدر ولكل وحدة ادارية.
3. تحسين نوعية التعليم من اجل استجابة أفضل لسوق العمل.
4. خفض نسبة الامية من خلال فتح مراكز للامية وحث المواطنين على الالتحاق بها.
5. توعية الناس بضرورة التحاق الاطفال بالمدارس واهمية التعليم.
6. زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية.
7. التوقيع المكاني الامثل للمدارس والمعاهد والجامعات وعلى اساس معايير تخطيطية.
8. تطوير الكوادر التعليمية.

عاشراً: النشاط الصناعي

تعتبر الصناعة من الأنشطة المهمة في اقتصاد أي دولة كونها تقوم بتعزيز الأسس المادية للاقتصاد نتيجة للقيمة المضافة العالية التي تخلقها أنشطتها، وكذلك الروابط الأمامية والخلفية لنشاطاتها مع بقية الأنشطة

الأخرى. كما أنها تعد عملية اقتصادية، اجتماعية وحضارية وعملية معقدة لتأثيرها في تركيبة المجتمع المادية والحضارية.

بدأ النشاط الصناعي الحديث في العراق بشكل متواضع خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين ، واخذ دور الدولة يتصاعد في دعم هذا النشاط عبر عقود من الزمن ، الى ان جاءت فترة التسعينيات من القرن العشرين بمتغيرات جديدة فرضتها الظروف التي عاشها العراق بعد حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي على البلاد وما نجم عنه من آثار سلبية على كافة القطاعات ومنها قطاع الصناعة، إذ ان الدمار أصاب المنشآت الصناعية لاسيما الكبيرة منها خلال حرب الخليج الثانية، ولكن بالرغم من ذلك فقد استمرت العجلة الصناعية بالدوران وكان الواقع الصناعي يلبي الحد الأدنى من الطموح ، إذ كان القطاع الصناعي قادرا على تمويل نفسه ذاتيا من ناحية دفع الرواتب او تحمل كلف المواد الأولية الداخلة في العملية التصنيعية دون ارهاق كاهل الموازنة الحكومية .

اما بعد عام 2003، وبالرغم من رفع جميع القيود الاممية عن العراق وتحول الدولة الى حالة الانفتاح الاقتصادي على العالم ، إلا ان المنظومة التصنيعية خصوصا في القطاع العام شهدت تراجع كبير ، نتيجة عدة اسباب ، منها اسباب تتعلق بسياسة الدولة بشكل عام من خلال عدم تفعيل القوانين التي تساهم في دعم النشاط الصناعي ، واخرى اسباب فنية تتعلق بأداء شركات وزارة الصناعة وطبيعة ادارتها للعملية التصنيعية ، التي ادت بالتالي الى تأخر المنظومة التصنيعية وعدم قدرة الشركات على الانتاج والمنافسة وتحقيق واردات اقتصادية كما أشار لذلك تقرير الرقابة المالية لعام 2015 حول سياسة وزارة الصناعة والمعادن في انعاش القطاع الصناعي بالبلد.

❖ المنشآت الصناعية الكبيرة

من خلال تحليل الجدول (18) يتبين ما يأتي:

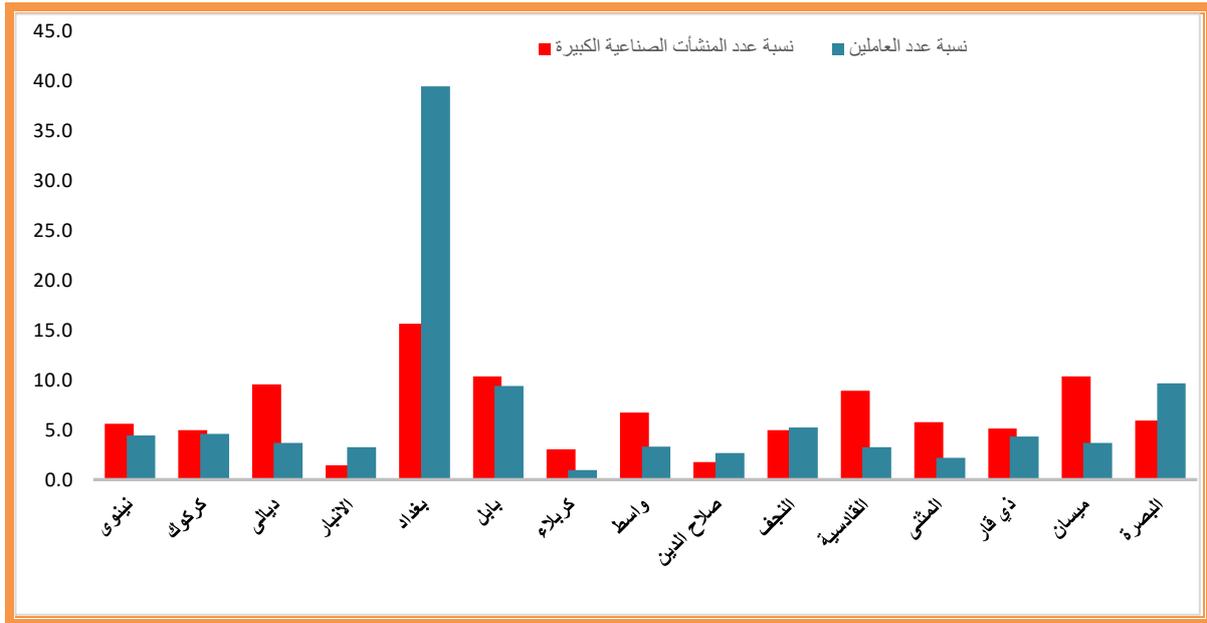
1. بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في عام 2018، (627) منشأة صناعية كبيرة (عامّة وخاصة)، وتركزت اعدادها في محافظات "بغداد وبابل وميسان وديالى والقادسية" وبنسبة (15.6%، 10.4%، 9.6%، 8.9%) على التوالي من مجموع المنشآت الكبرى.
2. بلغ عدد العاملين في المنشآت الكبيرة (115545) عامل، وتركزت اعدادهم في محافظات "بغداد والبصرة وبابل والنجف وكركوك" وبنسبة (39.4%، 9.7%، 9.4%، 5.2%، 4.6%) على الترتيب، الشكل (22).
3. بلغت القيمة المضافة، والذي يمثل الزيادة الصافية في الانتاج الصناعي، ويعكس مستوى الكفاءة الانتاجية للصناعة ومدى مساهمتها في تكوين الدخل الوطني لقطاع الصناعات الكبيرة (2,731,546.15) مليون دينار عراقي، عام 2018، وتركزت القيمة المضافة في محافظات "بغداد والبصرة وبابل" وبنسبة (38.1%، 23.6%، 16.8%) على التوالي.

جدول (18): التوزيع المكاني لؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات عام 2018

نسبة التصنيع %	الكفاءة الاقتصادية	الليزة النسبية	الاهمية الصناعية (التركز الصناعي) %	معامل التوطن	المنشآت الصناعية الكبيرة							المحافظة	
					%	القيمة المضافة (مليون دينار)	قيمة المستلزمات (مليون دينار)	قيمة الانتاج (مليون دينار)	%	عدد العاملين	%		عدد المنشآت
58.4	5.2	1.40	5.0	0.04	1.0	266390.059	37398.879	64037.938	4.4	5113	5.6	35	نينوى
65.0	27.9	1.85	4.8	0.05	5.4	148116.231	274484.515	422600.746	4.6	5306	4.9	31	كركوك
61.0	7.6	1.56	6.6	0.04	1.2	32520.772	50848.378	83369.150	3.7	4276	9.6	60	ديالى
45.4	2.9	0.83	2.3	0.03	0.4	10738.167	8925.19	19663.357	3.2	3738	1.4	9	الائبار
44.7	22.8	0.81	27.5	0.39	38.1	1039464.935	838937.295	1878402.230	39.4	45529	15.6	98	بغداد
75.4	42.3	3.06	9.9	0.09	16.8	459078.05	1405196.233	1864274.283	9.4	10856	10.4	65	بابل
48.6	17.9	0.95	2.0	0.01	0.7	20319.52	19217.452	39536.972	1.0	1135	3.0	19	كربلاء
57.6	4.3	1.36	5.0	0.03	0.6	16180.311	21966.461	38146.772	3.3	3803	6.7	42	واسط
30.2	10.4	0.43	2.2	0.03	1.2	32208.269	13961.942	46170.211	2.7	3084	1.8	11	صلاح الدين
74.2	5.3	2.87	5.1	0.05	1.2	31771.001	91154.565	122925.566	5.2	6025	4.9	31	النجف
52.3	12.4	1.10	6.1	0.03	1.7	46795.803	51284.541	98080.344	3.3	3761	8.9	56	القادسية
51.5	20.2	1.06	4.0	0.02	1.9	50902.4	54135.523	105037.923	2.2	2517	5.7	36	المتشي
58.5	13.7	1.41	4.7	0.04	2.5	68500.853	96363.631	164864.484	4.3	4997	5.1	32	ذي قار
50.6	24.6	1.02	7.0	0.04	3.8	104318.814	106810.555	211129.369	3.7	4233	10.4	65	ميسان
48.6	57.6	0.94	7.8	0.10	23.6	643991.965	607780.918	1251772.883	9.7	11172	5.9	37	البصرة
57.4	23.6	1.35	100	1.00	100.0	2731546.15	3678466.078	6410012.228	100.0	115545	100	627	المجموع

المصدر / احتسبت بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات 2018.

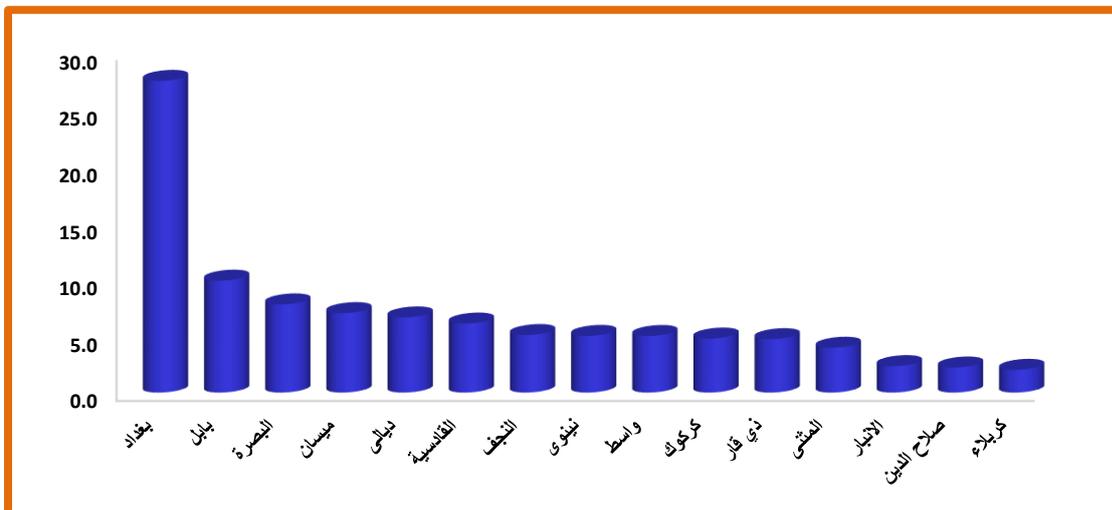
شكل (22): التوزيع المكاني لنسب المنشآت الصناعية الكبيرة
والعاملين فيها حسب المحافظات لعام 2018



المصدر / جدول (18).

4. اظهر تحليل مؤشر معامل التوطن ومؤشر نسبة التصنيع أو (درجة التصنيع) الى ضعف النشاط الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة في تحقيق التوطن الصناعي وفي جميع المحافظات، وان العمليات الصناعية تستخدم مواد اولية مستورة بدرجة كبيرة، مما يتطلب تقييم جدوى الاستمرار في المنشآت الصناعية الكبيرة (وخصوصا الحكومية والمختلطة).
5. نجد من تحليل مؤشر لأهمية الصناعية % أن الأولوية حسب المحافظات ستكون بالمجموعة الأولى محافظة (بغداد)، والمجموعة الثانية (بابل، البصرة، ميسان، ديالى، القادسية، النجف، نينوى، واسط، كركوك ذي قار، المثنى، الانبار، صلاح الدين، كربلاء)، الشكل (23).

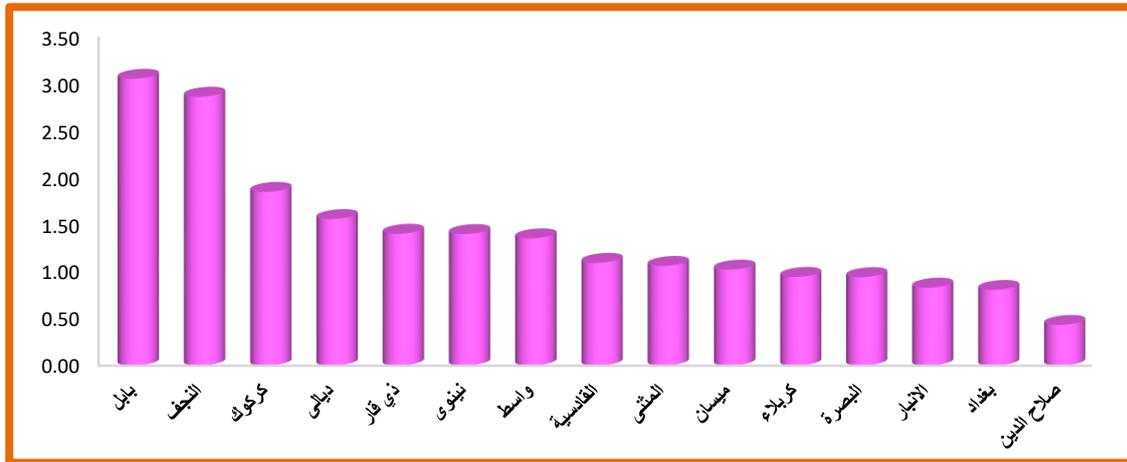
شكل (23): التوزيع المكاني لأهمية الصناعية % للمنشآت الصناعية الكبيرة
حسب المحافظات لعام 2018



المصدر / جدول (18).

6. يُلاحظ من تحليل مؤشر الميزة النسبية للنشاط الصناعي للمنشآت الكبيرة، وجود ميزة نسبية مكانية متميزة لمحافظة "بابل"، وبنسبة بلغت (3.1%) وتلتها محافظة "النجف" وبنسبة (2.87%)، وعموماً اظهر المؤشر وجود ميزات نسبية مكانية لجميع المحافظات وبتدرجات متفاوتة إلا ان المحافظات كل من "كربلاء، البصرة، الأنبار، بغداد، صلاح الدين" ظهرت بميزة نسبية ضعيفة مما يتطلب دراسة اسباب ذلك ومعالجتها. والأولى للميزة النسبية ستكون بالمجموعة الأولى محافظتي (بابل، النجف)، والثانية (كركوك، ديالى، ذي قار، نينوى، واسط، القادسية، المثنى، ميسان)، والمجموعة الثالثة (كربلاء، البصرة، الأنبار، بغداد، صلاح الدين)، الشكل (24).

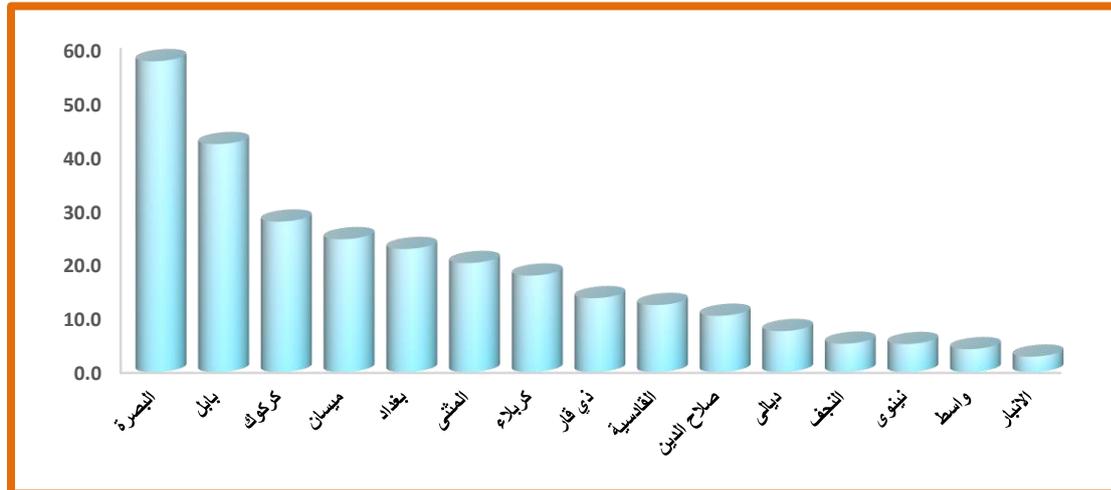
شكل (24): التوزيع المكاني للميزة النسبية للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام 2018



المصدر / جدول (18).

7. اظهر مؤشر الكفاءة الاقتصادية وهو مؤشر يقيس مقدار مساهمة العاملين في تكوين القيمة المضافة، اذ تفوق محافظتي (البصرة، بابل) بالمجموعة الاولى، والمجموعة الثانية ضمت (كركوك، ميسان، بغداد، المثنى، كربلاء)، والثالثة (ذي قار، القادسية، صلاح الدين، ديالى، النجف، نينوى، واسط، الأنبار)، الشكل (25).

شكل (25): التوزيع المكاني للكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام 2018



المصدر / جدول (18).

❖ المنشآت الصناعية المتوسطة

يتبين من الجدول (19) الخاص بالتحليل الاقتصادي لمؤشرات المنشآت الصناعية المتوسطة، ما يأتي:

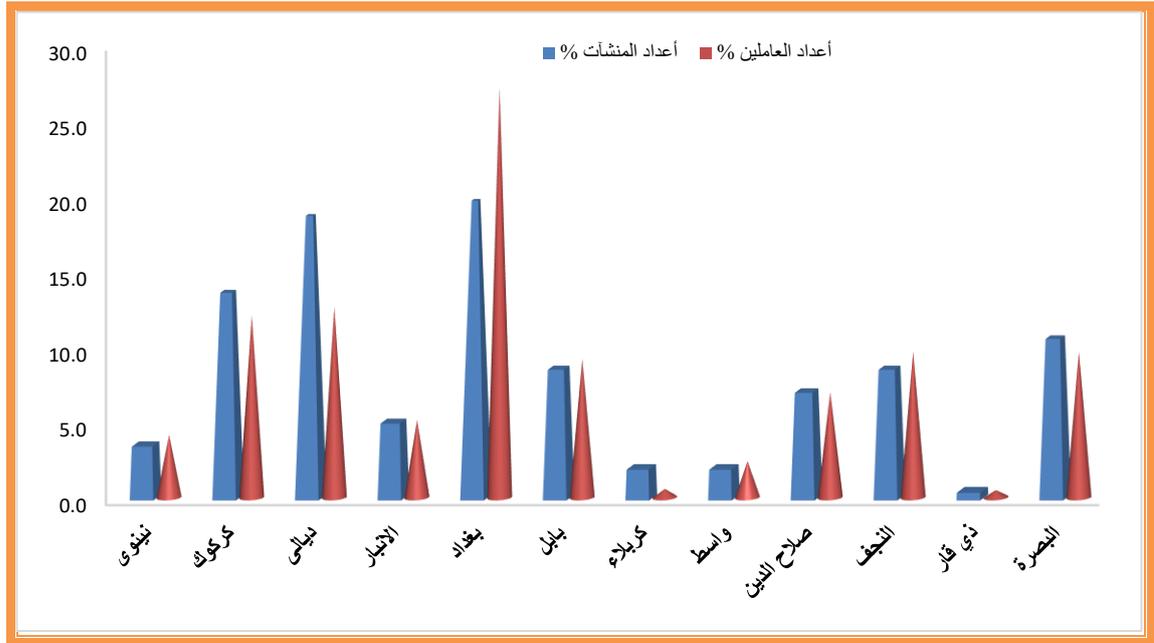
1. بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوسطة (198) منشأة في عام 2018، وتركزت اعدادها في محافظات "بغداد وديالى وكركوك" وبنسبة (19.7%، 18.7%، 13.6%) على التوالي.
2. بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية المتوسطة حوالي (2,624) عاملا، وتركزت اعدادهم في محافظات "بغداد وديالى وكركوك" شكلوا نسب بلغت (27.1%، 12.6%، 12.0%) على التوالي كما هو مبين بالشكل (26).
3. بلغت القيمة المضافة لنشاط الصناعات المتوسطة في عام 2018، قيمة مقدارها حوالي (63,968.144) مليون دينار عراقي، وتركزت في محافظات "بغداد والبصرة وبابل والنجف" وبنسبة (41.6%، 15.1%، 7.8%، 7.6%) على التوالي.
4. اظهر تحليل مؤشر معامل التوطن ومؤشر نسبة التصنيع الى ضعف النشاط الصناعي للمنشآت الصناعية المتوسطة في تحقيق التوطن الصناعي وفي جميع المحافظات وان العمليات الصناعية فيها تستخدم مواد أولية مستوردة بدرجة كبيرة عدا محافظة "ديالى والنجف"، مما يتطلب تقييم جدوى الاستمرار فيها، فقد تكون غير مجدية.
5. اظهر مؤشر التركيز الصناعي او (الأهمية الصناعية%) أن الأولوية للمحافظات ستكون من خلال الاعتماد عليها بالمجموعة الأولى (بغداد، ديالى)، والمجموعة الثانية (كركوك، البصرة، النجف بابل، صلاح الدين)، والثالثة (الانبار، نينوى، واسط كربلاء، ذي قار)، الشكل (27).
6. اظهر مؤشر الميزة النسبية للنشاط الصناعي للمنشآت الصناعية المتوسطة، وجود ميزة نسبية مكانية متميزة لمحافظة "ديالى والنجف" وبنسبة (4.0%، 2.9%) على التوالي، وعموما اظهر المؤشر وجود ميزات نسبية مكانية لمحافظات "ديالى، النجف، الانبار، ذي قار، البصرة، كركوك). وضعف الميزات النسبية للنشاط الصناعي للمنشآت المتوسطة في بقية المحافظات، مما يتطلب دراسة هذا الموضوع الشكل (28).

جدول (19): التوزيع الكافي لثورات المنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2018

المحافظة	المنشآت الصناعية المتوسطة												
	نسبة التصنيع %	الكفاءة الاقتصادية	البيزة النسبية	الاهمية الصناعية (التركز الصناعي) %	معامل التوطن	%	القيمة المضافة (مليون دينار)	قيمة الاستثمارات (مليون دينار)	قيمة الانتاج (مليون دينار)	%	عدد العاملين	%	عدد المنشآت
نينوى	25.1	29.8	0.3	3.8	0.04	5.1	3245.714	1085.85	4331.564	4.2	109	3.5	7
كركوك	53.0	11.4	1.1	12.8	0.12	5.6	3598.924	4053.766	7652.69	12.0	316	13.6	27
ديالى	79.9	7.7	4.0	15.7	0.13	4.0	2551.02	10167.197	12718.217	12.6	331	18.7	37
الانبار	64.7	11.4	1.8	5.1	0.05	2.4	1534.053	2813.954	4348.007	5.1	135	5.1	10
بغداد	38.6	37.4	0.6	23.4	0.27	41.6	26620.517	16739.315	43359.832	27.1	712	19.7	39
بابل	44.4	20.8	0.8	8.9	0.09	7.8	5020.441	4016.807	9037.248	9.2	241	8.6	17
كربلاء	23.0	87.4	0.3	1.3	0.01	2.1	1311.426	391.824	1703.25	0.6	15	2.0	4
واسط	38.1	27.2	0.6	2.2	0.02	2.7	1713.956	1053.907	2767.863	2.4	63	2.0	4
صلاح الدين	39.4	20.5	0.6	7.0	0.07	5.9	3759.921	2442.079	6202	7.0	183	7.1	14
النجف	74.5	19.1	2.9	9.1	0.10	7.6	4842.468	14142.642	18985.11	9.6	253	8.6	17
ذي قار	63.5	7.1	1.7	0.5	0.00	0.1	92.729	161.621	254.35	0.5	13	0.5	1
البصرة	53.7	38.2	1.2	10.1	0.10	15.1	9676.975	11207.495	20884.47	9.6	253	10.6	21
المجموع	51.6	24.4	1.1	100	1.00	100.0	63968.144	68276.457	132244.601	100.0	2624	100.0	198

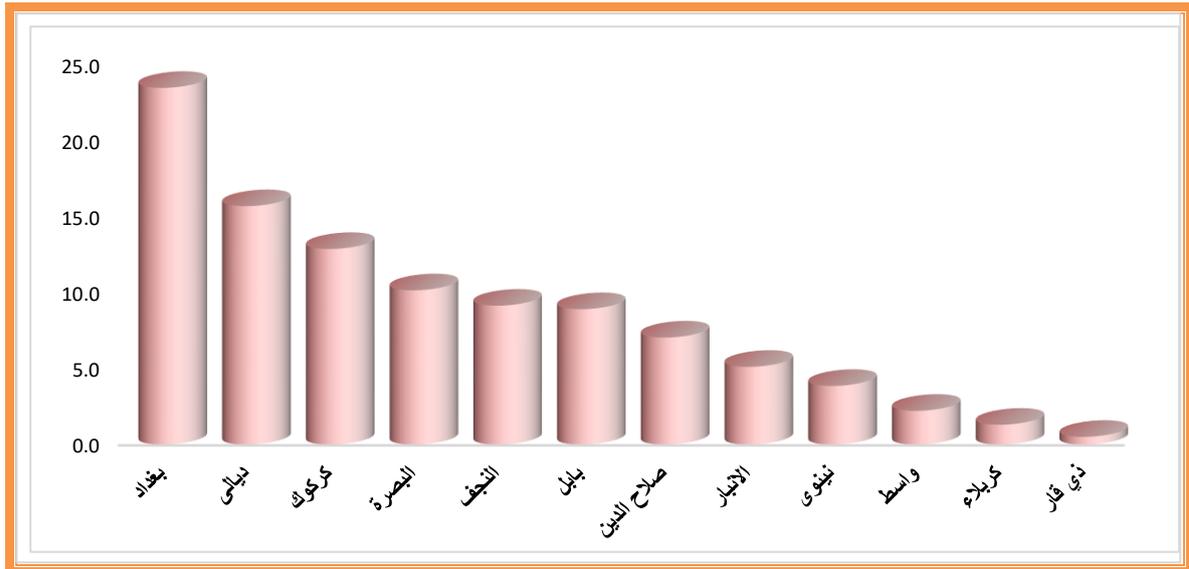
المصدر/ احتسبت بالاعتماد على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء بيانات 2018
 عدم توفر بيانات محافظات كل من (القادسية، المثنى، ميسان).

شكل (26): التوزيع المكاني لنسب اعداد المنشآت الصناعية المتوسطة ونسب اعداد العاملين فيها حسب المحافظات لعام 2018



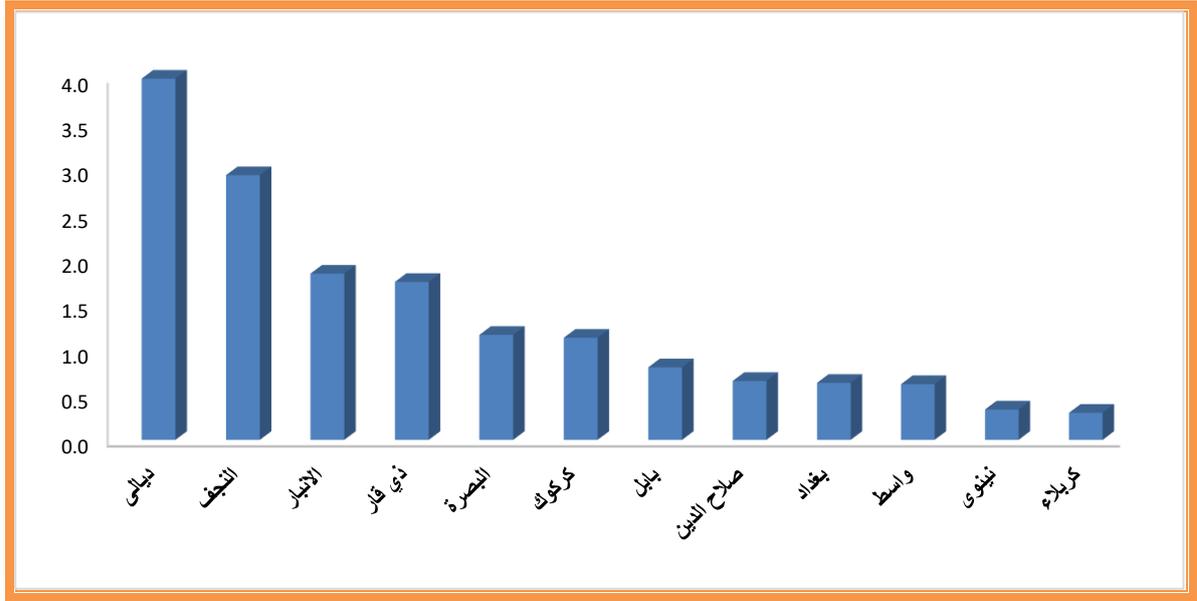
المصدر / جدول (19).

شكل (27): التوزيع المكاني للأهمية الصناعية % للمنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2018



المصدر / جدول (19).

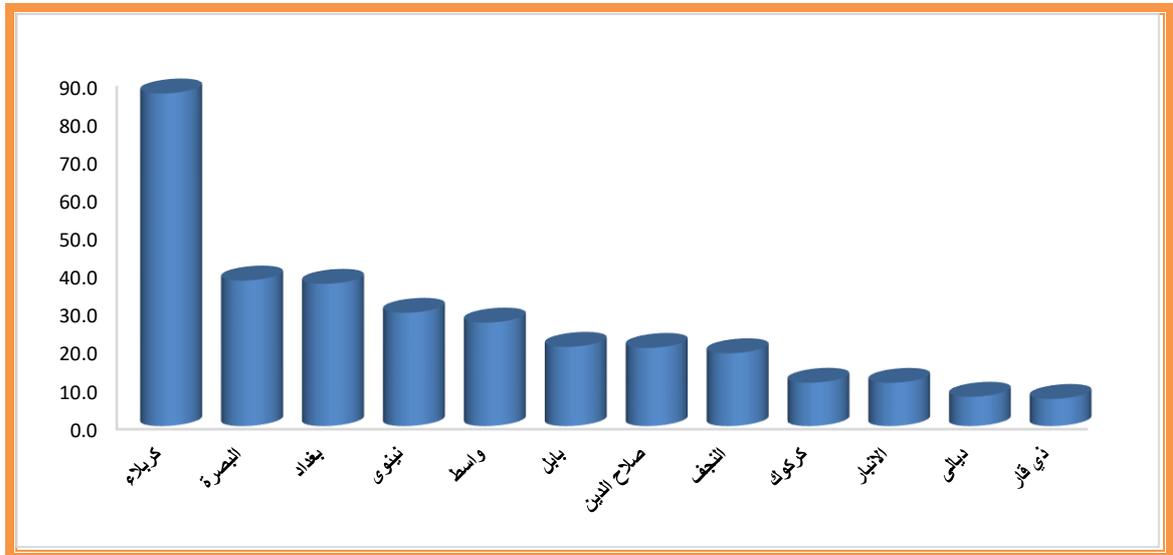
شكل (28): التوزيع المكاني للميزة النسبية للمنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (19).

7. بين مؤشر الكفاءة الاقتصادية، وهو مؤشر يقيس مقدار مساهمة العاملين في تكوين القيمة المضافة، تفوق محافظة (كربلاء) بالمراتب الأولى، وبالمجموعة الثانية محافظات (البصرة، بغداد، نينوى، واسط، بابل، صلاح الدين، النجف)، والمجموعة الثالثة ضمت محافظات (كركوك، الانبار، ديالى، ذي قار)، الشكل (29).

شكل (29): التوزيع المكاني للكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2018



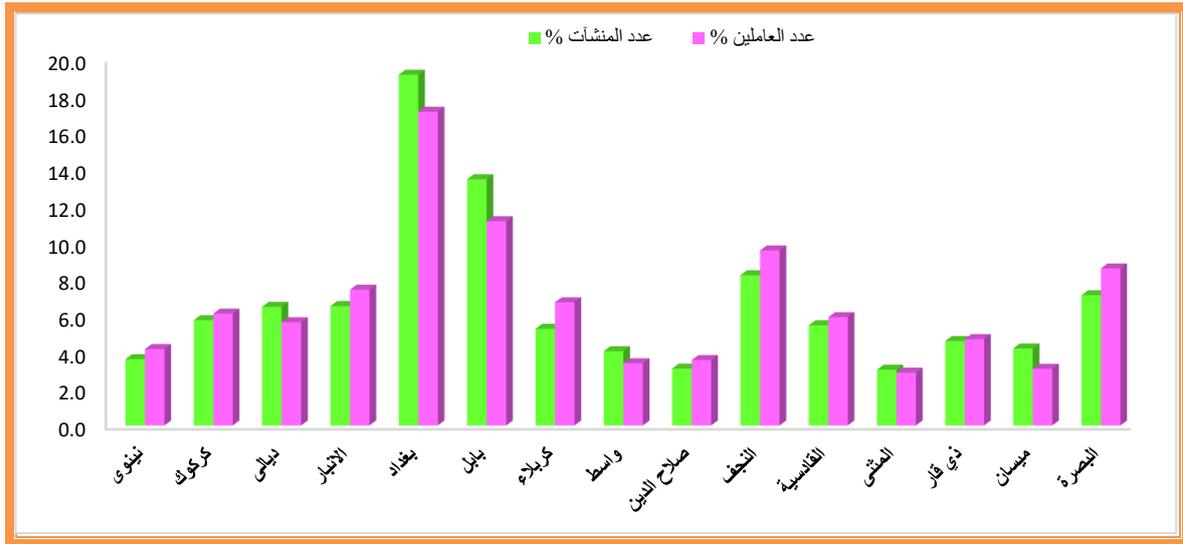
المصدر/ جدول (19).

❖ المنشآت الصناعية الصغيرة

يتبين من الجدول (20) الخاص بالتحليل الاقتصادي لمؤشرات المنشآت الصناعية الصغيرة، ما يأتي:

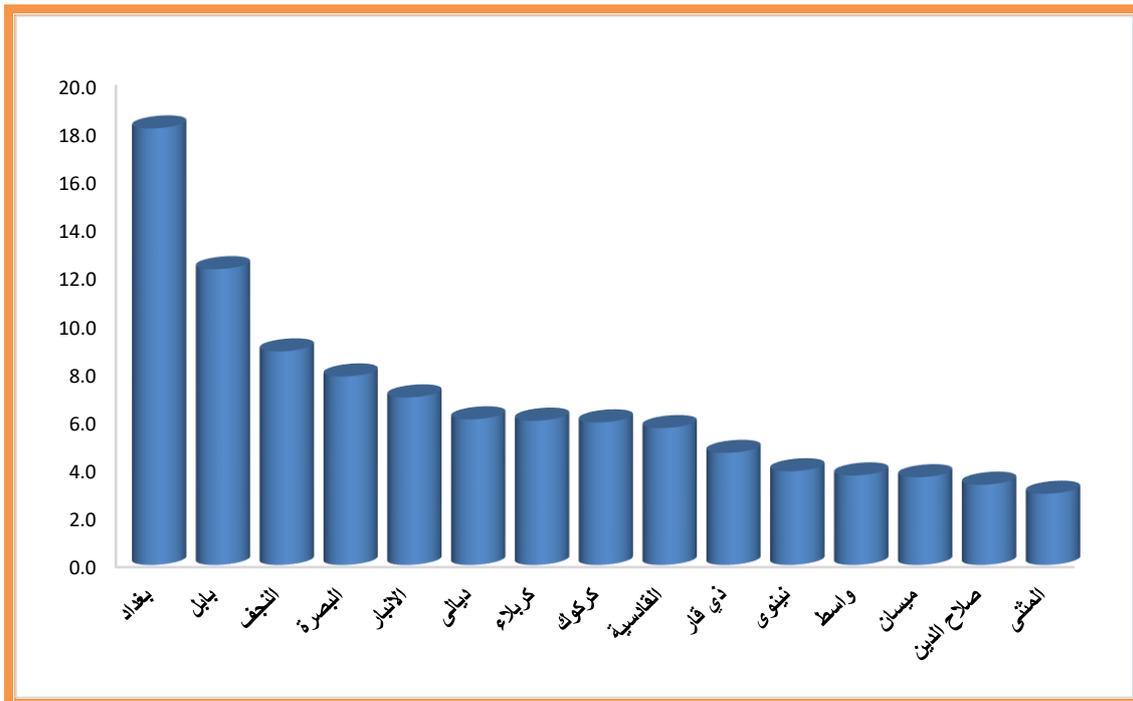
1. بلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (25,747) منشأة في عام 2018، وتركزت اعدادها في محافظات "بغداد وبابل والنجف" وبنسبة (19.1%، 13.4%، 8.2%) على التوالي.
2. بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية الصغيرة حوالي (83,375) عامل، وتركزت اعدادهم في محافظات "بغداد وبابل والنجف" وبنسبة (17.1%، 11.2%، 9.6%) على التوالي، الشكل (30).
3. بلغت القيمة المضافة لنشاط الصناعات الصغيرة في عام 2018، قيمة مقدارها حوالي (732,009.49) مليون دينار، وتركزت في محافظات "البصرة والنجف وبابل وكربلاء" وبنسبة (14.1%، 13.1%، 11.6%، 10.8%) على التوالي.
4. اظهر تحليل مؤشر معامل التوطن ومؤشر نسبة التصنيع الى ضعف النشاط الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة في تحقيق التوطن الصناعي وفي جميع المحافظات، وان العمليات الصناعية فيها تستخدم مواد أولية مستوردة بدرجة كبيرة، ما يتطلب تقييم جدوى الاستثمار فيها.
5. الأهمية الصناعية (%) تظهر ان التركيز الصناعي في مقدمته بغداد ثم بابل وعلى هذا الأساس فان الأولوية فيها بالمجموعة الأولى (بغداد، بابل)، والثانية (النجف، البصرة، الانبار، ديالى، كربلاء، كركوك، القادسية، ذي قار، نينوى، واسط، ميسان، صلاح الدين، المثنى)، الشكل (31).
6. أظهر مؤشر الميزة النسبية للنشاط الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة، وجود ميزة نسبية مكانية لمحافظة (بغداد ونيوى والانبار وديالى المثنى) وبنسبة (7.2%، 1.8%، 1.7%، 1.6%، 1.4%) على الترتيب، وعموما اظهر المؤشر وجود ميزات نسبية مكانية في أغلب المحافظات، باستثناء محافظة ميسان حيث تبين وجود ضعف بالميزات النسبية للنشاط الصناعي للمنشآت الصغيرة فيها، مما يتطلب دراسة أسباب هذا الموضوع وسبل معالجتها، الشكل (32).
7. يُلاحظ من تحليل مؤشر الكفاءة الاقتصادية، وهو مؤشر يقيس مقدار مساهمة العاملين في تكوين القيمة المضافة، تفوق محافظات "ميسان، صلاح الدين، البصرة، كربلاء، النجف" وبنسبة (20.3%، 14.5%، 14.4%، 14.1%، 12.0%) على التوالي، ومن بعدها محافظات (بابل، ذي قار، ديالى، كركوك، الانبار)، ومن ثم محافظات (القادسية، المثنى، واسط، نينوى، بغداد)، الشكل (33).

شكل (30): التوزيع المكاني لنسب المنشآت الصناعية الصغيرة
ونسب العاملين فيها حسب المحافظات لعام 2018



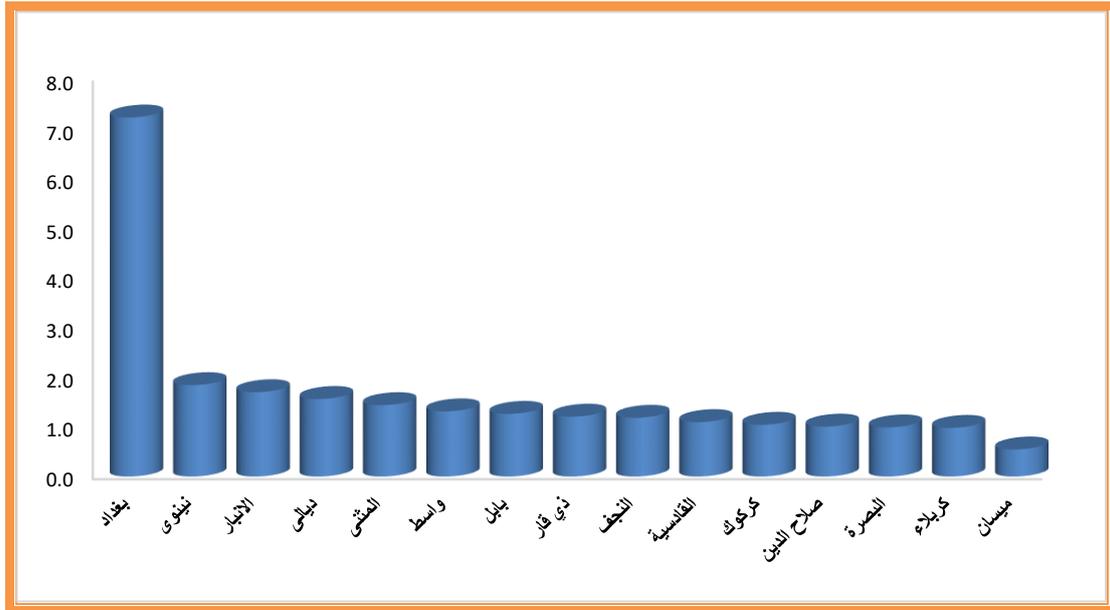
المصدر/ جدول (20).

شكل (31): التوزيع المكاني للأهمية الصناعية % للمنشآت الصناعية الصغيرة
حسب المحافظات لعام 2018



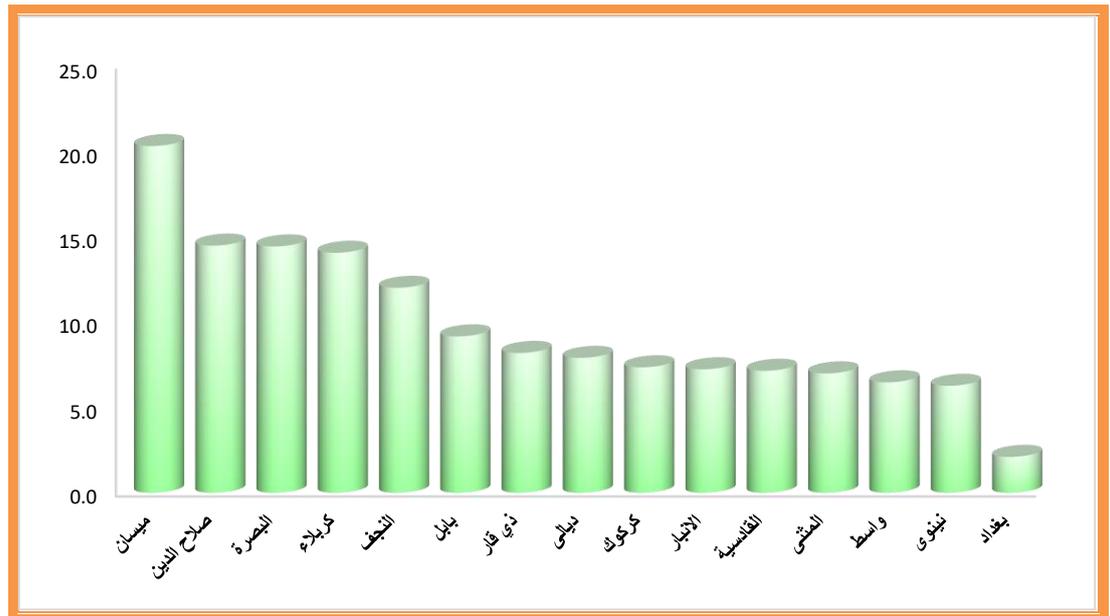
المصدر/ جدول (20).

شكل (32): التوزيع المكاني للميزة النسبية للمنشآت الصناعية الصغيرة حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (20).

شكل (33): التوزيع المكاني للكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية الصغيرة حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (20).

- ولغرض رفع كفاءة القطاع التصنيعي في البلاد وجعله قطاعاً رائداً مولداً لفرص العمل نقترح ما يأتي:
1. توفير البنية الاستثمارية الأساسية: من خلال تأمين مناطق الاستثمار الخاص والاجنبي (المدن الصناعية)، ونشرها على مختلف المحافظات على وفق أولويات مرحلية تتسجم مع الإمكانيات والمزايا النسبية لكل محافظة، والعمل على خلق شراكات بين الشركات الوطنية والشركات والاجنبية.
 2. إعادة الهيكلة: التوسع في تاهيل شركات القطاع العام الرابحة بمشاركة القطاع الخاص ومعالجة مشاكل الشركات الصناعية الخاسرة في القطاع العام وفق القوانين النافذة.

3. العمالة: معالجة مشاكل العمالة الزائدة في المنشآت الصناعية التي تؤثر سلباً في كفاءة أداء هذه الشركات وتساهم بتدني إنتاجيتها، مع مراعاة ضمان الحماية للضمان التي لا يمكن تأهيلها لأعمال بديلة.
4. البيئة القانونية: مواصلة الإصلاح القانوني والإداري لنشاط الصناعة التحويلية بما فيها قانون الشركات الخاصة رقم 21 لسنة 1997 وقانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997، قانون حماية المنتج الوطني، وقوانين التعرف الكمركية، حماية المستهلك، قانون الاستثمار المحدث، قانون العلامة التجارية، قانون المدن والمجمعات الصناعية، وقانون الخصخصة.
5. التقييس والسيطرة النوعية: تشديد العمل بقوانين الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في ضبط نوعية المواد المستورة الى السوق المحلية، وإلزام الشركات الصناعية بالحصول على شهادة الجودة للمنتجات وشهادة الايزو لجودة الأداء.
6. الصناعات الصغيرة والمتوسطة:
 - ❖ الائتمان: دعم هذه الشريحة من الصناعات من خلال توفير الائتمان اللازم وبنسب فائدة منخفضة للغاية لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبأجال طويلة.
 - ❖ الإعفاءات الضريبية: وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة المشروعات الصغيرة يتدرج عكسياً مع قيمة راس المال المستثمر، والاهتمام بالجانب المكاني للمناطق الفقيرة في انشاء المشروعات من حيث منح الاعفاء الضريبي.
 - ❖ الإشراف: تتولى الحكومة الإشراف على هذا المشروعات ومتابعتها من قبل جهاز خاص، يتولى اعداد وتنفيذ السياسات الوطنية في مجال التنمية وتعظيم دور مثل هذه المشروعات في الاقتصاد الوطني.
 - ❖ توفير البنية الأساسية اللازمة لمثل هذه المشروعات: من خلال التدريب وتطوير المهارات في الإدارة والتكنولوجيا واقامة المجمعات الصناعية، علاوة على المساعدة في مجال تسويق منتجاتها.
7. خلق نوع من التكامل بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تلتزم الشركات الكبيرة بتقديم جميع المعلومات المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإلزام الشركات الكبيرة باستخدام نسب معينة من مخرجات الشركات الصغيرة والمتوسطة بمدخلاتها الانتاجية.

أحد عشر: شبكة طرق النقل البرية

يعد قطاع النقل من القطاعات المهمة في اقتصاد أي مدينة، كون ان جميع عناصر الإنتاج فضلاً عن ان كل الفعاليات او الأنشطة الاقتصادية كالتسوق والسكن والترفيه لا يمكن لها ان تؤدي دورها ووظيفتها في المدينة وعلاقتها الواحدة مع الأخرى دون ربطها بخطوط النقل.

تتباين طبيعة واشكال الطرق وانتشارها المكاني تبعاً لنمط توزيع المستقرات البشرية والاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواءً كانت صناعية ام زراعية ام سياحية، ام أنشطة ثقافية. فمثلاً توطن او انتشار النشاط الصناعي في مدينة معينة يؤدي الى انشاء شبكة طرق تربط المواقع الصناعية بمناطق الأسواق ومناطق سكن العاملين، كذلك ربط مناطق مصادر المواد الأولية اذا كانت قريبة نسبياً من موقعها، وكذلك الحال بالنسبة للأنشطة السياحية فانتشار نشاط السياحة الدينية على سبيل المثال في النجف الاشرف و كربلاء المقدسة وسامراء يستوجب تطوير شبكة طرق داخلية وخارجية فضلاً عن سكك حديد ومطارات تخدم هذه المواقع السياحية اثناء الزيارات المليونية المتكررة سنوياً.

على مستوى البنية التحتية لقطاع النقل في العراق فإنها تتكون من الطرق البرية بالدرجة الأساس وما يرتبط بها من (أنشطة نقل الركاب والنقل البري لل بضائع بالشاحنات)، وسكك الحديد، والمطارات والموانئ وما يرتبط بها من نشاط النقل البحري.

فعلى مستوى الطرق البرية تبلغ اطوال الطرق (47,877) كم، اما سكك الحديد فتبلغ اطوال سكك الحديد في العراق (2,375) كم موزعة على (9) خطوط منتشرة اغلبها بشكل طولي على الخريطة العراقية. وفيما يتعلق بالمطارات فيوجد في العراق خمسة مطارات دولية وتقود أنشطة النقل الجوي الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية وشركتين للطيران المحلي بقدرات محدودة، اما الموانئ فإن العراق يمتلك منها أربعة موانئ تجارية (أم قصر، خور الزبير، أبو فلوس، المعقل) ومينائين نفطيين وأربعة منصات رحوية لتصدير النفط فضلاً عن امتلاك العراق (7) بواخر، ويشير الجدول (21) الى ما يأتي:

1. بلغت كثافة شبكة الطرق بالنسبة الى مساحة العراق (121 كم/1000 كم²) وان العراق اجمالاً اعلى من المعيار الدولي القياسي والبالغ (105 كم/1000 كم²) ولكن تباينت المحافظات حسب هذا المؤشر، فقد تجاوزت محافظات "بغداد، كركوك، ديالى، القادسية، كربلاء، بابل، صلاح الدين، ميسان، ذي قار، البصرة" المعيار القياسي الدولي.
2. بلغ مؤشر كثافة شبكة الطرق بالنسبة للسكان في العراق حوالي (146 كم/100 ألف نسمة)، وان مقداره في العراق هو اقل من قيمة المعيار القياسي الدولي والبالغ (496 كم/ لكل 100 ألف نسمة)، ويشير الجدول الى تخلف جميع المحافظات استناداً الى هذا المؤشر وبنسب متفاوتة، وهذا ما يفسر اسباب الاختناقات المرورية وضعف شبكة النقل في العراق.
3. بلغت حصة الفرد من الطرق اجمالاً في العراق حوالي (1.46 م/ للفرد) من التبليط، وهو يقل كثيراً عن المعيار الدولي القياسي والبالغ (12 م من التبليط للفرد).

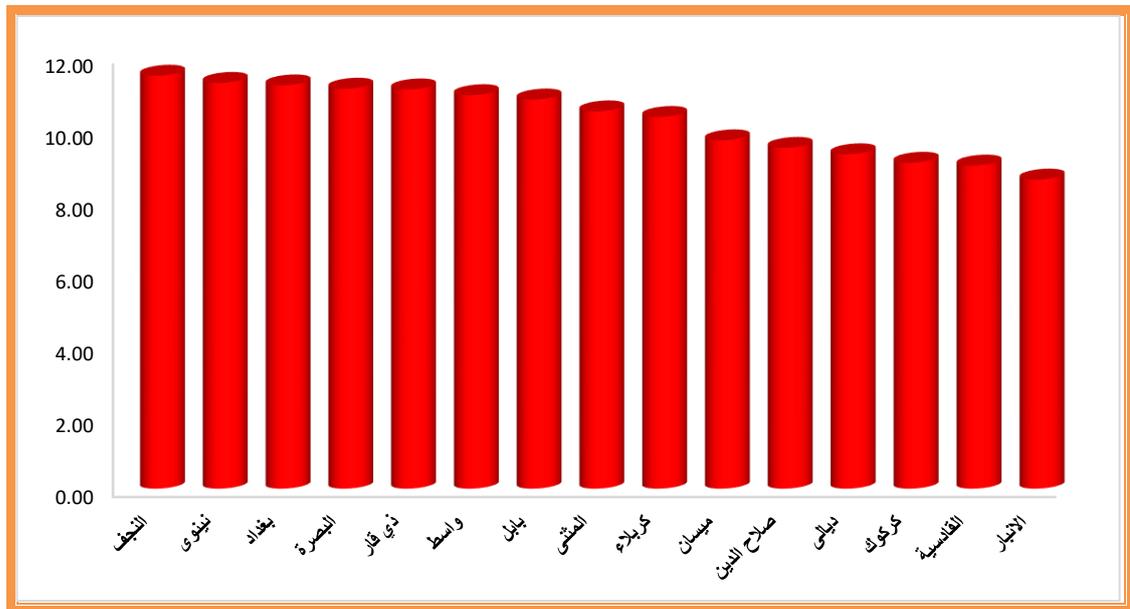
لغرض تحديد الاولويات التخطيطية لمعالجة مشكلة انخفاض كثافة شبكة الطرق وانخفاض حصة الفرد من الطرق المبلطة، واعتماداً على فجوة حصة الفرد من الطرق م / نسمة، تكون الاولوية الاولى في مشاريع الطرق واعمال التبليط لمحافظة "النجف، نينوى، بغداد، البصرة، ذي قار" ومن ثم "محافظات واسط، بابل، المثنى، كربلاء"، كأولوية ثانية، ثم محافظات "ميسان، صلاح الدين، ديالى، كركوك، القادسية، الانبار" كأولوية ثالثة، الشكل (34).

جدول (21): التوزيع المكاني للعجز في خدمة الطرق المبلطة بأنواعها
حسب المحافظات لعام 2018

المحافظة	المساحة كم ²	عدد السكان	اطوال الطرق كم	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة للكم/1000 2	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان للكم/100,000 نسمة	حصة الفرد من الطرق م/نسمة	العجز في حصة الفرد من الطرق م/نسمة
نينوى	37323	3729998	2766	74	74	0.7	11.3
كركوك	9679	1597876	4724	488	296	3	9
ديالى	17685	1637226	4457	252	272	2.7	9.3
الانبار	137808	1771656	6135	45	346	3.5	8.5
بغداد	4555	8126755	6592	1447	81	0.8	11.2
بابل	5119	2065042	2483	485	120	1.2	10.8
كربلاء	5034	1218732	2055	408	169	1.7	10.3
واسط	17153	1378723	1492	87	108	1.1	10.9
صلاح الدين	24363	1595235	4058	167	254	2.5	9.5
النجف	28824	1471592	797	28	54	0.5	11.5
القادسية	8153	1291048	3918	481	303	3	9
المتن	51740	814371	1247	24	153	1.5	10.5
ذي قار	12900	2095172	1933	150	92	0.9	11.1
ميسان	16072	1112673	2598	162	233	2.3	9.7
البصرة	19070	2908491	2622	137	90	0.9	11.1
المجموع	395478	32814590	47877	121	146	1.5	10.5

المصدر / اعد الجدول بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، وتم اعتماد مساحة المحافظات لعام 2018. وبيانات مديريات التخطيط في المحافظات بخصوص اطوال الطرق.

شكل (34): التوزيع المكاني لفجوة حصة الفرد من الطرق م/نسمة
حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (21).

ويمكن تحديد بعض المقترحات لتطوير قطاع النقل في البلاد وكما يأتي:

1. زيادة اطوال الشبكة: من خلال استكمال تنفيذ الطرق الرئيسية الاستراتيجية منها على وجه الخصوص مثل طريق رقم (2) الذي يربط العاصمة بغداد ولغاية محافظة دهوك في اقصى الشمال، مع تأهيل وتطوير شبكة الطرق الحلقية حول المدن الكبرى.
2. تعزيز التكامل بين المدن: من خلال الربط العرضي بين المحافظات والمدن المتوسطة والجديدة، مع تنفيذ شبكة الحركة البديلة (المشاة والدراجات في الشوارع الرئيسية في مراكز المدن).
3. تعزيز النقل العام: من خلال تنفيذ خطة نقل شاملة في العراق، وتحديث اسطول نقل الركاب فضلاً عن الشروع بتنفيذ القطار المعلق بالمدن الكبرى.
4. مسارات سكك الحديد الجديدة: من خلال تنفيذ خط (بغداد - الكوت) وامتداد هذا الخط نحو البصرة، وتنفيذ خط (بغداد - كركوك) وامتداده نحو محافظات السليمانية واربيل، وتعزيز الربط السككي مع دول الجوار (انشاء القناة الجافة).
5. تطوير المطارات الموجودة حالياً وفق دراسات جدوى اقتصادية رصينة، لتجنب الهدر بالموارد الاقتصادية.
6. استكمال انشاء ميناء الفاو الكبير مع تأهيل الموانئ الحالية ورفع طاقتها الاستيعابية من خلال تعميق ممراتها الملاحية، واعطاء دور اوسع للقطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل الخدمات المرفئية.

اثنا عشر: النشاط الزراعي

يعتبر النشاط الزراعي من النشاطات المهمة لما لها من اسهامات في كثير من عناصر وابعاد التنمية، حيث ان النشاط الزراعي يسهم في الناتج المحلي الاجمالي ويعتبر مصدر مهم من مصادر جذب الاستثمار، ويعتبر السلة الغذائية للمدينة فاذا ما توفرت الزراعة يتوفر عنصر الامن الغذائي، وله الدور الكبير في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل ناهيك عن اسهاماته الكبيرة في الجانب البيئي من خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وزيادة مساحة الاراضي الزراعية.

يواجه النشاط الزراعي في العراق صعوبات تتمثل بعدة عوامل منها ضعف الاستخدام التكنولوجي والمكننة الزراعية في الانتاج الزراعي والحيواني اضافة الى ضعف استخدام انظمة الري الحديثة والتي تعمل على ري المحاصيل بشكل أمثل وباستخدام موارد اقل والاعتماد على استخدام اساليب الري التقليدية في اغلب الحالات.

وان لضعف الاستثمار في هذا القطاع وارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج من معدات وبنود واسمدة ومشاكل التصحر والتملح وخصوبة الارض واستيراد المحاصيل الزراعية المنافسة للمنتوج الوطني الاثر الكبير في تفاقم مشاكل هذا القطاع المهم في العراق.

ويشير جدول (22) الخاص بواقع النشاط الزراعي العراقي، الى ما يأتي:

1. بلغت المساحات الزراعية الصالحة للزراعة حوالي (18,142,800) دونم لعام 2018، وتركزت في محافظات "نينوى، ديالى، كركوك، واسط" وبنسبة (30.5%، 11.9%، 10.4%، 8.3%) على التوالي.

جدول (22): التوزيع الكلي لثورات القطاع الزراعي والمجاز حسب المحافظات لعام 2018

المحافظات	عدد الحاصلات		عدد المساحات		النسبة المئوية للمساحات غير المزروعة من المساحات الصالحة للزراعة	النسبة المئوية للمساحات المزروعة فعالا من المساحات الصالحة للزراعة	المساحة المزروعة فعالا (دونم)	المساحة الصالحة للزراعة (دونم)
	المعز في عدد الحاصلات	حسب الميار القياسي (حاصدة واحدة لكل 1200 دونم)	المعز في عدد المساحات	حسب الميار القياسي (ساحية واحدة لكل 220 دونم)				
بنيوى	1071	551	1622	3383	87	13	716277	5539200
كر كوك	-98	697	599	2356	52	48	905712	1883040
ديالى	297	213	510	3552	87	13	277295	2164000
الانبار	66	503	569	3173	-57	157	654223	417640
بغداد	35	135	170	2562	-318	418	175307	41920
بابل	-9	153	144	5217	84	16	198851	1236000
كربلاء	399	87	486	4477	-51	151	113037	74880
واسط	-329	557	228	3616	52	48	724441	1508840
صلاح الدين	-887	900	13	-3048	18	82	1169915	1418080
النجف	365	144	509	2101	-11	111	187831	169160
القادسية	31	281	312	2049	63	37	364883	988000
المنجى	-157	184	27	-311	17	83	239601	288520
ذي قار	-77	152	75	795	81	19	197783	1019320
ميسان	19	213	232	1575	77	23	277523	1184520
البعصرة	-26	52	26	493	68	32	67185	209680
المجموع	699	4823	5522	31991	65.4	34.6	6269864	18142800

المصدر/ الجهاز المركزي للاحصاء بيانات 2018 و 2019. حيث ان بيانات المساحة الصالحة للزراعة والمساحة المزروعة فعالا بيناتها لسنة 2018 وبيانات المساحات والحاصلات بيناتها لسنة 2019 وبيانات المساحة المزروعة لحاصل (الحظير والشعير والذرة الصغراء)

سنة 2019 ووزارة الزراعة، الكتاب السنوي 2017 (بيانات المجز من الاسمدة (طن)).
 في عمود المجز القيم السالبة تعني "حجز" والقيم الموجبة تعني "فائض".

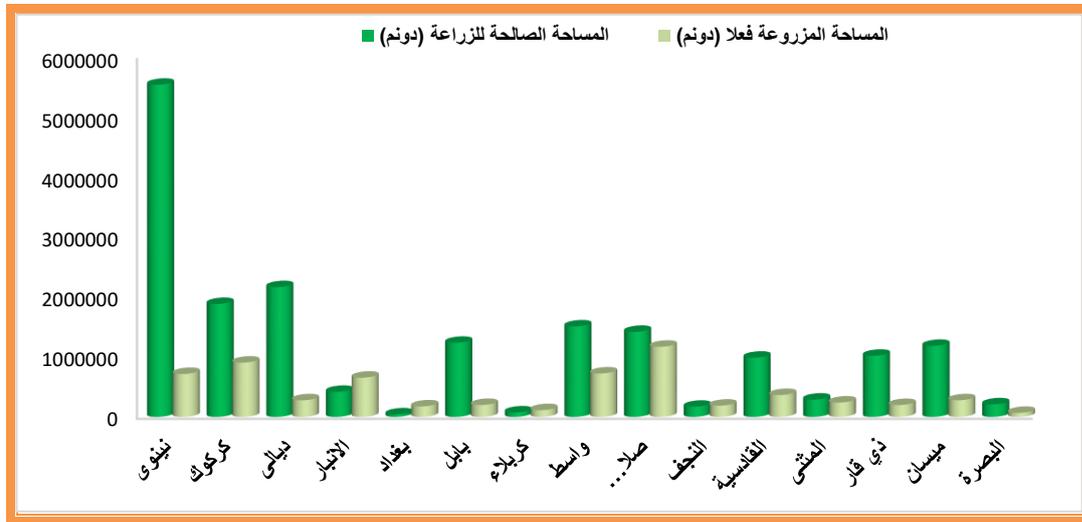
تابع لجدول (22)

مقدار الفجوة من الأسمدة (طن) ♦	الاحتياج القياسي من الأسمدة (طن)	الجهاز من الأسمدة (طن)	المساحات المزروعة (دونه)			المحافظة
			اللزجة الصغراء	الشعير	الخصبة	
-324229	328104	3875	3290	3039440	1613187	نينوى
-56646	64440	7794	111454	8088	503185	كركوك
-30853	67901	37048	30882	38542	671291	ديالى
-1457	41329	39872	43163	3004	376880	الانبار
497	15153	15650	32562	8502	102101	بغداد
-15242	39340	24098	102672	23639	230265	بابل
-1520	6968	5448	3213	8050	66080	كربلاء
-2260	75341	73081	38704	93162	702987	واسط
295	55006	55301	21161	9432	565505	صلاح الدين
5061	18365	23426	333	3334	201209	النجف
-26411	60129	33718	5960	166689	556266	القادسية
-13813	21971	8158	378	120469	163783	الثنى
-41870	53302	11432	16	85764	311696	ذي قار
-5285	25558	20273	120023	112660	206366	ميسان
-89377	91746	2369	1349	478	60315	البصرة
-603113	964656	361543	515160	3721253	6331116	الاجموع

♦ في عمود الجوز القيم السالبة تعني "عجز" والقيم الموجبة تعني "فائض".

2. بلغت المساحات المزروعة فعلا خلال عام 2018، حوالي (6,269,864) دونم، وهي تمثل حوالي (34.6%) من اجمالي المساحات الصالحة للزراعة، وتركزت المساحات المزروعة في محافظات "صالح الدين، كركوك، واسط، نينوى" وبنسبة (18.7%، 14.4%، 11.6%، 11.4%) على التوالي.

شكل (35): التوزيع المكاني للمساحات الصالحة للزراعة والمزروعة فعلا (دونم) حسب المحافظات لعام 2018



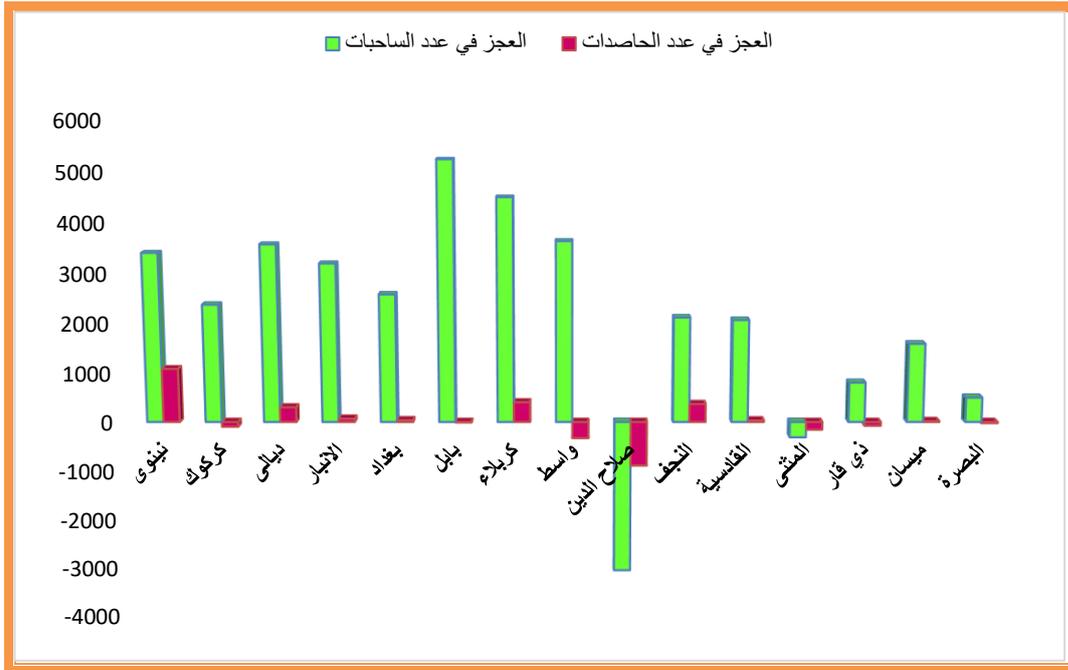
المصدر/ جدول (22).

3. بلغت النسبة المئوية للمساحات الصالحة للزراعة غير المزروعة خلال عام 2018، حوالي (65.4%)، وذلك لأسباب تتعلق بالشحة المائية وضعف وتيرة استصلاح الاراضي الزراعية والزحف العمراني والتصحر وهجرة المزارعين للأرض الزراعية وخاصة بعد عام 2003، وتركزت المساحات الزراعية الصالحة للزراعة وغير المزروعة في محافظات "البصرة والنجف وكربلاء وصالح الدين".

4. بلغ عدد الساحبات الزراعية العاملة في عام 2019، (60,490) ألف ساحة، توزعت بانتظام نسبي بين المحافظات، وتركزت في محافظات "واسط، نينوى، كركوك، الانبار، بابل" بنسبة (11.4%، 11.0%، 10.7%، 10.2%، 10.1%) على التوالي. وأن العجز وجد في محافظات "صالح الدين والمثنى" فقط وبالتراتب، اما بقية المحافظات فلا يوجد فيها عجز.

5. بلغ عدد الحاصدات الزراعية ولنفس السنة (5,522) حاصدة عاملة، وقد توزعت بانتظام نسبي ومتساوي التوزيع الى حد ما (ميل للتركز) في محافظات "نينوى، كركوك، الانبار، ديالى، النجف" وبنسبة (29.4%، 10.8%، 10.3%، 9.24%، 9.22%) على التوالي، وقد وجد العجز في محافظات "صالح الدين، واسط، المثنى، كركوك، ذي قار، البصرة، بابل" حسب الترتيب، وبقية المحافظات لا يوجد فيها عجز. وبلغ مقدار العجز منها اجمالاً (699) حاصدة، ويعتمد اغلب مزارعي الحبوب على آليات التآجير والمناولة بالحاصدات المتوفرة ضغطاً للتكاليف.

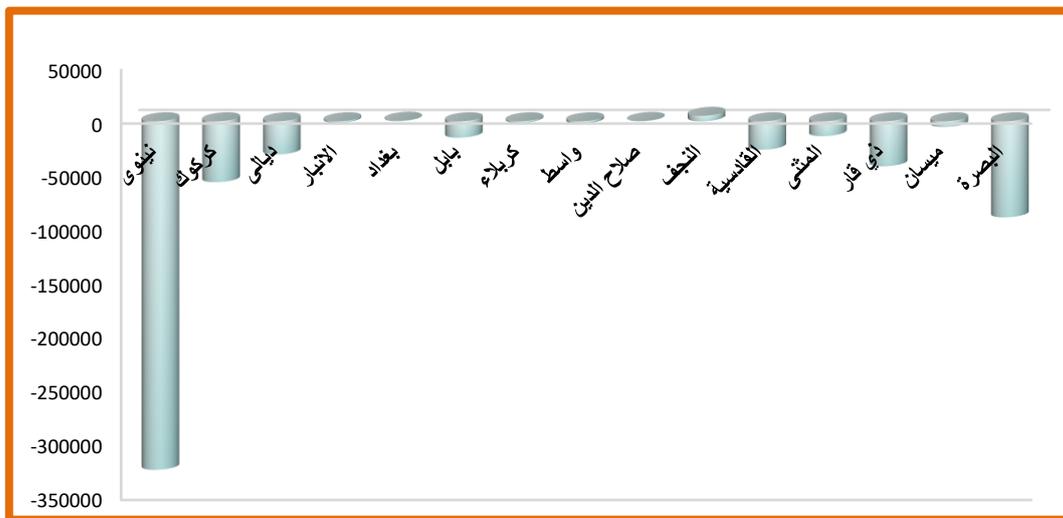
شكل (36): التوزيع المكاني للعجز والفائض في عدد الساحبات والحاصدات حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (22).

6. بلغ مقدار الاحتياجات (الفجوة) من الاسمدة بأنواعها (603,113) طن، حيث اعتمد المزارعين على الاسواق المحلية والاستيراد لسد احتياجاتهم من الاسمدة، مما سبب ذلك ارتفاع في تكاليف الانتاج الزراعي.

شكل (37): التوزيع المكاني للعجز في الأسمدة (طن) حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (22).

ومما تقدم يقترح ما يأتي:

1. معالجة مشاكل التصحر وملوحة التربة والعمل على استصلاح الاراضي الزراعية.
2. الدعم المستمر للفلاح سواء كان دعما ماليا او من خلال الارشاد في العمل.
3. توسيع وتنويع مصادر التمويل للقطاع الزراعي.

4. تطوير الانتاج الزراعي والعمل على منافسة المنتوجات المستوردة من خلال تحسين النوعية.
5. تحقيق اعلى انتاج ممكن لتامين الاكتفاء الذاتي.
6. تطوير منظومات وشبكات الري واستخدام الاساليب الحديثة في الري.
7. زيادة الرقعة الزراعية من خلال توفير المياه والبذور والاسمدة واستخدام الاساليب الحديثة في الزراعة.
8. اقامة سدود في مواقع مدروسة لسد النقص الحاصل في المياه وخصوصا في فصل الصيف.
9. تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي.
10. العمل على زيادة المحاصيل الاستراتيجية مثل الحنطة والشعير.
11. العمل على زيادة اعداد الابقار والدواجن.

ثلاثة عشر: النشاط السياحي

تعد السياحة ظاهرة اجتماعية ونمطاً من السلوك الفردي والجماعي لمجموعة فعاليات مترابطة ومستمرة ومتطورة، وهي جزء من متطلبات الحضارة الحديثة ومؤشر لمستوى التطور والتقدم في أي بلد، إذ لا يمكن ان يكون هناك بلدا بدون سياحة ولا سياحة بلا فنادق ولا فنادق بدون خدمات، وعلى هذا الأساس تتوجه الإدارات السياحية والفندقية الى تبني فلسفات مواكبة للتطور والتغيير الذي يحدث في المجتمع.

يزخر العراق بإمكانات سياحية كبيرة ومتنوعة في المجال الطبيعي تتنوع الظروف المناخية والتضاريس، وهناك بيئات سياحة متميزة تنافسية اقليمياً ودولياً، كما يمتلك العراق كما هو معروف تاريخاً موغلاً بالقدم خلف ارث حضاري كبير يعبر عن الامبراطوريات التي حكمت بلاد الرافدين لألاف السنين حيث ان هناك الكثير من المواقع الاثرية، وفي المجال الديني هناك إمكانات سياحة دينية متمثلة بالعبوات الدينية التي تعتبر نقطة جذب للسياح المحليين ومن الدول الإقليمية، وهناك إمكانات سياحية أخرى كالسياحة الثقافية والرياضية متمثلة بالمهرجانات الثقافية والكرنفالات الاحتفالية الثقافية والرياضية فالعراق بلد الشعراء والادباء والفنانين والرياضة، كما ان هناك السياحة السياسية التي تتمثل بالمؤتمرات والمشاركة بالاحتفالات والاعياد الوطنية.

ويشير الجدول (23) الخاص بمؤشرات النشاط السياحي في العراق عام 2018، الى ما يأتي:

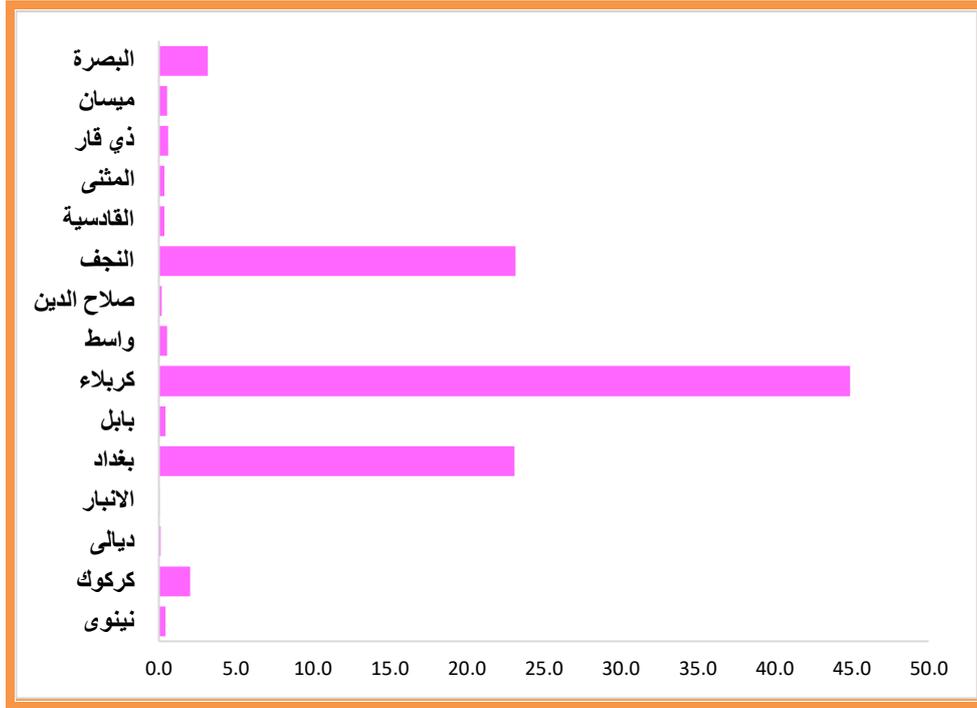
1. بلغ عدد المشتغلين في نشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي حوالي (8,920) مشتغلاً، يعملون في (1,666) فندقاً ومنشأة سياحية، موزعة في اغلب المحافظات العراقية عام 2018، وتركزت المنشآت السياحية في محافظات "كربلاء والنجف وبغداد" وبنسبة (44.9%، 23.2%، 23.1%) على التوالي.
2. بلغ عدد النزلاء الذين استخدموا الفنادق ومجمعات الايواء السياحي خلال عام 2018 (6,097,036) نزيل، وتركزت اعدادهم في محافظات "بغداد وكربلاء والنجف" بنسبة (42.6%، 31.7%، 20.2%) على التوالي.

جدول (23): التوزيع المكاني لؤثرات القطاع السياحي
حسب المحافظات لعام 2018

المحافظة	عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	%	عدد المتعلمين	%	الاجور والزيارات (مليون دينار)	%	عدد النزلاء	%	الايرادات (مليون دينار)	%	المصروفات (مليون دينار)	%	اجمالي الارباح (مليون دينار)	%	القيمة المضافة الاجمالية (مليون دينار)	%
البحر	7	0.4	107	1.2	346	0.9	11542	0.2	4320	1.6	500	1.8	3820	1.8	4166	1.7
بغداد	385	23.1	3150	35.3	15073	39.8	2595931	42.6	100450	37.7	22564	37.1	77886	37.1	92959	37.5
الانبار	1	0.1	8	0.1	10	0.0	210	0.0	161	0.1	53	0.1	108	0.1	118	0.05
ديالى	2	0.1	6	0.1	7	0.0	2784	0.0	39	0.0	9	0.0	30	0.0	37	0.01
كركوك	34	2.0	105	1.2	223	0.6	72093	1.2	2660	1.0	531	1.0	2129	1.0	2352	0.9
كربلاء	748	44.9	3377	37.9	12837	33.9	1930195	31.7	91435	34.3	20014	34.0	71421	34.0	84258	34.0
واسط	9	0.5	50	0.6	151	0.4	5947	0.1	611	0.2	95	0.2	516	0.2	667	0.3
صلاح الدين	3	0.2	12	0.1	26	0.1	1738	0.0	94	0.0	13	0.0	81	0.0	107	0.04
النجف	386	23.2	1307	14.7	5266	13.9	1232208	20.2	46110	17.3	9785	17.3	36325	17.3	41591	16.8
القادسية	6	0.4	18	0.2	50	0.1	12905	0.2	753	0.3	54	0.1	699	0.3	749	0.3
المنجى	6	0.4	29	0.3	77	0.2	6426	0.1	248	0.1	44	0.1	204	0.1	281	0.1
ذي قار	10	0.6	55	0.6	177	0.5	20841	0.3	1354	0.5	149	0.3	1205	0.6	1382	0.6
ميسان	9	0.5	26	0.3	73	0.2	21065	0.3	893	0.3	66	0.1	827	0.4	900	0.4
النجف	53	3.2	636	7.1	3404	9.0	163708	2.7	16866	6.3	2637	6.8	14229	6.8	17633	7.1
الاجمعي	1666	100	8920	100	37862	100	6097036	100	266592	100	56577	100	210015	100	247877	100

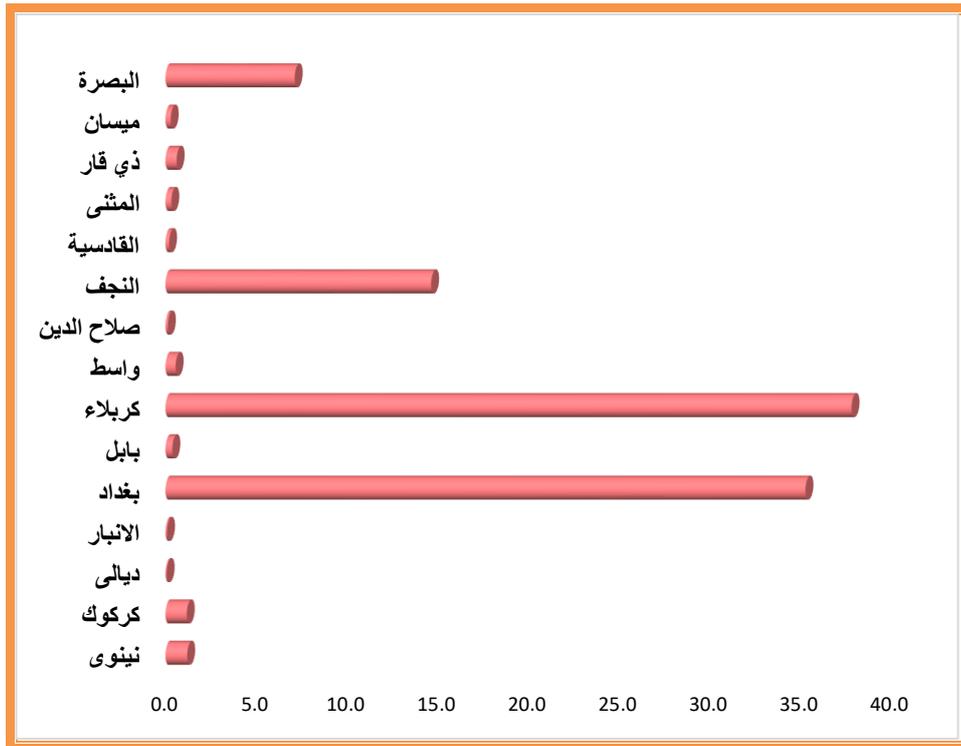
المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات 2018

شكل (38): التوزيع المكاني للفنادق ومجمعات الايواء السياحي %
حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (23).

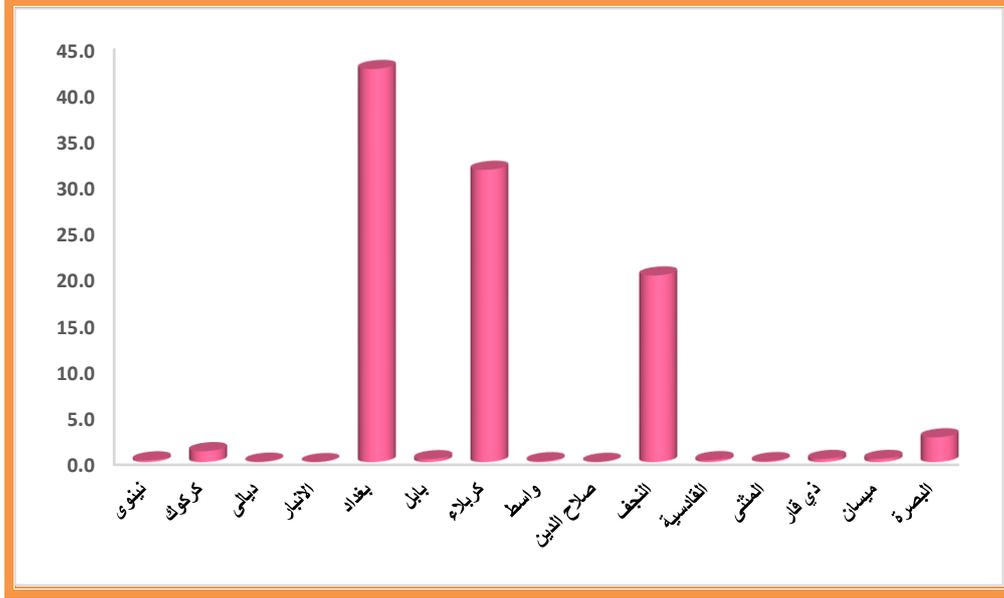
شكل (39): التوزيع المكاني للمشتغلين بالقطاع السياحي %
حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (23).

3. بلغت القيمة المضافة الاجمالية المتحصلة من النشاط الفندقى عام 2018 حوالي (247,877) مليون دينار عراقي، وتركزت القيمة المضافة المتحصلة في محافظات "بغداد و كربلاء والنجف" وبنسبة (37.5%، 34.0%، 16.8%) على التوالي.

شكل (40): التوزيع المكاني لنزلاء الفنادق ومجمعات الايواء السياحي %
حسب المحافظات لعام 2018



المصدر/ جدول (23).

ويعاني القطاع السياحي حاليا من:

1. انعدام أو قلة أنشطة الترويج والاعلام والتوعية السياحية في العراق، وخاصة للمواقع الاثرية والثقافية والعلاجية والبيئية، لان حجم الخدمات السياحية المقدمة حاليا لا تكفي لرواد السياحة الداخلية.
2. عدم استغلال الامكانيات والموارد السياحية المتاحة في العراق، والتي يمكن ان تجعل العراق سوقا سياحية منافسة في المنطقة.
3. ضعف دور القطاع الخاص في الدخول لهذا النشاط الخصب، وذلك لعدم كفاية مشروعات البنية الاساسية للمناطق السياحية، والافتقار الى التخطيط للتنمية السياحية والتي من ملامحها في قلة عدد فنادق الدرجة الممتازة والاولى في المحافظات الدينية "كربلاء والنجف".

ومما تقدم يقترح ما يأتي:

1. الخطط الاستراتيجية: وضع خطة استراتيجية للسياحة تغطي الجوانب المختلفة للسياحة الاثرية والتراثية، الدينية، والطبيعية وغيرها.

2. البنية التحتية: تأهيل جميع البنى التحتية للمرافق السياحية المنتشرة بالمحافظات وبالأخص المحافظات التي تشهد حركة سياحية متزايدة.
3. الإطار المؤسسي والقانوني: من خلال تنظيم الضرائب المفروضة على الأنشطة السياحية، وكذلك تبسيط إجراءات الدخول للعراق ومساواة جميع الدول بتسهيلات الدخول للبلاد، علاوة على العمل على ضمان عمليات التحقيق من جودة السلع والخدمات السياحية.
4. التراث العالمي: تشديد حماية المواقع الاثرية وتعزيز مساعي العراق في ادخال تلك المواقع ضمن قائمة التراث العالمي.
5. التدريب والتطوير: العمل على إعادة فتح مدرسة الفندقية الواقعة في مقر ممثلية الأمم المتحدة كمدرسة للسياحة وإدارة الفنادق والمطاعم، والعمل على ادخال مادة الفندقية والسياحة في مناهج الدراسات المهنية.
6. تأهيل القصور الرئاسية: العمل على جعل القصور الرئاسية في جميع المحافظات مرافق سياحية كونها تعبر عن مرحلة تاريخية مهمة في تاريخ العراق الحديث.
7. الحزام الأخضر: من خلال عمل الوزارات والدوائر ذات العلاقة على اكمال مشاريع الاحزمة الخضراء لتلطيف البيئة العراقية، ومتابعتها بشكل مستمر لإنجاز العمل بها بأسرع وقت ممكن.